

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أكلي محنـد أول حاج -البواـرةـ
كلية العـلوم الـاـقـتصـادـيـة وـالـتـجـارـيـة وـعـلـومـ التـسـيـيرـ
قـسـمـ المـالـيـة وـالـمحـاسـبـةـ

الموضوع:

تقييم و معالجة عقود الإيجار وفقاً للنظام
المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية
دراسة حالة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية و المحاسبة
تخصص: محاسبة و تدقيق

تحت إشراف:
أ. رزقي اسماعيل

إعداد الطالبة:
حمداني أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. رسول حميد رئيسا
أ. رزقي اسماعيل مقررا
د. سفيير محمد مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

الحمد لله

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، نحمده ونشهد أن لا إله إلا الله هو المبدئ المعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقرآن المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أئمة التوحيد.

أهدي عملي هذا، إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة، إلى أعز إنسان في الوجود وقدوتي في الحياة التي ضحت من أجله، إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية، أمي.

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا لتربيتي وتعلمي وتوجيهي والوقوف بجانبي بكل ما أوتي أبي جزاه الله خيرا.

كما أهدي هذا العمل إلى كل أفراد عائلتي، زوجي وأخواتي آمال و زوجها و أبناؤها أيوب، أدم و أنس، إلى منال و شيماء، و إلى إخوتي حسام و يقين.

وإلى جميع الصديقات وإلى كل الأحباب الذين رافقوني في مشواري الدراسي وإلى كل الذين عرفتهم وأحببتهם وإليكم أهدي من كل قلبي.

كلمة شكر

(... رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ (...)

يَا مَنْ ذِكْرُهُ شَرَفٌ لِلداكِرِينَ، وَيَا مَنْ شُكْرُهُ فَوْزٌ لِلسَاكِرِينَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَاشْغَلْ فُلُوبَنَا بِذِكْرِكَ عَنْ كُلِّ ذِكْرٍ، وَالسِّنَّتَنَا بِشُكْرِكَ عَنْ كُلِّ شُكْرٍ، وَجَوَارِحَنَا بِطَاعَاتِكَ عَنْ كُلِّ طَاعَةٍ.

نحمد الله تعالى ونشكره على توفيقه إيانا في إتمام هذا العمل وأنقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى من لم يدخل على بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته من أجل إتمام هذا العمل، كماأشكر له كل صبره في تحمل قراءته وتصحيح فصوله، إلى مرشدتي وقدوتي: الأستاذ رزقي اسماعيل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

والحمد لله الذي تمت بنعمته الصالحات.

الملخص

من خلال هذه الدراسة قمنا بمعالجة موضوع عقود الإيجار و عقود الإيجار التمويلي بالأخص من الناحية المحاسبية، من خلال مختلف قواعد التقييم و عرض المعلومة المحاسبية. بحيث في البداية تطرقنا للمحاسبة و العمل المحاسبي بشكل عام ثم قمنا بدراسة مختلف الجوانب المرتبطة بالمعلومة المالية و المحاسبية و جودتها بالاستناد للمعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبى المالي، بالإضافة لإبراز أثر محاسبة الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية، من خلال اعتبار عقود الإيجار التمويلي كتقنية جديدة لتمويل المؤسسات ورفع في أرصدة الأصول، و في الجانب التطبيقي حاولنا إسقاط ذلك على مؤسسة اقتصادية تنشط في قطاع البناء و الأشغال العمومية.

من خلال ذلك أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها أثر كبير في مصداقية القوائم المالية، باعتبار النظرة الاقتصادية و المالية لها و إهمال جانب الملكية في اعتبارها ضمن التثبيتات، الأمر الذي يسهل و يساهم في جعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة و أكثر إبرازا لأصول المؤسسة التي تستغلها.

الكلمات المفتاحية: عقد الإيجار التمويلي، المعايير المحاسبية الدولية، القوائم المالية، الخصائص النوعية للقوائم المالية.

Résumé

Nous avons traité le sujet des contrats de location et en particulier les contrats de location financement, notamment leur comptabilisation, à travers les diverses règles d'évaluations et de présentation de l'information comptable et financière. En premier lieu, nous avons traité la comptabilité et les principes comptable en général et puis nous avons étudié les différents aspects de l'information comptable et financière en référence en normes comptables internationales et le système comptable financier algérien, ainsi que de mettre en évidence l'impact de la comptabilisation des contrats de financement sur les caractéristiques qualitatives des états financiers, en tenant compte de la technique des contrats de location représentent de nouveauté pour le financement des entreprises économique, et pour le côté pratique nous avons essayé d'étudier ces aspects sur une entreprise économique opérant dans le secteur de la construction et des travaux publics.

A cette effet, les résultats les plus importants de cette étude est que la comptabilisation des contrats de location financement influence d'une façon très significatif sur la crédibilité des états financiers, en tenant compte la vision économique et financière de ces contrats et non leur substance juridique de propriété, ce qui facilitent et contribuent à rendre les états financiers plus comparables et présentable de l'actif économique de l'entreprise.

Mots clé: contrat de location financement, normes comptables internationales, les états financiers, les caractéristiques qualitatives des états financiers

ملخص الفهرس

أ.....	المقدمة
الفصل الأول: الإطار العام و الفكرى للمحاسبة	
02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة
11.....	المبحث الثاني: العناصر الفكرية للمحاسبة
24.....	المبحث الثالث: الفروض و المبادئ المحاسبية
35.....	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: عقود الإيجار في إطار المعايير المحاسبية و النظام المحاسبي المالي	
37.....	تمهيد
38.....	المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية
45.....	المبحث الثاني: عرض المعلومة المالية وفقاً للمعايير الدولية
56.....	المبحث الثالث: عقد الإيجار التمويلي
63	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية	
65.....	تمهيد
66.....	المبحث الأول: تقديم مؤسسة الأشغال العمومية و البناء كرافت SARL CRAFT.
71.....	المبحث الثاني: معالجة تأثير عقد الإيجار التمويلي على القوائم المالية لشركة CRAFT
86	خلاصة الفصل
88.....	الخاتمة
93.....	قائمة المراجع
97.....	الفهرس الإجمالي

قائمة الاختصارات:

GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
CNC	Conseil National de la Comptabilité
FASB	Financial Accounting Standards Board
IAS	International Accounting Standards
IASB	International Accounting Standards Board
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Comm
IASCF	International Accounting Standards Committee Founda
IFRS	International Financial Reporting Standards
SAC	Standards Advisory Council
SEC	Securities Exchange Commission
SIC	Stearing Interpretation Committee
SCF	Système comptable financier

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
72-71	الميزانية قبل التعديل	01
73	حسابات النتائج قبل التعديل	02
74	الميزانية المختصرة	03
78	إهلاك قرض الإيجار التمويلي	04
79	إهلاك قرض الإيجار التمويلي	05
80	التعديلات على جانب الأصول	06
80	التعديلات على مرحل من جديد	07
81	التعديلات على نتيجة الدورة	08
81	التعديلات على القروض البنكية	09
81	التعديلات على حسابات النتائج	10
82	الميزانية بعد التعديل	11
84	حسابات النتائج بعد التعديل	12

ف

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
17	خصائص المعلومات المحاسبية	01
43	الهيكل الحالي لـ (IASB) لمجلس معايير المحاسبة الدولية	02
60	نشوء عملية الإنتمان الإيجاري بين الأطراف المستأجر، المؤجر، المورد	03
67	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	04

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان
102	جدول استخراج معدل الفائدة
104	عقد قرض الإيجار التمويلي
107	الفاتورة الشكلية
108	شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة

الْمُسْلِمَةُ الْعَالِيَّةُ

المحاسبة باعتبارها فرعا من فروع المعرفة لم تكن بمعزل عن مختلف الأحداث و التغيرات الاقتصادية الحاصلة في محيطها العام، فهي تعتبر مرآة عاكسة للتوجه الاقتصادي و للإطار القانوني و التشريعي و الجبائي للبلد من خلال مختلف المتغيرات التي تحدث، فهي انسجمت و واكبت مختلف هذه المتغيرات للإجابة على احتياجات مختلفة من المعلومات التي تطلبها فئات مختلفة من المستعملين، لأن أهمية المحاسبة تكمن بالأساس في كونها أداة إثبات و في نفس الوقت أداة تقييم و عرض للمعلومات بشكل مستمر و بخصائص معينة سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة على اعتبار أنها نظام ديناميكي دائم التغير و التحول لتفاعلها مع محيط اقتصادي معين، و الجزائر ليست بمنأى عن مختلف التغيرات التي شهدتها العمل المحاسبي عن طريق انتشار و رواج معايير المحاسبة الدولية على الصعيد الدولي، و بذلك جاء النظام المحاسبي المالي كمرحلة جديدة في عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر.

فالنظام المحاسبي المالي من خلال تبنيه لمعايير المحاسبة الدولية جاء بالعديد من التغييرات بالمقارنة مع المرجعية المحاسبية القديمة التي اتبعتها الجزائر من خلال المخطط المحاسبي الوطني، و لكن الأكيد في الأمر أن العناصر المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي هي من النقاط الأكثر استقطابا و ملاحظة لما تطرحه من تغيير في النظرة و بما تعتمده من معالجة.

إن النظام المحاسبي المالي يظهر جليا اعتماد مبدأ جوهري جديد و المتعلق بتغليب الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني المكرس عن طريق المادة رقم 06 من القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، و عقود الإيجار تمثل أفضل حالة لإبراز و إثبات هذا المبدأ الذي يعتبر قاعدة جديدة في التفكير و العمل المحاسبي الذي يكرس لثقافة ترتكز على إعطاء أكثر أهمية للجوانب الاقتصادية منها القانونية و لكن دون إهمالها.

فإلى وقت قريب لم يكن بالمستطاع من خلال المحاسبة الذمية تخيل أو تصور تسجيل تثبيتات ضمن عناصر أصول المؤسسة ليست تمتلكها، حيث كان ينظر إليها على أساس أنها عقود إيجار بسيط مثلها مثل عقود الإيجار أو الكراء العادلة، و هذا راجع بشكل أساسي إلى المبادئ و المفاهيم المحاسبية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية في ظل الظروف الاقتصادية و المالية الجديدة.

حيث أنه من بين المعايير المحاسبية المهمة نجد المعيار المحاسبي رقم 17 المتعلق بعقود الإيجار الذي يعالج قضية التفرقة بين عقود الإيجار البسيط و عقود الإيجار التمويلي بالإضافة إلى مختلف قواعد و أسس التقييم و عرض المعلومات الناتجة عن هذه العقود و المعلومات الواجب عرضها و الإفصاح عنها.

إن إبراز هذا المعيار المحاسبي في النظام المحاسبي الجزائري ابتداء من 2010 كان بشكل محتشم على غرار مختلف المعايير الأخرى، الأمر الذي يستدعي في كل مرة الرجوع إلى النص الأصلي للمعيار للتعقّل أكثر و إظهار مختلف جوانب عملية التقييم و العرض للمعلومة المرتبطة بذلك.

حيث أن من أهم مجالات الإصلاح المحاسبي بهدف الرفع من مستوى الإفصاح و جعل المعلومات المالية أكثر تعبيرا عن متطلبات المستثمرين بالأخص، نجد مبدأ أساسى و جوهري من مبادئ المحاسبة الدولية المتعلقة بتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، و هو ما يتطلب عدم الوقوف عند القراءة القانونية للصفقات و المعاملات فقط، و إنما محاولة تحديد آثارها المالية على مستوى الأداء و الميزانية، و هذا لا يعني إعفاء معدوا القوائم المالية من الإبلاغ عن مضمونها القانوني في الملحق.

إشكالية البحث:

في هذا الإطار جاء هذا العمل للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **كيف تتم عملية تقييم و معالجة عقود الإيجار وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية؟**

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على التساؤل الرئيسي استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- 1 ما مدى تأثير تطور الفكر المحاسبي على الإفصاح المحاسبي؟
- 2 هل محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها تأثير في ملائمة القوائم المالية؟
- 3 كيف يؤثر تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي على القوائم المالية لمؤسسة **CRAFT**؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث و التساؤلات التي يطرحها نعتمد الفرضيات التالية:

1. الإفصاح في القوائم المالية كانت نتيجة حتمية لتطور الفكر المحاسبي؛
2. محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها تأثير على ملائمة القوائم المالية؛
3. تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة سوف يؤثر بشكل كبير على المعلومة المحاسبية لها؛

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

1. محاولة فهم و استشراف آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتبنى بشكل كبير للمعايير المحاسبية الدولية؛
2. ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحثة ألا و هو المحاسبة و المراجعة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات المتبناة؛
2. تحديد أبعاد عملية تقييم و عرض المعلومة المتعلقة بعقود الإيجار؛
3. دراسة الإطار المحاسبي الجزائري من خلال النظام المحاسبي المالي و مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية في معالجته لعقود الإيجار.

منهجية الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية، لقد اتبعنا لدراسة هذا الموضوع على المنهج الاستنبطاني من خلال الاعتماد على الأسلوب الوصفي فيما يتعلق بعرض الإطار النظري و المفاهيمي للمحاسبة و كذا التعرض لعقود الإيجار التمويلي من منظور المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي الجزائري، كما تم اعتماد الأسلوب التحليلي فيما يخص إعداد و عرض المعلومة المالية، إضافة إلى ذلك قمنا بدراسة الحالة فيما يتعلق بدراسة حالة تطبيقية حول تطبيق قواعد و شروط تقييم عقود الإيجار التمويلي في مؤسسة اقتصادية.

أما فيما يخص نمط البحث وجمع المعلومات فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماستر و الماجستير وأطروحتات الدكتوراه، كما اعتمدنا على أسلوب المقابلات الشخصية مع مسؤولي بعض المؤسسات و الباحثين الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في المجال المحاسبي والممارسين، للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاع وعلم الباحثة فان المواضيع التي تم تناولها في هذا المجال ملخصة فيما يلي:

▪ دراسة حاج منال 2011، بعنوان الإعتماد الإيجاري حسب المعيار المحاسبي الدولي 17

كانت الدراسة حول مدى توافق معالجة الإعتماد الإيجاري في النظام المحاسبي المالي الجديد مع كل من المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية في البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر. بحيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافق النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية، كذلك هدفت إلى إبراز مدى التطابق والاختلاف في معالجة الإعتماد الإيجاري وفق النظام المحاسبي المالي الجديد وبين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار المحاسبي الإسلامي 08، والتعرف على واقع التطبيق العملي لعناصر الدراسة في كل من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى يوجد الاختلافات بين الأساليب التي اعتمدتها عناصر الدراسة فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لاعتماد الإيجاري المالي، بالإضافة لأنفراد المعيار المحاسبي الإسلامي بمراجعة مصاريف الصيانة والإصلاح، و من ناحية أخرى تم التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق لأي من متطلبات العرض والاعتراف لعمليات الإعتماد الإيجاري؛ وجود قصور في متطلبات الاعتراف حسب المعيار الإسلامي.

▪ دراسة طالبي خالد، 2011 بعنوان: دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هافت هذه الدراسة حول معرفة مدى فعالية تقنية الإيجار التمويلي في تلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى أهمية هذه التقنية كبديل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل صعوبة الحصول على التمويل من المصادر التقليدية، وماهية الإجراءات لتفعيل دور الإيجار التمويلي كأداة تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خطة البحث:

من أجل دراسة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، خصص الفصل الأول منه لدراسة الإطار النظري و المفاهيمي للمحاسبة من خلال إظهار تطورها التاريخي و الوظائف التي تقوم بها و كذا أهميتها بالنسبة للمؤسسة و بالنسبة للاقتصاد ككل.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة عقود الإيجار وفقاً للمرجعية الدولية من خلال معايير المحاسبة الدولية و المرجعية المحلية من خلال النظام المحاسبي المالي انطلاقاً من التعرف على مفهوم و أهمية عود الإيجار التمويلي و مختلف الخصائص و الشروط التي يجب توفرها للتمييز بين عقود الإيجار البسيطة و التمويلية، و كذا التطرق إلى عرض و تقديم المعلومة المالية و شروط تقييم و عرض عناصر عقود الإيجار التمويلي بالإضافة للمعالجة المحاسبية لها.

كما خصص الفصل الرابع لدراسة حالة تطبيق عقود الإيجار التمويلية على القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية، بالاستناد إلى المعيار المحاسبي رقم 17 المتعلق بعقود الإيجار و ما يتربّ عليه من تكييف مختلف مصالح المؤسسة و محیط المؤسسة مع ذلك بالإضافة إلى محاولة تطبيق ذلك على مؤسسة اقتصادية جزائرية.

الله عزّ الْجَلَلُ

إِنَّمَا تَنْهَاكُ عَنِ الْمُحَاجَةِ
عَنْ أَنْ يَقُولَ لِلْمُسْلِمِ
أَنَّكَ أَعْلَمُ بِمَا أَنْتَ مَعْلُومٌ

تمهيد

المحاسبة باعتبارها أداة و سلطة مهمة لإنتاج المعلومات في المؤسسة، ونظرًا للدور الذي تلعبه ضمن مختلف المجالات في تطوير مختلف المشاريع التي تقوم بها المؤسسة، و بالنظر للأهمية البالغة التي تكتسيها المعلومة المحاسبية و المالية التي تنتجها المحاسبة، فان المحاسبة تؤدي وظيفة قياس و إثبات في نفس الوقت، حتى يمكنها أن تظل مفيدة من الناحية الفنية والاقتصادية لا بد أن تتجاوب مع مختلف التطورات و التغيرات التي تحدث و تطرأ في الاقتصاد.

فالمحاسبة مرت من خلال مختلف التغيرات التي حدثت في المجال الاقتصادي و التجاري بثلاث مراحل، بدأت بوظيفة العد أو الحساب التي كانت في العصور القديمة، ثم وظيفة التحليل في العصور الوسطى نظراً لتوسيع وتنوع المشاريع في هذه المرحلة، ثم وظيفة الاتصال من خلال تنوع المعلومات التي أصبح من الضروري أن تجib إليها المحاسبة نظراً لكثرة وتنوع مستعملى المعلومات التي توفرها.

حيث أن المحاسبة نشأت لتلبية احتياجات المؤسسات و الشركات المختلفة من حيث قياس و إيصال مختلف المعلومات حول نشاط و نتائج المؤسسة، فكلما نمت و توسيعت المؤسسات في حجمها و ازدادت درجة تعقد أعمالها شهدت المحاسبة النمو و التطور الموازي لذلك و تعدد مجالاتها و المشكلات التي يجب أن تجib عنها.

فيتعاظم دور المحاسبة باعتبارها من أهم و أمنع نظم المعلومات في المؤسسة بشكل عام و المؤسسة الاقتصادية بشكل خاص و ذلك بمختلف فروعها من خلال إنتاج المعلومات ذات متفعلة، و توصيلها لشرائح واسعة و مختلفة من المستعملين، مترجمة في شكل قوائم مالية تعكس ما وقع في المؤسسة من أحداث تجارية، قانونية و تدفقات، مما له بالغ الأثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية و المالية، وذلك وفق أسس و قواعد و مبادئ و معايير تلقى القبول العام.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة

التطور الذي شهدته المحاسبة عبر مختلف العصور أملته الظروف والبيئة المحيطة، باعتبار أن الفكر المحاسبي في حالة استمرار و انسجام كبير مع التغير، حيث نتج عن الممارسات الميدانية مشاكل عديدة استوجبت السعي نحو وضع إطار نظري للمحاسبة.

I. تطور المحاسبة

ارتبط تطور المحاسبة بالتطور الاقتصادي و الاجتماعي عبر مختلف العصور، استجابة لمختلف التطورات التي حصلت في محيط و بيئة المؤسسة، فمحاسبة اليوم ما هي إلا نتيجة تطور تاريخي مستمر عبر مختلف المراحل.

1- حقبة العصور القديمة

في هذه المرحلة كان ظهور المحاسبة مصاحباً للعد الذي استخدمته الجماعات البشرية القديمة، حيث ثبت استعمال المحاسبة في شكل مبسط من خلال البحوث الأثرية. حيث تم اكتشاف جراث من الطين تعود إلى 3200 سنة قبل الميلاد تحمل آثار تسجيل تم اكتشافها من طرف فرقه بحث أثرية تركية، كذلك وجدت حفريات وآثار قديمة تدل على ظهور المعاملات التجارية والمالية، فدللت تلك الآثار على أن هناك حضارات قديمة مثل الحضارة الآشورية تظهر أقدم عمليات التسجيل المالي في شكل ما يدفعه الملوك إلى جنودهم من رواتب في شكل حيوانات أو مزروعات¹.

حيث كانت المحاسبة في ذلك الوقت تقتصر على مسک سجلات كمية لتسجيل الأحداث الاقتصادية الهامة. فكان المصريون القدماء يحتفظون بسجلات تبين كميات المحاصيل الزراعية التي كانت ترد إلى مخازن الدولة والكميات التي تصرف منها، و تعتبر قصة سيدنا يوسف عليه السلام خير دليل على ذلك التطور.

كما أظهرت بعض الحفريات عن الحضارة البابلية آثار لما يشبه السجلات المحاسبية كانت في شكل ألواح من الطوب²، كما نجد أيضاً قانون حامورابي الذي هو عبارة عن قانون مدني وقانون تجاري وقانون بحري و قانون جزائي الذي تتضمن على نصوص تتعلق بأعمال الاقراض و الودائع، وأيضاً مما ميز هذا القانون هو إجبارية الأطراف المتعاقدة على تسجيل تعاملاتهم³.

كما أنه في العصر الإسلامي ظهرت الحاجة إلى تسجيل مختلف التعاملات و المبادرات حيث حث القرآن الكريم على كتابة الدين من خلال آية الدين، كما كان الرسول "صلى الله عليه وسلم" يحاسب العمال الذين يرسلهم لجمع أموال الزكاة و يحاسبهم أيضاً على كل المصارييف المرتبطة

¹ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل، عمان، 2003، ص ص 12-17

محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات القياس و العرض و الإفصاح، دار وائل، ص ص 15-21 عمان، 2004

³ Nikitine mare et Regent M.O. introduction à la comptabilité، édition ammond colin، paris، 2000، p 06

بذلك، أيضاً كان للتوسيع الذي شهدته الدولة الإسلامية آنذاك دور في زيادة الاهتمام بالمحاسبة لتسهيل بيت مال المسلمين و ذلك نظراً لتتنوع مصادر تحصيل أموال الزكاة التي تشكل المورد الرئيسي لبيت مال المسلمين.

2- حقبة العصور الوسطى

تم التركيز في هذه المرحلة بشكل أساسي على عملية حصر ثروات المزارع التي كان يملكتها الإقطاعيون من خلال تسجيل نفقات و إيرادات هذه المزارع، غير أنه في هذه المرحلة لم يكن يعتمد على قاعدة التوازن الرياضي و لا تسجيل العملية في جانبين مدين و دائن¹.

كما كان لتطور الرياضيات في هذه المرحلة دور كبير نظراً لسهولة إجراء العمليات الحسابية بالأرقام العربية و التي يمكن اعتبارها النواة الأولى لتطور المحاسبة بشكلها الحالي. كما كان الاعتماد على سجل واحد تسجل فيه جميع العمليات سواء مع الزبائن أو مع الموردين أو مع البنوك و لكن نظراً لتفاوت و تنوع الأعمال ظهرت الحاجة فيما بعد إلى تقسيم هذا السجل إلى سجلات أخرى ثم ظهرت المحاسبة بالقييد الوحيد فيما بعد، و تم استعمال لأول مرة مصطلحى دائن و مدين للدلالة على الزيادة و النقصان في أي عنصر، كما اشتهرت إيطاليا في هذه المرحلة بمدنها كالبنديقية و جينوفا التي شهدت تطوراً كبيراً في عالم التجارة و المبادرات التجارية الدولية، فهي كانت مركز العالم في التجارة و المالية في ذلك الوقت.

في هذه الفترة صدرت موسوعة LUCA Pacioli التي تعالج مسائل مرتبطة بتسهيل الأعمال و الرياضيات و الجبر و الهندسة التي نشرت في إيطاليا سنة 1494م و التي تطرق لأول مرة إلى طريقة القيد المزدوج في عملية التسجيل المحاسبي، حيث نشأت طريقة القيد المزدوج و مسک الدفاتر المحاسبية بالموازاة مع نمو و تطور التجارة و ما صاحبها من قيام عمليات الائتمان التجاري و المشاركة في العمليات التجارية في المدن الإيطالية بشكل أساسي، حيث ظهرت شركات الأشخاص و شركات المحاسبة و ظهرت الحاجة إلى تحديد نصيب كل شريك من الأرباح².

3- حقبة العصر الحديث

خلال هذه المرحلة نتج تطور كبير في الحياة الاقتصادية، من خلال نمو المؤسسات التجارية، و الحاجة الكبيرة و الملحة للحصول على الأموال الكافية لتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث كان لهذا الأثر الكبير و البالغ على تطور الفكر المحاسبي³، وذلك من خلال قياس نتائج الأعمال بدقة و تحديد نصيب كل شريك في الأرباح والخسائر.

¹ Deroover R, la comptabilité à travers les ages, bibliothèque royale ALBERT, 1970, p 21

² Garnier Pierre, la technique comptable approfondie et les comptabilités spéciales, 2^{ème} édition, dunond, paris 1972, pp 21-22

³ جبرائيل كحالة، و آخرون، المحاسبة المالية بين النظرية و التطبيق، دار زهران، الأردن، 1997، ص 18

غير أن المحاسبة لم تعرف تطوراً ملحوظاً من حيث الأفكار و المبادئ إلا خلال القرن التاسع عشر، حيث أصبح من الضروري تكييف طرق العمل المحاسبية مع التطور الاقتصادي الكبير الحاصل، الذي كان يتميز بالخصائص التالية¹:

- نمو كبير للمؤسسات خاصة مؤسسات السكك الحديدية؛
- بناء مصانع جديدة على أثر الاكتشافات الصناعية الحديثة؛
- تطور المبادلات التجارية بين الدول؛
- ظهور الحاجة إلى رؤوس الأموال خاصة على المدى الطويل، مما أدى إلى تطور الأسواق المالية؛
- ضرورة تقييم أداء المسيرين خاصة على المدى الطويل.

خلال هذه المرحلة شهدت الممارسات المحاسبية نوعاً من عمليات الغش و التلاعب بالحسابات و القوائم المالية نتيجة الصراع الذي ظهر بين المالك و المسيرين لهذه الشركات، حيث كانوا يقومون بإعداد قوائم مالية مخالفة لواقع الشركة لتسجيف لصالحهم و لتحقيق أهداف خاصة و هو ما أصطلح عليه بنظرية الوكالة.

حيث ظهرت الحاجة إلى معلومات أكثر مصداقية تعتمد على معايير متعارف عليها و لها و في سنة 1904 تم انعقاد المؤتمر الدولي للمحاسبين على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية للنظر في مشكلات المحاسبة، و في سنة 1916 تم أيضاً تشكيل الجمعية الأمريكية لمدرسي المحاسبة في الجامعات التي ركزت على تطوير البرامج و المناهج الدراسية، كما أنه في سنة 1932 اتفقت الهيئة الفدرالية الأمريكية المشرفة على عمليات بورصة الأوراق المالية SEC من خلال اتصالاتها مع مجمع المحاسبين الأمريكيين على ضرورة إرساء مجموعة من المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تلقى القبول العام، و ذلك للقضاء على التباين و الاختلاف و عدم التنسق الذي كان سائد في ممارسة المحاسبة و يمكن استخدامها كأساس للمراجعة الخارجية للقوائم المالية التي تعدتها المؤسسات.

فالمحاسبة في بداية تطورها كانت أداة تساعد التجار على تذكيره بالعمليات التي يقوم بها و ما له و ما عليه تجاه الغير باعتبار أنه في هذه المرحلة أي قبل القرن السادس عشر كان النشاط التجاري هو السائد في شكل مؤسسات فردية و عائلية، ولكن مع بداية القرن الثامن عشر و ظهور المؤسسات الصناعية و شركات المساهمة على صغرها من حيث الحجم بقيت الإدارة من مهام المالك فلم تنشأ مشاكل اتصال فالإدارة كانت قريبة من صالح التنفيذ و لم تتسع نظرة المحاسبة إلا خلال القرن التاسع عشر و القرن العشرين عند ازدهار الصناعة و ظهرت الحاجة إلى معلومات تساعد في متابعة و رقابة العمليات التي تحدث داخل المؤسسة ما أدى إلى تعدد عملية الاتصال نتيجة لاتساع نطاق العمل و الإدارية، كما أنه في هذه المرحلة أيضاً نشأت فكرة حقوق الملكية بما يعني قيام المحاسبة بقياس ثروة المالك و ما يطرأ عليها من تغيرات².

¹ عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي و المشاكل المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 130

² وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 12

II. الأفكار المؤثرة في المحاسبة

عملية وضع نظريات محاسبية ظهرت لتعالج النقص في الممارسات المحاسبية نتيجة تطور هذه الأخيرة عبر الزمن، وهذا من خلال إيجاد إطار متكامل للمحاسبة يستند إليه كمنهج لتبرير الممارسات وإيجاد الحلول للصعوبات التي قد تواجهها، و يمكن القول بأن النظرية المحاسبية ما هي إلا شرح للقواعد والممارسات المحاسبية من خلال التعبير عن الأفكار و المفاهيم الأساسية التي تشكل السند لقيام الإجراءات و التطبيقات المحاسبية، حيث وراء كل عمل محاسبي يمكن حدث اقتصادي أو تجاري أو مالي معين، و ذلك كله بغية توفير خدمات نفعية للواقع العملي و الفلسفى و البحث العلمي في ميدان المحاسبة.

أيضا بفعل التطور العلمي انفتحت المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى العامل الذي ساهم بشكل كبير في تطور نظريتها، فهي تأثرت بمجموعة من النظريات العلمية التي تركت أثراً هاماً على نظرية و فلسفة و طريقة عمل المحاسبة، فنجد أن المحاسبة تأثرت و استعانت بعدد العلوم و الأفكار و النظريات العلمية. حيث من أهمها:

1. الأفكار الرياضية

يمكنا علم الرياضيات من وضع مجموعة من القوانين و القواعد التي تسمح لنا من برهنة أو إثبات أو نفي نظرية أو مبدأ معين، و المحاسبة هي أداة من أدوات التسخير لارتباطها بالحساب و توفير معلومات تستخدم في التسخير بشكل أساسي، فالمحاسبة تعتمد على العديد من الأساليب الرياضية و الإحصائية خاصة في مجال القياس المحاسبي و التأكد من صحة هذا القياس، فهي تستعين بمجموعة من الأساليب و الأدوات الرياضية في عمليات التسجيل و التقديم و حساب النتيجة.

فالمساواة القاعدة الرياضية الأكثر استعمال في المحاسبة، من خلال الحسابات في الميزانية أي المساواة بين الأصول و الخصوم أو جدول النتيجة ومن خلال ميزان المراجعة فلا بد أن تتحقق المساواة بين الطرفين المدين و الدائن الأمر الذي يسمح و يسهل عمل المراجعة، كما أنه من الأمور المستقة من علم الرياضيات هي إشارة السلب و الإيجاب المعبر عنها محاسبياً بالدائن و المدين في عمليات التسجيل المحاسبي.

2. الأفكار القانونية

المحاسبة تطورت عبر الزمن لتنسجى لمتطلبات العديد من المستعملين ففي البداية كانت غايتها الرئيسية هي تحديد نتيجة الأعمال، ثم تحولت شيئاً فشيئاً إلى أداة للتعبير عن ذمة المؤسسة، و في هذه المرحلة ظهر مفهوم الذمة في المحاسبة و أصبحت المحاسبة ذمية أي أنها تعبر عن الذمة في أي تاريخ، من خلال مجموعة من الحسابات التي تعطي خلاصة لحركات المعاملات التي تقوم بها خلال الفترة المرجعية.

أيضاً المحاسبة تعبر عن علاقات و معاملات تحدث بين المؤسسة و مختلف المتعاملين من خلال تأثيرها و تأثيرها في المحيط الذي تنشط فيه، و هو ما يمثل علاقة الدائنية و المديونية مثل عمليات الحيازة على الاستثمارات و عمليات الاقتراض و الإقراض و العمليات التي تخص رأس المال و الأموال الخاصة فالقانون يلزم المؤسسة على توفير مجموعة من المعلومات التي تسمح بحماية المتعاملين مع المؤسسة¹.

كما أن القانون التجاري ألزم المؤسسات على مسك مجموعة من الدفاتر المحاسبية المصادق عليها من طرف المحكمة، كما يفرض مجموعة القوائم و التقارير المالية الواجبة النشر و يفرض الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية لفترة لا تقل عن 10 سنوات، و يحدد القانون كذلك إجراءات تصفية و اندماج الشركات و الرفع أو التخفيض من رأس المال، إذن كل هذه الإجراءات تظهر العلاقة القوية التي تربط المحاسبة بالقانون.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن التشريعات والأنظمة القانونية تختلف في تأثيرها على العمل المحاسبي من دولة لأخرى، حيث نجد بعض الدول تتبنى المدخل التشريعي حيث تعتبر المبادئ المحاسبية جزءاً من القوانين العامة للدولة، أما البعض الآخر يتبنى مدخل غير تشريعي حيث يلعب المحاسبون دوراً رئيسياً في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية المطبقة في بلدانهم من خلال المنظمات المهنية، إذ تحدد القوانين الخطوط العريضة التي يجب أن يأخذها المحاسب بعين الاعتبار ويعمل ضمن نطاقها².

بذلك يعد ارتباط المحاسبة بالقانون ارتباطاً وثيقاً، حيث أن القانون يمثل أحد المصادر الإلزامية لتطبيق إجراءات وقواعد ومبادئ خاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي، فالمؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية فإنها تعتبر وحدة قانونية أيضاً.

3. الأفكار الاقتصادية

علم الاقتصاد يهدف إلى تحقيق أفضل طريقة لتوزيع الموارد و عوامل الإنتاج بين مختلف الأعوان الاقتصاديون و داخل المؤسسة نفسها بهدف الوصول إلى أقصى منفعة ممكنة من استغلال هذه الموارد و تحقيق الرفاهية للمجتمع³، فكل من المحاسب و الاقتصادي يقوم بدراسة المؤسسة و مختلف العوامل المرتبطة بها، فالاقتصادي من خلال نظرية الاقتصاد الجرئي يدرس كل من الربح و رأس المال و العمل و التكلفة و هذه النقاط يدرسها المحاسب أيضاً و لكن من وجهة نظر أخرى، حيث تعرف المحاسبة من خلال هذه الزاوية على أنها أداة تسمح بتسجيل و تكميم العمليات التي تقوم بها المؤسسة، حيث أن هذه العمليات تمثل أحداث اقتصادية، إذن فالمحاسبة تقوم بتسجيل الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة.

¹ جبرائيل كحالة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37

² محمد أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 163

³ خالد أحمد أمين و آخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1990، ص ص 48-52

عليه حسب هذه النظرية تقوم المحاسبة بتسجيل مجموع التدفقات التي تقوم بها المؤسسة مع محيطها سواء الداخلي أو الخارجي، كما تقوم بتسجيل عملية تحويل هذه التدفقات داخل المؤسسة، فالعمل المحاسبي يتولى عملية قياس و تصنيف الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة لتوفير قاعدة من المعلومات التي يمكن استخدامها من طرف معدوا السياسات الاقتصادية، كما أن المحاسبة تستمد العديد من أدواتها و أفكارها من الفكر الاقتصادي خاصه فيما يتعلق بعمليات القياس و التقييم فهي تستخدم الوحدة النقدية لقياس التدفقات المختلفة¹.

فتقييم التدفقات الداخلة و الخارجة من و إلى المؤسسة يكون على أساس أسعار السوق، و تقييم التدفقات الداخلية باستعمال سعر التكلفة، حيث تشمل هذه التدفقات عمليات الشراء و الإنتاج و الاستهلاك و البيع و التسديد. و عليه يمكن تصنيف التدفقات على أساس طبيعة التدفقات فنجد:

- ☒ تدفقات حقيقة؛
- ☒ تدفقات خدمية؛
- ☒ تدفقات نقدية.

أو على أساس وجهة التدفقات نجد:

- ☒ تدفقات داخلة؛
- ☒ تدفقات خارجية؛
- ☒ تدفقات داخلية أي عمليات التحويل داخل المؤسسة.

و عليه القانون يحدد مجموعة من الأسس و القواعد فيما يخص عمليات التقييم و العرض للمعلومة المالية و المحاسبية، أما الاقتصاد يهدف إلى ترجمة الواقع الاقتصادية و المالية و التجارية للوصول إلى معلومات تعكس الواقع لذلك على معدوا القوائم المالية الالتزام بالنصوص القانونية مع التحلي بالموضوعية في عمليات القياس المحاسبي.

كما أن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في تطور الفكر المحاسبي هي مجالات التعليم والتدريب و التكوين²، حيث أن المستوى التعليمي عموماً يؤدي بمستخدمي المعلومة المحاسبية و المالية إلى الفهم الجيد و الصحيح لمحتوى التقارير المالية وبالتالي إمكانية امتلاكم للمهارات الضرورية تسمح لهم باتخاذ القرارات المناسبة، وهذا ما أثر و يؤثر على تطوير الأنظمة و الأفكار المحاسبية. كما أن الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول و تأثير المنظمات المهنية له بالغ الأثر على توجيه الفكر المحاسبي.

يمكن القول بأن المحاسبة لم تنشأ من فكر نظري، و لكنها قامت على أساس تفقي و عملى لما كان سائدا في المجال التطبيقي و الذي كان يلقى القبول العام، فهي لم تكن نتيجة لتحليل منطقي بقدر ما كانت نتيجة اعتقاد في صلحيتها نتيجة رسوخها في الممارسة الميدانية.

¹ جبرائيل كحالة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص35

² جبرائيل كحالة و آخرون، المرجع السابق، ص 24

فالمحاسبة ترتكز على إطار فكري شأنها في ذلك شأن مختلف فروع المعرفة الذي يحدد أهدافها و عناصرها و المبادئ التي تحكم عملها، رغم أن الكثير يعتبر أن المحاسبة هي مجرد مجموعة من الإجراءات التي يجب إتباعها من خلال مسأك مجموعه من السجلات التي تقييد فيها العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة و أهملوا الجانب الفكري الذي تبني عليه تلك الإجراءات و الممارسات و الذي بنيت على أساسه المحاسبة.

بحيث ترتكز و تعتمد المحاسبة على هيكل متكامل من المعرفة النظرية في شكل إطار يتكون من الأهداف و النظريات التي تحدد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي و كل ما يرتبط بها من المفاهيم و القواعد و المبادئ الفروض التي تحكم التطبيقات العملية للمحاسبة. لكن مع تعدد عالم الأعمال و التجارة أصبحت المؤسسات تقوم بعمليات أكثر تشابكا و أصبحت تصادف أحداث تجارية و مالية لم تكن موجودة من قبل، الأمر الذي استدعي على المحاسبين إيجاد حلول و تحاليل موضوعية لهذه العمليات و المشاكل المحاسبية. ما نتج عن هذه الاجتهادات المتفرقة معالجات و تحاليل مختلفة و متباعدة من شخص لآخر و من دولة لأخرى و من نظام محاسبي آخر.

ومنه فإن أهداف المحاسبة ومعاييرها و سياستها وأساليبها تتأثر بمجموعة من العوامل البيئية السائدة في كل دولة، فإذا ما كان هناك اختلاف في العوامل البيئية في كل دولة من المتوقع أن ينتج عنه اختلاف في المعايير والممارسات المحاسبية، ما دفع بالسعى نحو توحيد هذه الممارسات لتجنب العديد من المشاكل.

المبحث الثاني: العناصر الفكرية للمحاسبة

كما رأينا فان المحاسبة تطورت بالتوافق مع محیطها و بيئتها، و بذلك فإن مجال المحاسبة هو تسجيل ما يترتب عن المعاملات التي يمكن تكميمها، فالمحاسبة تهتم بدراسة وقياس الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة و ما يترتب عنها من عرض لنتائجها وتحليلها وفقاً للفروض و المفاهيم و المبادئ المحاسبية، وهذا ما سيتم التعرض له فيما سيأتي.

I. المحاسبة و المعلومة المالية و المحاسبية

1. تعريف المحاسبة

المحاسبة تعرف على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية بما يسمح بترتيب و تصنيف و تسجيل مختلف تعاملات المؤسسة مع محیطها سواء الداخلي أو الخارجي، ليتم فيما بعد معالجتها لتوفير مجموعة من المعلومات المنظمة و المتتسقة و التي تكون قابلة للاستعمال في عملية التنبؤ و اتخاذ القرار¹.

تعريف – LASSEGUE

"المحاسبة هي تقنية كمية، تهتم بجمع و معالجة وترجمة المعلومات المتعلقة بالأحداث المادية و القانونية و الاقتصادية التي تؤثر على نمأة المتعامل الاقتصادي سواء كان فرداً أو عائلة أو مؤسسة أو دولة"².

تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين :AICPA

"المحاسبة هي فن يهتم بتسجيل و تصنيف و تلخيص بطريقة منهجية و باستعمال و حدات نقدية، كل الصفقات و الحوادث التي لها أو لجزء منها طبيعة مالية، كما تسمح بتحليل النتائج"³.
وهذا التعريف يعتبر المحاسبة أنها فن بحيث حصرها في نطاق ضيق جداً.

تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبين :AAA

حسب هذا التعريف المحاسبة هي نظام يهتم بتحديد و قياس و توصيل المعلومات الاقتصادية و ذلك لتمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات المناسبة و في الوقت المناسب، فهذا التعريف يعتبر أشمل و أدق من التعريفين السابقين.

¹ Jean-luc siruguet, Lydia koessler, le contrôle comptable bancaire, la revue banque éditeur, paris, 1998, p13

² Saci Djelloul, comptabilité d'entreprise et système économique, expérience algérienne, OPU, 1991, P 46

³ Le site: www. Aicpa.org consulter le 18/12/2014

تعريف النظام المحاسبي المالي

حسب ما جاء في القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي و الصادر في الجريدة الرسمية رقم 47 من خلال المادة رقم 12 تعتبر المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة و نجاعة و وضعية خزینتها، كما أنها نظام أو خطة تتمثل في مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى المؤسسة.

و عليه المحاسبة تعتبر ذات طبيعة وصفية و رقمية شارحة و مفسرة لأنشطة المؤسسة على أساس لغة محاسبية متعارف عليها و متقد عليها من طرف مختلف ممارسي المحاسبة و مستعملٍ مخرجات النظام المحاسبي، لذلك المحاسبة تستعمل مجموعة من المصطلحات المستعملة في الكثير من العلوم الأخرى مثل مصطلحات الافتراضات، المبادئ، الطرق ... الخ، ولكن استعمال هذه المصطلحات في المحاسبة له نفس المدلول في العلوم الأخرى أم هي فقط يسترشد بها المحاسب في قيامه بعمله.

2. أهمية المحاسبة

هناك من يعتبر أن البحث النظري في مجال المحاسبة هو مضيعة للوقت باعتبار أن تطور المحاسبة هو نتيجة تلقائية لاستجابتها للمتغيرات الاقتصادية و القانونية و الإدارية و الجيابية فالمحاسبة لا تملك إلا أن تلبي كل تلك الحاجيات، وللإجابة على هذا السؤال لا بد من الرجوع إلى الصفات التي تتميز بها المحاسبة و هل هي ما تميز العلم.

نرى مما سبق الجدل حول اعتبار المحاسبة فن أم علم، غير أن هناك علاقة بينهما، بحيث المحاسبة تطورت انطلاقاً من اعتبارها فن يتطلب إتقانه ممارسة و تدريباً مستمراً، دفعت الحاجة إليه لمن يرغب في فهمه و احترافه إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم باعتبارها علم من فروع العلوم الاجتماعية له مفاهيمه و مبادئه و قواعده التي يستند إليها و يتوجب الإلمام بها لاستيعاب هذا العلم و ترجمته عملياً من خلال الممارسة المحاسبية.

المحاسبة كما سبق هي تختص بدراسة المؤسسة ككيان قائم بذاته له شخصيته المعنوية المستقلة عن شخصية المساهمين أو شخصية المالك، فهي تعتمد على مجموعة من المبادئ و الافتراضات التي يعتمد عليها للوصول إلى أهداف معينة يمكن اعتبارها كمجموعة من الإجراءات المتكاملة و المتناسقة التي تدرس وحدة متكاملة ممثلة في المؤسسة التي يفترض استمرارها و بقاوها في النشاط و ذلك لتقسيير مختلف التدفقات بين الأعوان الاقتصادية و المؤسسة، و هذا التفسير قد يتعدى التفسير الكمي إلى تفسير كيفي و إنسائي للأحداث.

إذن المحاسبة اليوم هي عبارة عن نظام معرفي مستقل يقدم تفسيراً للميدان الذي تنشط فيه المحاسبة ألا و هو المؤسسة باعتبارها مركز للأحداث الاقتصادية و القانونية، فهي توفر

مجموعة من المعلومات التي تعتبر أساس للتبؤ لاكتسابها لمجموعة من الخصائص النوعية التي تعطيها قوتها و مصداقيتها من طرف مختلف المستعملين و المتعاملين مع المؤسسة، فهي مبنية على مجموعة من الأسس النظرية و المفاهيمية المتشكلة من مجموع المبادئ و الفرضيات التي يسترشد بها في التطبيق العملي و تضمن للمحاسب استقلاليته تجاه مختلف الأطراف خاصة إدارة المؤسسة فهو يلتزم فقط بالمبادئ و القواعد المحاسبية لضمان بدرجة ثانية استقلالية المحاسبة.

من المعروف أن المحاسبة تسعى إلى تحديد و قياس نتيجة عمليات المؤسسة الاقتصادية، و تصوير وضعيتها المالية في تاريخ معين، و توصيل المعلومات بطريقة مناسبة إلى الأطراف المعنية، و قد كان لتعقد و تنوع أنشطة المؤسسات الأثر البالغ على المحاسبة ما أدى إلى تعقد و ازدياد مشاكلها التي يجب أن تجيب عليها، لذلك لا بد من تحديد مستعملى المعلومة المالية و المحاسبية و كذا الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها.

3. المعلومة المالية و المحاسبية

إن المحاسبة ليست هدفا بحد ذاتها بل إنها وسيلة تسعى لتحقيق عدة أهداف، فتحديد الأهداف يبرز من هم مستخدموا المعلومات، وهذا بدوره يساعد على تحديد نوعية القرارات التي يتخذونها ومن ثم تحديد المعلومات التي تفي باحتياجاتهم، حيث لا تقوم المحاسبة بتوفير معلومات لكل طرف بصفة مستقلة بل توفر معلومات عامة تفي باحتياجات مختلف الأطراف قدر الإمكان¹.

حيث أن أهداف المحاسبة ليست ثابتة فهي تتغير بتغيير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية للبيئة التي تعمل بها المحاسبة، حيث بعدما كان تحديد المركز المالي يمثل الهدف الأساسي للمحاسبة أصبح الآن التركيز على المعلومات التي تقدمها المحاسبة وذلك لأهميتها في المفاضلة بين البدائل واتخاذ القرارات الاقتصادية.

a. مستعملو المعلومة المالية و المحاسبية

يمكن القول بأن مستعملو المعلومة المالية و المحاسبية هم كل من تهمهم حياة المؤسسة و هم بحاجة لمعرفة وضعيتها لأغراض و أهداف مختلفة، و يتمثلون بالدرجة الأولى في إدارة المؤسسة ثم مختلف المتعاملين مع المؤسسة ممثلين في الموردين و الزبائن و إدارة الضرائب و البنوك إلى غير ذلك من أجهزة الدولة و الإحصاء².

فقد يختلف مستعملو المعلومة المالية و المحاسبية حسب درجة الحاجة إليها مما يبين تعدد و تنوع مصالح الأطراف المختلفة ما يبرز أهمية نظام المحاسبة، فتهتم مثلا إدارة الضرائب بدرجة الأمان في نتيجة المؤسسة التي تعتبر أساس حساب الضريبة.

¹ وصفي أبو المكارم، مرجع سبق ذكره، ص 26

² Robert obert, comptabilité approfondie et révision, édition dunod, paris, 2000, pp29-33

حيث نميز العديد من المستعملين¹:

- المستثمرين الحاليين و المحتملين و مستشاريهم، فهذه الفئة تبحث عن المعلومة النافعة لتقدير و قياس درجة المخاطرة و معدلات المردودية لاستثماراتهم بالنسبة للمستثمرين الحاليين، أما بالنسبة للمستثمرين المحتملين تهمهم لقياس إمكانية وجود فرص لتوظيفات ذات أهمية في حالة اتخاذ قرار باستثمار أموالهم في المؤسسة؛
- العمال و ممثليهم فهم تهمهم درجة استقرارهم في أعمالهم و وظائفهم بالإضافة إلى مختلف الامتيازات التي يمكنهم الحصول عليها عن طريق المؤسسة؛
- مقرضوا الأموال بما يهمهم من هذه المعلومات هو حصولهم على مستحقاتهم في الوقت المناسب و بالمقدار اللازم أي مقدار القرض الأساسي بالإضافة إلى الفائدة المترتبة عن ذلك؛
- الموردون هم أيضاً من المستعملين المباشرين و الأساسيين للمعلومات التي تقدمها لهم المؤسسة عن طريق المحاسبة بما يضمن لهم إمكانية حصولهم على مستحقاتهم في الآجال المتقدمة عليها عن طريق المعلومات المتعلقة بوضعية الخزينة و الوضع المالي للمؤسسة ككل و استمرارية العلاقة التي تربطهم بالمؤسسة بما يمكنهم من تصريف و بيع منتجاتهم و خدماتهم؛
- الزبائن فهم يستعملون هذه المعلومات في تحديد و قياس إمكانية استمرار العلاقة مع المؤسسة التي يجب أن تضمن استمرارية التموين بمختلف السلع و البضائع و الخدمات؛
- الدولة و مختلف أجهزتها فهم يهتمون بما يتعلق بتوزيع الثروة و تأثيرات النشاط الذي تزاوله المؤسسة على ذلك من أجل تسطير سياسة ضريبية ملائمة، أيضاً استخدامها لأغراض التخطيط؛
- إدارة المؤسسة التي تستخدم هذه المعلومات لأغراض التسيير و اتخاذ مختلف القرارات؛
- الجمهور العريض و كل من تهمه المعلومة المحتواة في القوائم المالية من بينهم الباحثون و الدارسون في ميدان المحاسبة.

المحاسبة هي نظام لإنتاج المعلومة، لكن هذه المعلومة لا بد أن تكون مفيدة و نافعة، بحيث ترتبط منفعة المعلومة بدرجة إشباعها لحاجات مستعمليها بحيث تسمح لأي مستعمل من قياس و تقدير مردودية المؤسسة و كذا الأخطار التي تحبط بها أو التي تواجهها على أساس ذلك يقع على عاتق المؤسسة الإفصاح عنها بالشكل المناسب، و كما رأينا فإن مستعلوا المعلومة المالية و المحاسبية مختلفون و متباينوا الأهداف و ما يرجونه من هذه المعلومة متباين من طرف آخر، و لكي تلبي مختلف هذه الاحتياجات لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط و الخصائص بما يضمن عدم تضليل مستعمليها.

¹ Revue strategica, N°16, JANVIER 2006, pp 24-25

b. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:

يشترط في المعلومة المحاسبية مجموعة من الشروط الكيفية أو النوعية حتى تكتسب ثقة مستعملتها، أي أنها تكون ملائمة و يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مجموعة من القرارات، ومن أجل تحقيق ذلك دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية للتركيز على القوائم المالية من أجل توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرار بالنسبة لمختلف المستعملين للمعلومة المحاسبية، و تحقيقاً لهذه الغاية تمت المصادقة على إطار إعداد و عرض القوائم المالية المعروف بالإطار المفاهيمي، الذي نشر في الأول من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في أبريل 1989، والذي اعتمد بعدها من قبل مجلس (IASB) الجديد في 2001 ، فعلى هذا الأساس يمكن اختصار الخصائص النوعية للمعلومة المالية فيما يلي:

الخصائص الرئيسية: و تتعلق بخاصيتين هما:

← **الملائمة:** يقصد بهذه الخاصية هو أن ترتبط المعلومة بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله، أي أنها تكون ملائمة لحاجات مستعملتها بأن تستجيب لمتطلباتهم. و يجب أن تكون متاحة و متوفرة بالشكل و الكم اللازم و أيضاً في الوقت المناسب¹.

فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرار على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة، بمعنى آخر إذا كان حذفها يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مناسبة و غير كاملة أو يؤدي إلى تضليل متخذ القرار.

← **الموثوقية:** حتى تكون المعلومة تتصنف بالموثوقية يجب أن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية و يكون المستعملون يضعون ثقة كبيرة فيها، لكن هذا لا يعني عدم وجود أخطاء نهائياً لكنها أخطاء بسيطة غير بالغة الأهمية، لأنها تظهر نتيجة أن عمليات الفياس التي تقوم بها المؤسسة غير دقيقة أو وجود بعض المعلومات غير مستعملة أو غير مستغلة كما لا بد أن تكون حيادية و خالية من أي تحيز فيمفهوم المخالفة تكون المعلومة غير حيادية إذا كانت يتضرر منها مسبقاً التأثير على اتخاذ القرار و توجيهه في اتجاه معين و مسطر مسبقاً كما أنها لا بد أن تكون خالية من الاعتبارات الشخصية لمن قام بإعدادها أو إظهارها.

أي تتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته.

¹ خيرت ضيف، احمد رجب عبد العال، محمد شوقي، المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص ص 14-3

الخصائص الثانوية: وت تكون من الخصائص التاليتين:

← القابلية للفهم و التحقق: هذا يعني أن المعلومة لها دلالتها الخاصة بغض النظر عن من قام بإعدادها أو من سوف يقوم باستعمالها، فلو قام عدة مراجعون بفحص هذه المعلومة باستخدام نفس الأساليب فإنهم لا بد أن يصلوا إلى نفس النتائج و إلا لا يمكن القول على أنها قابلة للتحقق.

كما يجب أن تكون قابلة للفهم بشكل مباشر عن طريق عرضها بشكل مبسط و استبعاد التعقيد في تقديم المعلومات، فضلا عن ذلك يجب عرض هذه المعلومة بأمانة و صدق دون تضليل أو تزييف. و يجب أن تكون المعلومة المحاسبية تميز بالحياد، بما يضمن عدم تحيزها لصالح مجموعة معينة على حساب أخرى، حيث أنه يفترض في المستعمل لهذه المعلومة أن يكون ذو مستوى معين و لا يأس به في ميدان المحاسبة و المالية و التسيير حتى يتمكن من فهمها¹.

← القابلية للمقارنة: لا بد أن يكون مساعدو المعلومة المحاسبية قادرين على مقارنة المعلومات الواردة في القوائم المالية سواء عبر الزمن للوقوف على تطور و تغير الوضعية المالية للمؤسسة و مستوى أدائها و مردوديتها. كما أنه يكون بإمكانهم إجراء مقارنات ما بين مختلف المؤسسات، لذلك يجب أن تكون الطرق المحاسبية المتتبعة في عمليات القياس و طرق العرض هي نفسها من دورة لأخرى و هو ما أصطلاح عليه مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية، كما أنه لا بد أن تكون هي نفسها عبر مختلف المؤسسات حتى تسمح بإجراء المقارنات الالزامة، لذلك نجد في الكثير من الأنظمة المحاسبية إلزامية إظهار المبالغ التي ترجع للدورة السابقة.

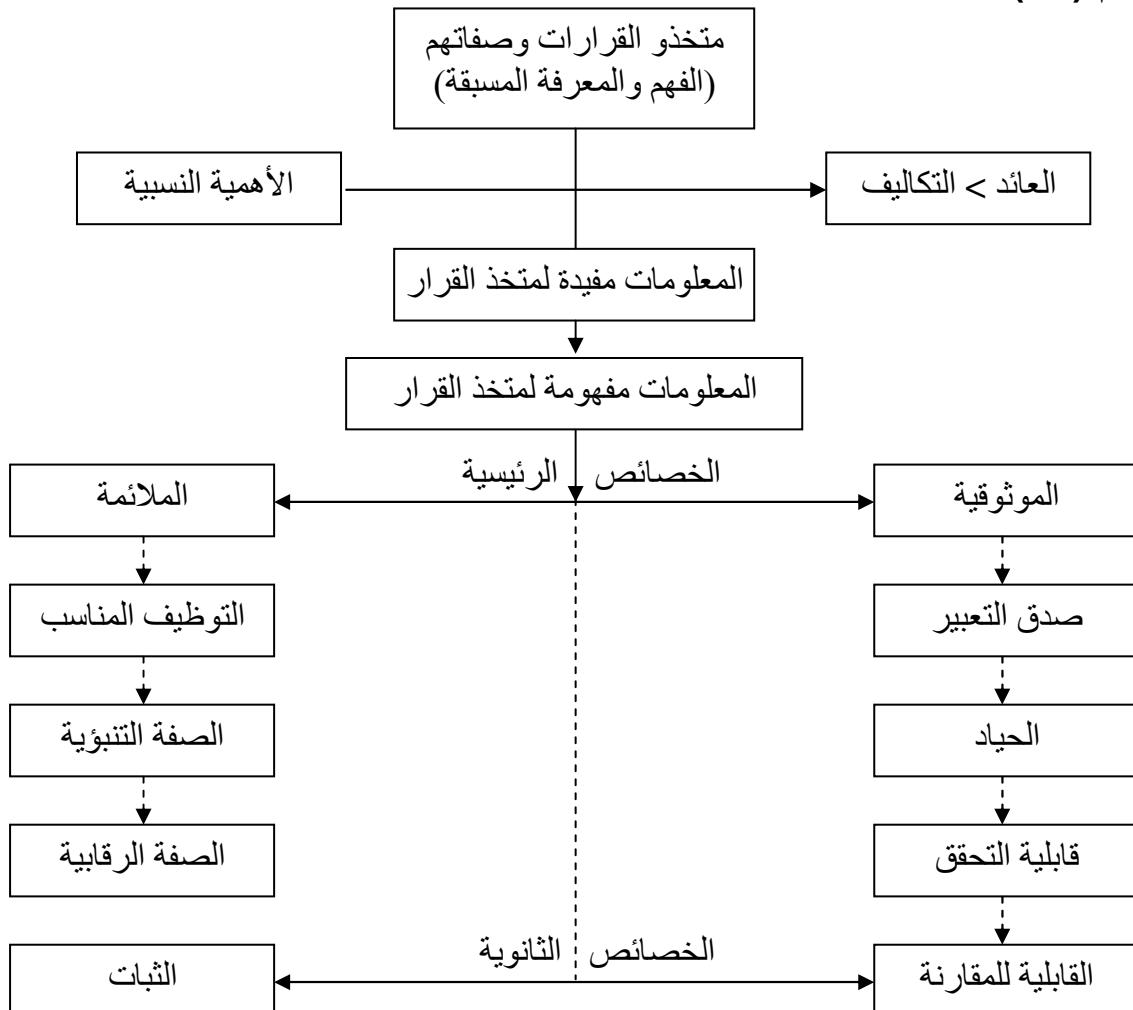
أيضا من غير الممكن أن تستمر المؤسسة في تطبيق طرق معينة تؤثر على ملائمة و موثوقية المعلومة و تكون عائقا لاعتماد معايير أكثر تطورا لأجل أن تكون أكثر قابلة للمقاربة.

كما أنه من الضروري توفير المعلومات و البيانات المطلوبة في الوقت المناسب، لأنه إذا تم نشرها في وقت متاخر قد تصبح بدون أية فائدة و لا تصلح لاتخاذ القرار ربما بالنسبة لبعض الأطراف. لكن يبقى على المؤسسة أن لا تستبق الأحداث في سبيل توفير معلومات و بيانات في أقرب وقت ما يؤثر على درجة الثقة فيها.

¹ وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-25

ويمكن تلخيص العرض السابق لخصائص المعلومات في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 44

ومن ملاحظة الشكل يتبيّن لنا أن هناك قيدين على إنتاج المعلومات المحاسبية، هما¹:

القيد الأول: ضرورة أن تزيد المنافع المتوقعة من استخدام المعلومات، عن التكاليف التي أنفقت في إنتاجها.

القيد الثاني: الأهمية النسبية، حيث تتوقف أهمية المعلومات على درجة تأثيرها على قرارات مستخدمي المعلومات.

¹ هاشم، عطية، المرجع السابق، ص ص 45-46

II. وظائف وأدوار المحاسبة

يتفق الكثير من المحاسبين أن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو توفير معلومات عن نشاط المؤسسة في صورة ملائمة لمستعمليها، حيث تقوم المحاسبة بقياس ثروة المؤسسة و عرض المعلومات المتعلقة بهذه الثروة بما يستجيب لمن يهمه أمر ذلك.

1. وظائف المحاسبة:

يمكن استنتاج وظيفتين رئيسيتين للمحاسبة ألا و هما وظيفة القياس المحاسبي و وظيفة الاتصال المحاسبي.

أ) وظيفة القياس المحاسبي:

قد يعتبر شرح "مونتر" في دراسته الصادرة سنة 1961 من أفضل التعريفات التي سردت و شرحت وظيفة القياس في المحاسبة، بينما أصدر تعريفه الوظيفي للمحاسبة. حيث حصر أهداف المحاسبة فيما يتعلق بالقياس في النقاط التالية¹:

- ← قياس الموارد التي تقع في حيازة وحدات اقتصادية معينة؛
- ← قياس الحقوق أو الالتزامات التي تقع على عاتق هذه الوحدات و مصالح المالك فيها؛
- ← قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد و الالتزامات و الحقوق؛
- ← تخصيص هذه الموارد على فترات محددة؛
- ← التعبير عن العمليات السابقة في شكل نقدي على اعتبار النقد وحدة القياس الموحدة.

قياس الموارد التي تقع في حيازة الوحدة الاقتصادية بحيث يقصد بالوحدة الاقتصادية المؤسسة التي هي محور اهتمام المحاسبة، مهما كان حجمها و مهما كان شكلها القانوني، و حتى التاجر كشخص طبيعي الذي يمارس تجارتة بشكل فردي يدخل في هذا النطاق.

فالموارد التي يرجى من المحاسبة قياسها قد تكون مالية كما يمكن أن تكون عينية مثل الأراضي و المباني و مختلف المعدات وغيرها مثل المخزونات و بشكل عام هي أصول المؤسسة.

أما قياس الحقوق فهي مرتبطة بحقوق المؤسسة تجاه الغير مثل الزبائن و أوراق القبض، أما الالتزامات فهي تمثل التزامات المؤسسة تجاه الغير أي المتعاملين مع المؤسسة ممثلين بشكل أساسى في مديونيتها خاصة الموردين و مختلف أوراق القبض. بينما تمثل مصالح المالك رأس المال المستثمر و الأرباح التي يعاد استثمارها ممثلة في الأموال الخاصة أو ما يصطلح عليه حقوق الملكية.

¹ عبد الحي مرعي، مرجع سابق ذكره، ص 23

قياس التغيرات التي تطرأ على كل من الموارد والالتزامات والحقوق ومصالح المالك، حيث عندما تقوم المؤسسة بنشاطها ينجر عن ذلك حدوث تغيرات سواء بالزيادة أو بالنقصان. تؤدي هذه التغيرات إلى زيادة في الأموال الخاصة إذا كانت هذه التغيرات تؤدي إلى أرباح أو إلى نقص في الأموال الخاصة إذا كانت هذه التغيرات تؤدي إلى خسائر. و عليه فان قياس التغيرات يهدف إلى التعرف على ما تحققه المؤسسة من أرباح أو خسائر¹.

أما تخصيص هذه التغيرات على فترات زمنية محددة، حتى يمكن تحديد وتقدير نتائج المؤسسة خلال تلك الفترة و هو ما يصطلح عليه فرض الدورية. كما أن التعبير عن مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة في شكل نفدي باعتبار النقود وحدة القياس الكمي الموحد بين العناصر غير المتتجانسة.

ب) وظيفة الاتصال:

كما رأينا سابقاً أن وظيفة القياس هي الركيزة التي تقوم عليها المحاسبة، لذلك فإنه بعد إجراء عملية القياس المحاسبي لا بد من إيصال المعلومات الناتجة عن ذلك وجعلها في متناول كل من يهمه الأمر للوصول إلى الغاية الأساسية من إجراء عملية القياس.

عملية الاتصال المحاسبي ترتكز على أربعة أركان ألا و هي الموضوع والمرسل و المرسل إليه و الرسالة في حد ذاتها، عن طريق توفير المعلومات الضرورية عن نتائج عملية القياس التي قامت بها في شكل معين قد يكون قائمة مالية أو في شكل تقرير لمن يرغب فيها. بحيث يجب أن تخلو من الحشو وذكر أي شيء دون أن تكون له أهمية تذكر على سبيل التضليل و التشويش على المستعمل أيضاً لا بد من عدم ذكر التفاصيل الدقيقة جداً هذا مع الالتزام بالقدر الكافي من التفاصيل².

بحيث ترتكز وظيفة الاتصال بشكل أساسي على القوائم المالية التي تعداً وتصدرها المؤسسة سواء دورياً أو في نهاية كل دورة. عن طريق:

 جدول النتيجة الذي يبين مستوى أداء المؤسسة و حول نتائج أعمالها من خلال:

- قدرتها على تحقيق نتائج ايجابية و مردودية عالية؛
- الاستمرارية و تحسين مستوى الأداء الذي تحققه المؤسسة.
-  الميزانية التي تظهر و تبين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال:
- إظهار القيمة الحقيقة للموارد المراقبة من طرف المؤسسة؛
- قدرتها على المحافظة على ثروتها التي حققتها في الماضي؛
- هيكلتها المالية، قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و أيضاً التوازنات المالية.

¹ وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 53
محمد عباس بدوى، المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسئولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000،
² ص 35

 جدول تدفقات الخزينة الذي يظهر و يبين تغيرات الوضعية المالية عن طريق تحديد مصادر الحصول على الأموال و كيف يتم استعمالها من خلال أنشطة الاستغلال و أنشطة الاستثمار و أيضا التمويل.

2. الأدوار الأساسية للمحاسبة:

للمحاسبة العديد من الأدوار التي تقوم بها و أيضا العديد من الأهداف التي يجب أن تؤديها هي أيضا تطورت و تغيرت مع تطور المحاسبة من فترة زمنية لأخرى بما يستجيب و يلبي احتياجات تلك الفترة من المعلومة. بحيث نجد:

(أ) أدلة إثبات:

المحاسبة بشكل رئيسي ظهرت في بادئ الأمر كوسيلة لتسجيل مختلف العمليات التي يقوم بها التاجر ثم لحفظ تلك العمليات مع الأطراف المختلفة حتى تستعمل كأدلة لإثبات تلك المعاملات في حالة حدوث نزاع أو وجود حاجة إلى الرجوع إليها.

فرغم التطور الكبير الذي عرفته المحاسبة في الوقت الحالي إلا أنها ما زالت تؤدي هذا الدور بشكل أفضل بحكم التناسق و التكامل الموجود بين مختلف مكونات إطارها النظري و المفاهيمي و أيضا قدرتها على الاستجابة و التكيف بشكل جيد مع مختلف متغيرات محيط المؤسسات.

حيث ينص القانون التجاري الجزائري على أن كل تاجر سواء أكان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا على مسک سجلين ¹:

- دفتر اليومية الذي يقيد فيه كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء يوميا أو شهريا، مع إلزامية الاحتفاظ بمختلف الوثائق التي تثبت تلك العمليات و تسمح بفحصها و مراجعتها؛
- دفتر الجرد الذي يتضمن الميزانية و جدول حسابات النتائج بعد جرد مختلف عناصر الأصول و الخصوم.

فحتى يكتسب هذين الدفترين قوتها الإثباتية فإنه يفرض القانون أن يوقعوا من طرف قاضي المحكمة، أيضا توجد مجموعة أخرى من الدفاتر التي لا يفترض فيها التوقيع و المصادقة عليها من طرف قاضي المحكمة و هي بذلك أقل إثباتا.

كما يشترط أن تتتوفر في كل من دفتر اليومية و دفتر الجرد مجموعة من الشروط الشكلية المتمثلة في:

- أن يمسكا بدون ترك بياض أو تغيير أو نقل إلى الهامش من أي نوع كان؛
- أن تحفظ الدفاتر لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

كما أن النظام المحاسبي المالي يفرض مجموعة من الشروط فيما يخص مسک السجلات و مسک المحاسبة بحيث:

¹ القانون التجاري الجزائري، نسخة 2007، المواد 09، 10، 11
19

- يجب أن يعتمد كل تسجيل محاسبي على وثيقة إثبات مؤرخة و موقعة و تحمل ختم المسؤول؛
- لا بد من الاحتفاظ بمختلف المستندات و الوثائق المحاسبية لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

كل هذه الإجراءات الهدف منها إضفاء الصحة و المصداقية على المعلومات التي تقدمها المحاسبة، بغية توفير جو من الثقة و الأمان بين مختلف المتعاملين في الميدان الاقتصادي و التجاري.

ب) أداة لإجراء الرقابة:

المحاسبة هي نظام متكامل يسمح بإجراء مجموعة من الرقابات التي يفرضها القانون منها ما يقوم بها مجلس المحاسبة أو مصالح الضرائب و الرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات، فكل هذه الرقابات يمكن اعتبارها خارجية. و أيضا رقابة داخلية التي يمكن أن تقوم بها مصلحة المراجعة الداخلية التابعة للمؤسسة و التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين التسيير عن طريق تحسين نوعية المعلومة المالية و المحاسبية التي تعدّها المؤسسة، أيضا تساعد على الحفاظ على ممتلكات المؤسسة باعتبارها تساعد على إجراء الرقابة الداخلية.

ج) أداة للتسيير و اتخاذ القرار:

هذا الدور يعبر عن البعد الحديث الذي تلعبه المحاسبة من خلال ما يسمى بمحاسبة التسيير أو مراقبة التسيير التي تستمد قاعدة عملها من المحاسبة المالية¹. بما يسمح بتحديد مختلف الإيرادات و النواتج للوصول إلى تقدير النتائج المحققة ممثلة في:

- النتيجة العادلة التي تعبر عن نتيجة النشاط العادي للمؤسسة؛
- النتيجة المالية التي تبرز النتيجة المحصلة من العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة؛
- النتيجة العادلة قبل الضريبة التي تمثل محصلة النتيجة العادلة و النتيجة المالية فهي غير متأثرة بالعناصر غير العادلة و الضرائب؛
- النتيجة الاستثنائية؛
- النتيجة الإجمالية.

كما أنها تسمح بإجراء مختلف التحاليل و دراسة تغيرات مختلف أرصدة التسيير و مختلف الحسابات من دورة لأخرى. بما يمكن المؤسسة من تسطير مختلف سياسات التمويل و الاستثمار بالاعتماد على المعطيات التي تعدّها المحاسبة في شكل قوائم أو تقارير. أيضا تسمح بمتابعة و تسيير مختلف العمليات مع الزبائن و

¹ محمد بوتين، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 38

الموردين من خلال تحديد فترات التسديد و حجم التعاملات مع كل زبون أو مورد و تحدد وضعية المؤسسة تجاه المصالح الضريبية و الاجتماعية.

فتهتم المحاسبة المالية أو العامة بتوصيل مجموعة من المعلومات إلى أطراف خارجية عن المؤسسة تسمح لهم بتقييم وضعية المؤسسة، لكن مع اشتداد حدة المنافسة كان عائقاً أمام نشرها لتفادي استعمالها من طرف المنافسين. وهذه المنافسة هي التي أدت إلى ظهور محاسبة التسيير التي تستعمل داخلياً في المؤسسة في القرارات التشغيلية التي قصرت المحاسبة العامة على الاستجابة لها و مع ذلك فإنها تعتبر المصدر الرئيسي الذي يمدّها بالمعلومات لأداء عملها.

مع تطور المؤسسات الاقتصادية من حيث زيادة حجمها و أيضاً انتقالها من مؤسسات فردية إلى مؤسسات عائلية ثم إلى شركات مساهمة، و زيادة و توسيع نشاطها و تعقد عمليات و مراحل العملية الإنتاجية و انتشار المنافسة بشكل واسع ما أدى إلى ازدياد حاجة المؤسسة إلى معلومات أكثر كمية و أكثر نوعية. كل هذا أدى إلى ضرورة مواكبة هذا التطور و التغير للاستجابة لذلك باعتبارها المورد الرئيسي و الأول للمعلومات في المؤسسة التي يتم توزيعها بين مختلف مصالح المؤسسة لاستعمالها و توظيفها كل حسب حاجته.

تتلخص وظيفة المحاسبة في قياس و توصيل المعلومات عن نشاط و أداء المؤسسة لفترة زمنية معينة و محددة، إن هذه الوظيفة تتم من خلال مجموعة من القواعد و المبادئ العلمية¹. حيث يمثل منهج المحاسبة في الاستجابة لذلك في مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تتبع لتجمیع المعلومات المحاسبية و المالية و القانونية عن نشاط المؤسسة، فالمحاسبة تستنتج أهدافها من حاجيات مستخدمي مخرجاتها من المعلومات التي بدورها ترشد المحاسب على إتباع الأساليب و الطرق و الإجراءات السليمة لقياس تلك العمليات.

يمكن تعريف المحاسبة على أنها نظام معلومات خاص الذي يعالج باستعمال مجموعة من الطرق الخاصة به لمعلومات ذات طابع كمي أو نقيدي. و بذلك يعتبر للمحاسبة دورين مهمين هما:

- ☒ اعطاء و توفير عرض مهيكل لثروة المؤسسة؛
- ☒ اعداد مجموعة من المعلومات في شكل مجموعات و أرصدة تلبي حاجيات التسيير، أي توفير قاعدة من المفاهيم النافعة في الميدان الاقتصادي.

يمكن اعتبار المحاسبة على أنها الوسيلة أو الأسلوب المنظم لتسجيل الواقع الاقتصادي و المالية و القانونية التي تمر أو تقوم بها المؤسسة خلال حياتها، بحيث مهما كان نشاط أو طبيعة هذه المؤسسات فإنه لا بد و أن تتعامل مع أطراف مختلفة بالشراء و البيع و التسديد و التحصيل أو تقديم خدمات أو الحصول عليها ما يستلزم على المحاسبة تسجيلها و نشر نتائج عملياتها في شكل قوائم مالية و تقارير مختلفة.

¹ عبد السميح الآسيوفي، أساسيات المحاسبة المالية، دار وائل، الأردن، 2002، ص 8

المبحث الثالث: الفروض و المبادئ المحاسبية

ترتكز المحاسبة في عملها على مجموعة من المبادئ و الفرض، غير أن المبادئ المحاسبية المعروفة حاليا لم تنشأ كلها في نفس الوقت و إنما نشأ كل منها في سياق منفصل عن الآخر حسب الحاجة إليها ثم بعد ذلك انتشر استعمالها و لقيت القبول العام.

I. الفروض المحاسبية:

تعرف الفروض على أنها "مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، لكنها تكون أساسا لإطار فكري يصلح للاستدلال و التوصل إلى نتائج محددة".¹ حيث يمكن القول أنها بديهييات أو مسلمات عند إعداد المعلومة المحاسبية و المالية.

تتميز الفروض المحاسبية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- لا بد أن تلقى القبول العام على أنها صحيحة و ملائمة من قبل المهتمين بالمحاسبة؛
- لا بد أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير آخر؛
- لا بد أن تكون على العموم قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

فالمحاسبة مبنية على أربعة فروض أساسية و هي فرض الوحدة المحاسبية و فرض الاستمرارية و فرض وحدة القياس النقدي و في الأخير فرض الدورية التي سوف نتطرق إليها لاحقا بشيء من التفصيل.

1. فرض الوحدة المحاسبية:

تعتبر المؤسسة كيان مستقل عن كل من الإدارة و المالك فلها شخصية معنوية لها اسم و موطن و ذمة مالية مستقلة، فالمحاسبة ترتكز على الفصل بين الأصول و الخصوم و الإيرادات و المصارييف المرتبطة بالمؤسسة و ما يرتبط بالمساهمين في أموالها الخاصة.³

فالشرع الجزائري أخذ هذا الفرض بعين الاعتبار عند التمييز بين ذمة المؤسسة و ذمة الشركاء، سواء كانت شركات أموال أو شركات أشخاص، حيث يعتبر الشركاء و المساهمين أطراف خارجية تسجل كل تعاملاتهم مع المؤسسة في حسابات الحقوق و في حسابات الديون: حساب حقوق على الشركاء والشركات الحليفة؛ حساب ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة.

¹ جبرائيل كحالة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص48

² رضوان حلوة حنان و آخرون، أنسس المحاسبة المالية، دار و مكتبة حامد، عمان، 2004، ص34

³ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36

2. فرض الاستمرارية:

على أساس هذا الفرض فإن مع القوائم المالية يعتبر أن المؤسسة سوف تستمر في مزاولة نشاطها لمدة زمنية طويلة لتحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله، ما لم يوجد أي دليل يثبت عكس ذلك يؤدي إلى تصفيتها أو ينهي استمرارها. حيث يوضح فرض الاستمرارية أن التكلفة التاريخية هي أفضل بدائل القياس المحاسبي، فالمؤسسة سوف تستمر في استخدام أصولها بالطريقة التي سطرت منذ البداية، فعندما تكون وحدة النقد مستقرة فإنه يمكن استخدام هذا العنصر بمقاييس التكلفة التاريخية بشكل موضوعي¹.

كما أن هذا الفرض يبرر طريقة ترتيب عناصر الميزانية إلى أصول ثابتة وأصول متداولة وإلى التزامات طويلة الأجل والتزامات قصيرة الأجل، إذ أنه في حالة التصفية يصعب التفرقة بين الالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل².

عموماً يعني فرض الاستمرارية إحدى الصيغتين التاليتين³، إما يتوقع تصفية المؤسسة في المستقبل المنظور، أو أن المؤسسة ستستمر في ممارسة نشاطها العادي لمدة غير محدودة، وبناءً على هذا فإن القوائم المالية يجب أن تفهم على أنها تصوير للوضع المالي وتحديد نتائج الأعمال، وبأن هذه القوائم معدة لدورة محاسبية معينة، حيث يساعد فرض الاستمرارية في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية.

3. فرض ثبات وحدة القياس النقدي:

المحاسبة بالاعتماد على هذا الفرض تهتم بشكل أساسي بالعمليات التي يمكن التعبير عنها بشكل نقدي، أما العمليات التي لا يمكن التعبير عنها في شكل نقدي مثل العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين أعضاء المؤسسة و أيضاً كفاءات و إمكانيات العمال فإنها تخرج من إطار المحاسبة إلا إذا كان لها تأثير غير مباشر على محتوى القوائم المالية و لها تأثير على الصورة الصادقة للمعلومات التي تقدمها المحاسبة وجب إدراجها و ذكرها في الملحق، لكن في بعض الأنظمة المحاسبية خاصة منها الانقلوسكونية فإن العلاقات الإنسانية و إمكانيات و كفاءات العمال يمكن تكميمها و قياسها بشكل نقدي مما يمكن من إدراجها ضمن عناصر القوائم المالية الأساسية خاصة الميزانية و هو ما اصطلاح عليه بالمحاسبة الاجتماعية.

حيث أن النقطة الرئيسية التي يعتمد عليها هذا الفرض هي كون وحدة النقد ثابتة القيمة بما يسمح بجمع القيم النقدية للعمليات الاقتصادية التي تحدث على فترات متعددة، لكن الواقع غير ذلك لأن القوة الشرائية للنقد غير ثابتة حيث تنخفض مع حالات التضخم و ترتفع مع حالات الانكمash الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة المقارنة عبر الزمن لأداء المؤسسة نفسها و بين المؤسسات الأخرى، فالإجراء التصحيحى الذي يتم اللجوء إليه بشكل مستمر هو عملية إعادة التقييم للثبيبات خاصة المادة الأم الامر الذي يحد من تأثير التقلبات في قيم النقود على القوائم المالية الختامية.

¹ وصفى عبد الفتاح أبو المكارم و آخرون، المرجع السابق، ص ص 36-38

² جبرائيل كحالة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 50

³ رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 399

٤. فرض الدورية:

كما رأينا سابقاً فإنه يفترض أن المؤسسة ستستمر في القيام بنشاطها لأجل غير محدد، ولكن هذا الافتراض يطرح إشكالية أخرى في تقييم أداء المؤسسة لذا وجب تقسيم حياتها إلى فترات زمنية دورية بهدف إعداد مختلف التقارير المالية التي تسمح بتوفير المعلومات الضرورية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار على المدى القصير بشكل أساسي، وتوفير مختلف المؤشرات التي تسمح بتقييم أداء المؤسسة.

فمن هنا جاءت أهمية فرض الدورية لحل مشكلة الانتظار إلى نهاية عمر المؤسسة و تقييم أدائها، و من الناحية العملية لا يمكن الانتظار حتى زوال المؤسسة للتعرف على نتائج نشاطها و تسديد الضرائب المستحقة و توزيع الأرباح و غيرها من العمليات الواجب القيام بها.

حيث يواجه المحاسبون عدة مشاكل مرتبطة بالبيئة و ظروف نشاط المؤسسة، لهذا اضطروا إلى اعتماد مجموعة من الفروض التبسيطية للبيئة التي يعملون فيها لتسهيل العمليات المحاسبية بما يسمح من إعداد معلومات نافعة، فالفرض هو بمثابة شرط أو ظرف يتم العمل في ظله لتوسيع المبادئ المحاسبية بالاستناد إليه¹.

٢. المبادئ المحاسبية:

"تعكس الافتراضات الأربع السابقة الشروط أو الظروف التي تحكم عمل المحاسب، و هي بذلك تمثل الأساس الذي تقوم عليه المبادئ أو القواعد التي يسترشد بها المحاسب في انجاز عمله"².

فالمبادئ المحاسبية تمثل الإطار العام الذي ترتكز عليه الممارسة المحاسبية و في الحكم على صدق القوائم المالية، ومن المصطلحات التي شاع استعمالها هي القول بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و حتى يكتسب المبدأ الخاصية لا بد أن يلقى القبول الواسع و العام في التطبيق العملي.

١) مبدأ القيد المزدوج:

يعتبر هذا المبدأ من أقدم المبادئ المحاسبية منذ أن تناوله بالدراسة المفكر الإيطالي LOCA PACIOLI و يلقي إلى وقتنا الحالي قبولاً كبيراً من قبل الممارسين في كل مكان، حيث يقتضي هذا المبدأ تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في جانبين أحدهما الدين و الآخر الدائن مع تساوي مجاميع الجانبين الدائن و الدين.

¹ وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق ذكره، ص 34

² وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، المرجع السابق، ص 41

(2) مبدأ التكلفة التاريخية:

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ الأساسية في المحاسبة، حيث يتم الاعتماد عليه في قياس عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، فالأصول تسجل في المحاسبة على أساس تكلفة الحصول عليها عند تاريخ حيازتها أو إدراجها في المحاسبة.

هذا المبدأ يرتكز على فرض ثبات وحدة القياس أو الوحدة النقدية، ولكن باعتبار التغيرات التي تحصل في الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً بحسب حالات الكساد أو حالات التضخم التي تمس الاقتصاد فالمحاسب بالاعتماد على هذا المبدأ فإنه يتتجاهل هذه التغيرات.

لكن هناك محاولات لإضفاء خاصية الملاءمة على المعلومات المحاسبية عن طريق توفير معلومات إضافية تظهر في شكل ملحوظة في القوائم المالية أو تظهر في ملحق مستقل عنها، كما أن اعتماد تطبيق معايير المحاسبة الدولية قد يستدعي في بعض الأحيان التخلص من هذا المبدأ خصوصاً في بداية أول تطبيق لها في مقابل مفهوم القيمة العادلة (*la juste valeur*) .

(3) مبدأ الحبيطة والحذر:

يمكن تعريف هذا المبدأ على أنه تقدير عقلاني ورشيد للأحداث على أساس شك موجود لتقاضي تحويل الخطر إلى دورات لاحقة بما يؤثر على نتيجة وذمة المؤسسة أي أنه يسمح لنا بالأخذ بالحسبان مجموعة من الاحتياطات خلال الدورة المحاسبية¹، أي الحذر وعدم المبالغة بالزيادة في الأصول والإيرادات والحذر وعدم المبالغة بالنقصان في الخصوم والأعباء حالة تقديرها، وبذلك يتم تجاهل الأرباح التي لم تتحقق وأخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان.

كما يرتكز هذا المبدأ على عدم تسجيل الإيرادات إلا إذا تحققت فعلاً وعكس من ذلك بالنسبة للنفقات أي يمكن تسجيل أي نفقة محتملة الحدوث والاحتياط لها بتسجيلها، فهو بذلك يعتبر عامل من عوامل الأمان².

(4) مبدأ عدم المقاصلة:

يرتكز هذا المبدأ على عدم السماح بإجراء أي مقاصلة بين كل من حسابات الأصول والخصوم وبين حسابات الإيرادات والمصاريف، وهذا كله بهدف إظهار القوائم المالية وضعية ونتيجة المؤسسة بشكل صادق وشفاف.

¹ Orthodoxie comptable IASB, SITE:www.iasb.org consulter le 05/01/2015

² محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص35

(5) مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

بالاعتماد على هذا المبدأ فان المؤسسة ملزمة على استعمال نفس الطرق المحاسبية في كل ما يتعلق بالتقدير و تقديم و عرض القوائم المالية من دورة لأخرى، حيث إذا كان هناك أي تغيير من دورة لأخرى لا بد من الإشارة إلى ذلك و تبريرها في الملحق¹.

إن الثبات في الطرق المحاسبية عبر الزمن سوف يتتيح من دون شك إمكانية المقارنة بين القوائم المالية المعدة والمفصح بها خلال الفترات المختلفة، مما يساعد على الكشف عن التغيرات التي قد تطرأ عليها واتجاهات هذه التغيرات ومقدار أثرها على القوائم المالية، حيث أن التزام المؤسسة بهذا المبدأ في الممارسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، لا يعني بأي حال من الأحوال الجمود أو الثبات المطلق بل الثبات النسبي.

(6) مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية:

هذا المبدأ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفرض استمرارية النشاط، حيث يرغب مستعملوا القوائم المالية في تزويدهم بمعلومات دورية عن نتائج الماضي و تقديرات المستقبل مما يستدعي تقسيم حياة المؤسسة إلى دورات محاسبية حيث تتالف الدورة المحاسبية عادة من 12 شهر و لكن قد تختلف عن ذلك في حالة ما إذا كانت المؤسسة جديدة أو حالة تصفية الشركة فان الدورة المحاسبية قد تختلف عن 12 شهر.

فمن نتائج تطبيق هذا المبدأ هو تحديد المصارييف والإيرادات المتعلقة والمرتبطة بالدوره الحالية، بحيث تتحمل كل دورة محاسبية أعباءها و تستفيد من إيراداتها، و لكن في حالة وجود أحداث لاحقة لتاريخ إغفال الدورة المحاسبية ذات أهمية كبيرة و لتأكيد ظروف معينة و تؤثر على صدق المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية فإنه يمكن تعديل أو تسوية القوائم المالية الخاتمة بما يستجيب للأحداث الجديدة خدمة لمستعملي القوائم المالية و تقادياً لتضليلهم بإعطائهم معلومات شفافة و صحيحة عن وضعية المؤسسة.

(7) مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف:

على أساس هذا المبدأ فإنه لا بد من الاعتراف بالتكاليف في نفس الدورة التي تم خلالها الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بتلك التكاليف، و ذلك حتى يمكن تصوير نتيجة المؤسسة بشكل صادق و دقيق حيث يستلزم تحديد إيرادات الدورة أولاً ثم تحديد التكاليف المتعلقة بها ثانياً².

بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية السابقة و التي عرفت و تطورت منذ القديم و التي لاقت رواجاً و قبولاً من قبل السواد الأعظم من المنظرين و الممارسين للمحاسبة، إلا أنه لا يمكن اعتبارها قواعد طبيعية لا يمكن الحياد عنها أبداً، و لمواصلة المسيرة و بفعل التقدم الاقتصادي و المالي و بحكم الظروف الراهنة للميدان التجاري و العملي تطورت المبادئ

¹ Cailliau J. C.: Cadre conceptuel de la comptabilité, paris, 1996, p 37

² عبد الحي مرعي، أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 59

المحاسبية من خلال الإطار التصورى لهيئة معايير المحاسبة الدولية للاستجابة على ذلك، و من بين المبادئ التي جاءت بها ما يلى:

(8) مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي والمالي على الشكل القانوني:

حيث أن العمليات تسجل في المحاسبة و تظهر في القوائم المالية على أساس طبيعتها و حقيقتها المالية و الاقتصادية دون التركيز فقط على الجانب القانوني للعمليات، و ذلك دون إهمال هذا الجانب أي القانوني الذي يبقى ذو أهمية بالموازاة مع الطبيعة المالية و الاقتصادية للعمليات و هذا خدمة لمستعملى القوائم المالية و إيصالهم بمعلومات كافية حول واقع المؤسسة.

فبعض الأنظمة المحاسبية تعتمد أساس تسجيل عناصر ذمة المؤسسة على قاعدة الملكية للعناصر المكونة لذمة المؤسسة بحكم النصوص القانونية التي يعتمد عليها و التي يجب التقيد بها عند التسجيل المحاسبي، و لكن هذه المعالجة تتعارض مع المعايير المحاسبية الدولية فقد يحدث أن تستغل المؤسسة تثبيتات عن طريق قرض إيجاري دون أن يكون هناك أثر لهذه التثبيتات على ميزانية المؤسسة التي تقوم باستغلال و استعمال هذه التثبيتات لأنه تظهر الأقساط الدورية التي يتم تسديدها في جدول النتيجة فقط و قد تظهر تفاصيل العملية في الملحق إن كان يوجد ملحق أو تقرير التسيير الذي يتم إعداده سنويًا¹.

(9) مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:

الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي نفسها الميزانية الختامية للدورة السابقة مباشرة، حيث لا يمكن تغيير أو تعديل أو تبديل المعلومات الظاهرة بالميزانية الافتتاحية في أي حال من الأحوال حتى و لو كانت هناك أخطاء في تسجيل عمليات و تعاملات الدورة السابقة فإنها تصحيح خارج الميزانية الافتتاحية، و لكن هناك عدة استثناءات لهذا المبدأ بحيث يمكن المساس بالميزانية الافتتاحية في حالة أول سنة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بما يتوافق و ما تنص عليه و للاستجابة لهذه المعايير، بالإضافة إلى حالات وجود أخطاء خلال الدورات السابقة لا بد من تصحيحها خلال تلك الدورات بما يؤثر على قوائمها المالية و بالأخص الميزانية الختامية التي تعتبر الميزانية الافتتاحية للدورة الموالية، أو في حالة تغيير الطرق المحاسبية المستعملة و المنتهجة فان ذلك يستدعي إعادة النظر في الطرق المحاسبية المتتبعة خلال الدورة السابقة بما يضمن إجراء المقارنة عبر الزمن و التأثير و التعديل على الميزانية الافتتاحية، إذن هذا المبدأ لم يعد صحيحا 100% مع المعايير المحاسبية الدولية.

(10) مبدأ الصورة الصادقة:

ينص هذا المبدأ على أن القوائم المالية لابد أن تظهر الصورة الصادقة للوضعية المالية و لأداء المؤسسة، حيث أن الصورة الصادقة هي عبارة عن هدف تسعى المؤسسة إلى بلوغه عن طريق المحاسبة بالتمثيل الصادق للعمليات المالية و مختلف الأحداث و التدفقات التي تقوم بها المؤسسة، فالصورة الصادقة هي تلك المعلومة المالية التي يتم إعدادها وفق معايير معتمدة و تلقى القبول العام في سوق المعلومات المالية.

¹ Cours sur les normes comptables internationales IAS/IFRS, Jean-Jacques Friedrich, Université Jean Moulin LYON 3, France, 2004

عند احترام هذا المبدأ فان مستعملوا القوائم المالية يمكنهم بناء صورة أكثر صحة و أكثر مصداقية و شفافية حول الوضعية العامة للمؤسسة، حيث يمكن الاستعانة و الاعتماد على معلومات أخرى مكملة للقوائم المالية الضرورية التي يمكن أن تكون في شكل نثري أو جداول شارحة للقوائم المالية الرئيسية.

حيث أن هذا المبدأ يتعدى الالتزام بالنصوص القانونية كما هو سائد في الأنظمة القارية خاصة منها التي تنتهج المنهج الذي تتبعه فرنسا مثل الجزائر لإعطاء صورة موضوعية و شفافية حول المؤسسة المعنية بالاعتماد على القواعد و الإجراءات المحاسبية، كما يرتبط و يرتكز هذا المبدأ بشكل أساسي مع مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي و المالي على الواقع القانوني من خلال إعطاء صورة أقرب ما تكون من الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

(11) مبدأ الأهمية النسبية:

تعتبر معلومة على أنها ذات أهمية إذا كان حذفها أو إهمالها له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها مستعملوها بالاستناد إلى القوائم المالية، و على هذا الأساس فإنه يتبعن الإفصاح على أية معلومة ذات أهمية و أثر على محتوى القوائم المالية لتقادي تضليل مستعمل القوائم المالية دون الإفراط في التفاصيل مما يؤدي إلى إغفال المعلومات المهمة.

يتميز هذا المبدأ بصعوبة التطبيق لأنه يختلف من محاسب لأخر و من مؤسسة لأخرى فما هو ذو أهمية نسبية عند مؤسسة قد يكون غير ذلك عند مؤسسة أخرى و العكس صحيح، مما يستدعي وجود دراية و إدراك كبيرين و واسعين من ناحية ممارسة المحاسبة.

إذن يمكن القول بأن الفروض و المبادئ المحاسبية تشكل القاعدة و الأساس الذي تقوم عليه المحاسبة، فهي تعتبر بمثابة مصفاة للمعلومة المالية و المحاسبية التي يجب أن تتوفر على مجموعة من الشروط النوعية التي تسهر المحاسبة على احترامها و توفيرها لتقادي تضليل مستعمل هذه المعلومة و مختلف متذبذبي القرار.

إن بعض الفروض المحاسبية تمثل الأساس في القياس المحاسبي عموما، إذ يعتمد فرض وحدة القياس النقدي أساساً لتبرير اشتراق مبدأ التكلفة التاريخية، وكذلك يبرر مبدأ مقابلة الإيرادات والمصاريف. عموماً الفروض المحاسبية مستقلة عن بعضها البعض في حين أن المبادئ مترابطة مع بعضها البعض¹، واستناداً إلى تلك المبادئ المحاسبية يتم الإثبات المحاسبي وإعداد التقارير المالية دوريًا.

حيث تحتل المبادئ المحاسبية دوراً بارزاً في ممارسة المهنة، حيث تتبع لتوجيهه التطبيق العملي، وتستخدم كأساس لتوصيف وتبرير التطبيقات المحاسبية العملية، ولقد تطورت مبادئ محاسبية عديدة كأساس يقوم عليه إطار إعداد القوائم والتقارير المالية.

¹ رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 40

III. المفاهيم الأساسية لعناصر القوائم المالية

حتى يمكن توفير معلومات ملائمة و تلبى احتياجات مستعملى القوائم المالية لا بد من تحديد المفاهيم الأساسية للقوائم المالية، التي تهدف بشكل عام إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي و نتائج أعمال و نشاطات المؤسسة و أيضا التغيرات في وضعية خزينة المؤسسة.

تصوير عناصر القوائم المالية هو نتيجة للعمليات و الأحداث التي تقوم بها المؤسسة عن طريق تبويبها في شكل مجموعات حسب خصائصها، و هذه المجموعات هي التي سوف تشكل العناصر المكونة للقوائم المالية و المتمثلة في الميزانية التي تظهر الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة و جدول النتائج الذي يسمح بقياس أداء المؤسسة من خلال إظهار الإيرادات و الأعباء و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة.

العناصر الأساسية التي تبين و تظهر الوضعية المالية للمؤسسة هي الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة و التي يمكن تعريفها كما يلى¹:

1. **الأصول:** هي موارد مراقبة من طرف المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة أو ماضية و يتوقع أو ينتظر منها مزايا اقتصادية مستقبلية تعود للمؤسسة؟
2. **الخصوم:** هي التزامات حالية على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة و يتوقع أن ينبع عن الوفاء بها تدفقات خارجة من موارد المؤسسة ممثلة لمنافع أو مزايا اقتصادية؟
3. **الأموال الخاصة:** هي عبارة عن الباقي من أصول المؤسسة بعد استبعاد جميع الخصوم.

عند تحديد ما إذا كان عنصر ما يتوافق مع التعريف السابقة للأصول أو الخصوم أو الأموال الخاصة لا بد من مراعاة أيضا جوهر العنصر و واقعه الاقتصادي و ليس فقط شكله القانوني، فعلى سبيل المثال في حالة التأجير التمويلي أو القرض الإيجاري فإن الجوهر و الواقع الاقتصادي هو حصول المستأجر على المنافع الاقتصادية من خلال استخدام و استعمال الأصل المؤجر خلال الجزء الأكبر من العمر الإنتاجي للأصل مقابل الالتزام بدفع و تسديد ما يساوي القيمة العادلة للأصل و المصارييف المرتبطة بها، و عليه فإنه يترتب على القرض الإيجاري عناصر تستجيب لتعريف الأصول و الخصوم ما يستدعي تسجيلها في ميزانية المستأجر.

المنافع أو المزايا الاقتصادية المستقبلية التي تعتبر من أهم شروط التسجيل في عناصر الأصول أو الخصوم تعبر عن قدرة الأصل على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية بشكل مباشر أو غير مباشر. حيث يمكن أن تكون مساهمة الأصل في تحقيق تدفقات نقدية من خلال مساهمته في

¹ Sami Bouassida et Mohamed Mourad Iakhdar, les normes IAS/IFRS en entreprise, VIP groupe et C.S.B audit et conseil, 2005, Tunisie, p58

النشاط الإنتاجي التي تشكل جزء من العمليات العادية التي تقوم بها المؤسسة أو مثلاً في القدرة على التخفيض و التقليل من تدفقات الخزينة إلى خارج المؤسسة.

فال المؤسسة في حالة العادية تستخدم أصولها لإنتاج سلع و خدمات لتلبية و إرضاء احتياجات و طلبات زبائنها، فعلى هذا الأساس منتجات المؤسسة تلبى احتياجات زبائنها فإنهم مستعدين لدفع مقابل ذلك و هو ما يحقق تدفق خزينة موجبة إلى المؤسسة، بحيث تدفقات الخزينة يمكن أن تحدث عن طريق العديد من العمليات مثل تبادل الأصول أو الوفاء بخصوم المؤسسة أو التوزيعات على ملاك المؤسسة و غيرها.

حيث تنشأ أصول المؤسسة نتيجة عمليات و أحداث ماضية، حيث يمكن أن يحدث ذلك أيضاً عن طريق حصول المؤسسة على تجهيزات من الدولة في شكل إعانات مادية أو عينية لتشجيع أو كدعم للمؤسسة أو أصول نتيجة اكتشاف المؤسسة لموارد طبيعية. و مما يحد الإشارة إليه هو أن العمليات المتوقعة حدوثها في المستقبل لا يمكن تسجيلها ضمن عناصر الأصول مثل نية المؤسسة شراء بضاعة لأنها لا تستوفي الشروط الواردة في التعريف السابق.

أما فيما يتعلق بالخصوص فالخاصية الأساسية له هو وجود التزام، و الالتزام هو واجب أو مسؤولية لأداء أو القيام بعمل معين، و الالتزامات قد تكون واجبة الأداء بشكل قانوني كتوفر عقد معين يلزم المؤسسة مثل حالات إلزامية تسديد مقابل السلع و الخدمات المقدمة للمؤسسة لتوفر مستند قانوني يثبت ذلك.

لكن يجب التمييز بين الالتزامات الحالية و التعهادات المستقبلية، مثلاً في حالة ما إذا قررت إدارة المؤسسة حيازة أصول معينة في المستقبل فان هذا القرار لا يشكل التزام حالي، حيث ينشأ الالتزام فقط عند استلام الأصل أو حدوث اتفاق نهائي للحصول على الأصل و توقيع الوثائق الرسمية لذلك، فلو قررت المؤسسة التراجع عن الاتفاق فان عواقب ذلك لا تجنب المؤسسة تدفقات لمواردها نحو الطرف الآخر.

كما تعتبر النتيجة كأداة لقياس مستوى الأداء في المؤسسة أو كأساس لمعايير أخرى لقياس مستوى الأداء مثل عائد السهم أو مردودية الاستثمارات مثلاً، و تمثل الإيرادات و المصروفات العناصر المرتبطة مباشرة بذلك و هي التي تسمح بقياسه. و بذلك يمكن تعريفها كما يلي:

1. الإيرادات: هي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية، في شكل زيادة في عناصر الأصول أو في شكل تخفيضات لعناصر الخصوم، و التي ينتج عنها زيادة في الأموال الخاصة ما عدا تلك الزيادات في الأموال الخاصة التي يقوم بها أصحاب المؤسسة؛

2. المصروفات: هي الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية في شكل انخفاض في عناصر الأصول أو نشوء خصوم التي بدورها تؤدي إلى انخفاض في الأموال الخاصة.

يمكن عرض عناصر الإيرادات و المصاريف بطرق مختلفة من أجل تقديم المعلومات التي تلاءم عملية اتخاذ مختلف أنواع القرارات في المؤسسة، بحيث يتم الفصل بين عناصر الإيرادات و المصاريف بعرض مجموعة من المؤشرات و الأرصدة التي تسمح بقياس مستوى الأداء في المؤسسة مثلاً قد نجد الأرصدة التالية كالهامش الإجمالي و القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال و النتيجة العادلة و النتيجة الاستثنائية، أيضاً يمكن اعتبار أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعطاء صورة صادقة لوضعية المؤسسة، بحيث الصورة الصادقة تحترم عندما تعد المحاسبة على أساس القواعد و الإجراءات المعتمدة و المتعارف عليها و المحترمة للخصائص النوعية لقوائم المالية المعتمدة من قبل معايير المحاسبة الدولية¹.

فالصورة الصادقة هي بمثابة اختبار آخر، بحيث يسمح بمراقبة المعلومة المالية و المحاسبية التي تقدمها المحاسبة هل هي تتصف بالخصائص النوعية للمعلومة المالية و المتعارف عليها من حيث شموليتها و وضوحها و درجة اكتمالها و نفعيتها و دلالتها لأنشطة و العمليات و المبادرات التي قامت بها المؤسسة. فمن مسؤولية معدى هذه المعلومات و الحسابات الختامية تحسينها باستمرار عن طريق استعمال مختلف الطرق و الإجراءات و القواعد لاحترام الصورة الصادقة التي يجب أن تظهر بها القوائم المالية و الحسابات الختامية، أو عن طريق تقديم إيضاحات و شروحات في الملحق المرفق حول المعلومات الواردة في القوائم المالية و حتى المعلومات غير المتضمنة فيها و يمكن أن تؤثر على إظهار الصورة الصادقة.

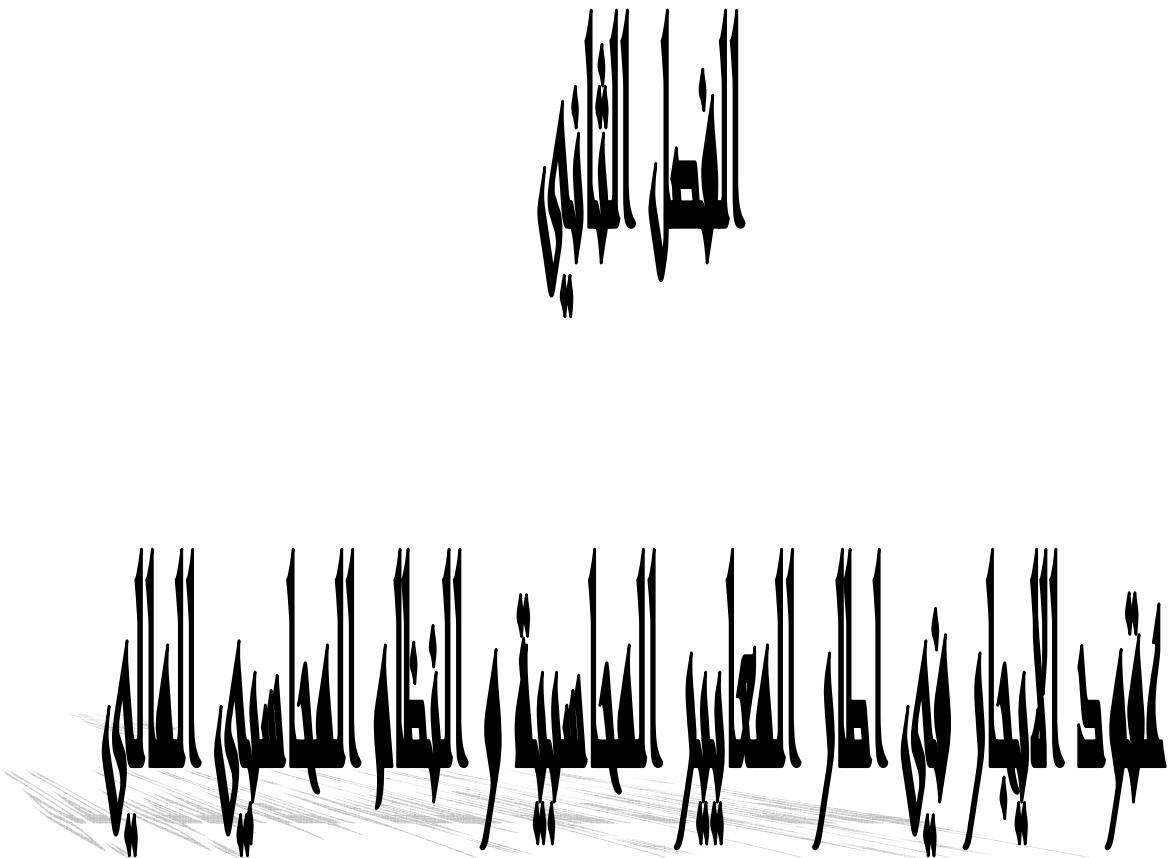
¹ Robert maséso, André philipps et Chrisian raulet, comptabilité financière, édition dunod, France, 2005, pp 48-54

خلاصة الفصل

المتتبع للتطورات المحاسبية في المحيط الذي تمارس فيه، يلاحظ أنه هناك مسيرة وتعايضاً مذهلاً للمحاسبة مع تلك التطورات، وذلك من خلال جملة من العوامل البيئية مثل العامل الاقتصادي، السياسي، القانوني والثقافي، والتي تؤثر على شكل وتطور النظم المحاسبية. حيث كان التقسيم العام للاختلافات المحاسبية هو أن أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياساتها وأساليبها تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بها، فمن المتوقع أن يكون هناك اختلاف في المعايير والممارسات المحاسبية إضافة إلى طرق الإفصاح وشكل ومحفوظ القوائم المالية كنتيجة للاختلافات البيئية.

كما أن المحاسبة نجحت إلى حد كبير في الإجابة و تلبية الاحتياجات من المعلومات المالية و المحاسبية المطلوبة من طرف كل من تهمهم حياة و وضعية و نتائج أعمال المؤسسة عبر كل مرحلة و في كل فترة من الفترات التاريخية، و ذلك راجع إلى وجود أساس نظري مرجعي أكثر فعالية ووضوح يستند إليه في مختلف العمليات و الاستشكالات التي تطرح لإعطائه مجموعة متكاملة من الطرق و الإجراءات و المفاهيم التي تسمح ببلوغ الإفصاح الشامل و الصادق لواقع المؤسسة.

فالبعد الدولي للاقتصاد يقود إلى طرح إشكالية ما إذا كانت المحاسبة قادرة على مسيرة هذا الطرح و البعد الجديد، باعتبار التباين الموجود في الممارسات و التطبيقات المحاسبية و في الأطر القانونية التي تحكم ذلك، و أيضاً في الثقافة و الذهنية المحاسبية من دولة لأخرى. هذا ما شكل عائقاً أمام المؤسسات التي تنشط في دول مختلفة و ذات ممارسات محاسبية مختلفة من ضمن قراءة موحدة لقوائمها المالية بين مختلف فروعها في العالم، من هنا جاءت فكرة توحيد العمل و القواعد المحاسبية و هو ما أطلق عليه بالمحاسبة الدولية.



تمهيد

كما رأينا في الفصل الأول فان الهدف النهائي للمحاسبة هو توفير و إنتاج معلومة مفيدة و نافعة لاتخاذ القرار، بحيث ترتبط نوعية هذه المعلومات بدرجة إشباعها لاحتاجات معينة و محددة في ظروف و محیط معین، كما تعتبر نظرية مستعملتها قيد رئيسي لتحديد درجة نفعيتها على أساس قوة ارتباطها بمواضيع اتخاذ القرار لهؤلاء المستعملين أو المنتفعين منها.

ففي هذا الإطار جاء النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر ابتداءا من سنة 2010 و المستمد في كثير من النقاط من المعايير المحاسبية الدولية للاستجابة لهذه الاحتياجات و توفير معلومة مالية أكثر شفافية و أكثر تعبير عن الواقع الاقتصادي و المالي للمؤسسات للوصول لأكبر مصداقية، ذلك انه يأخذ في الاعتبار متطلبات المعايير الدولية فيما يخص التعريف، الإطار المفاهيمي، القواعد العامة في التقييم والتسجيل المحاسبي وعرض القوائم المالية .

هذا ما يبرزه القانون رقم 11-07 الصادر بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، يتطرق للجوانب الأساسية وي تعرض للصورة العامة لهذا النظام من خلال تحديد مجال تطبيقه وكيفية تنظيم المحاسبة إضافة إلى الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية التي يتوجب العمل على احترامها.

فمن بين المعايير المحاسبية التي اعتمدتها النظام المحاسبي المالي و المستندة من المرجعية المحاسبية الدولية نجد المعيار المحاسبي رقم 17 المتعلق بعقود الإيجار، و الذي يعالج قضية تصنيف العقود إلى عقود إيجار بسيط و عقود إيجار تمويلي، بالإضافة لقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي و المعلومات الواجب الإفصاح عنها في هذا الشأن.

I. فلسفة وإطار معايير IAS/IFRS

إن فلسفة وتوجه معايير المحاسبة الدولية لا تتغير رغم وجود تحديات على مستوى المعايير التي تصدر في كل مرة، فترتكز هذه المعايير على إطار مفاهيمي يحدد الخطوط العريضة للممارسات المحاسبية على المستوى الدولي لتوحيد طرق عرض المعلومات في القوائم المالية وهذا ما سنعرض له في هذا المبحث.

1. لماذا المعايير المحاسبية الدولية؟

إضافة إلى الاختلاف بين الممارسات المحاسبية في العالم شهد العالم في القرن الماضي عدة أزمات مالية عصفت بالعديد من الشركات الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية وفضحت توسيع شركات محاسبة ومراجعة كبرى من خلال ممارسات مضللة أدت إلى انهيار الثقة في مهمة المراجعة و المحاسبة، بالإضافة إلى إتباع الشركات الكبرى في العالم لاستراتيجيات جديدة من خلال التكتلات والاندماج و توحيد الجهود للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأسواق التجارية في العالم مما أدى إلى ظهور شركات ضخمة جداً و منتشرة في كثير من الدول، الأمر الذي استدعى ضرورة توفير معلومات حول مختلف فروعها المنتشرة في العالم موجهة لأطراف مرتبطة بالبلد الذي تنشط فيه و معلومات أخرى مختلفة عنها للشركة الأم في البلد الأصلي لأغراض تسويقية و إدارية و إستراتيجية¹.

فكل ما سبق ذكره أدى إلى ضرورة وضع معايير محاسبية موحدة تستجيب للاستعمالات الجديدة للمعلومة المحاسبية و المالية و لمتطلبات المستجدات الحاصلة في الاقتصاد و التجاري و المالي و تكون تتمتع بنوع من الحياد و الاستقلالية عن الجهات الرسمية.

2. تعريف معايير المحاسبة:

لمعايير المحاسبة يمكن تعريفها على أنها "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه و إرشاد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق و مراجعة الحسابات"²، فهي تختلف عن الإجراءات التي تأخذ الصبغة التنفيذية لتطبيق المعايير.

فالمعايير المحاسبية يمكن أن تعتبر على أنها مختلف القواعد و الإجراءات المتعلقة بالمحاسبة سواء أخذت الطابع الإجباري أو الاختياري، أي كل ما من شأنه أن يكون دليلاً مرجعيًا لعمل المحاسبة مهما كانت سواء نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن هيئات مؤهلة و ذات صلة مباشرة بالمحاسبة مهما كان طابعها عمومي أو خاص. كما يمكن اعتبار كل ما عرف انتشاراً واسعاً من الممارسات المحاسبية نتيجة الاستعمال المتكرر

¹ ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 150
حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع،
²الأردن، 2000، ص 33

الفصل الثاني

عقود الإيجار في إطار المعايير المحاسبية و النظام المحاسبي المالي

من قبل المؤسسات و الممارسين يمكن أن يدخل في نطاق المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك فان كل القواعد التي يلزم تطبيقها من قبل المؤسسات لإعداد القوائم المالية¹.

على هذا الأساس جاء مجلس معايير المحاسبة الدولية باعتباره هيئة مستقلة عن القطاع الخاص تم تأسيسها في سنة 1973 من خلال اتفاق هيئات و جمعيات محاسبية لتسع دول و هي: ألمانيا الفدرالية، استراليا، كندا، فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، المكسيك، هولندا، فهي الهيئة الرسمية الدولية التي تتولى إعداد معايير محاسبية في العالم.

يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إعداد و نشر المعايير المحاسبية الدولية للصالح العام التي تتبع في إعداد و عرض القوائم المالية و السعي إلى قبولها من طرف الجميع و تطبيقها، بالإضافة إلى العمل على تحسين القوانين و المعايير و الإجراءات المرتبطة بعرض و تقديم القوائم المالية الختامية.

فمجلس معايير المحاسبة الدولية يلعب دور التنسيق لتحقيق التوافق المحاسبي بين الممارسات المحاسبية في العالم للحد من الفروق و التباين الموجود بين الأنظمة المحاسبية لمختلف الدول، و لقد أصدر واحد و أربعين معيار محاسبي منذ نشأته تحت تسمية معايير المحاسبة الدولية(IAS) و 24 توصية تحت تسمية (SIC)، و لقد شهد مجلس معايير المحاسبة إصلاحات جذرية فتحولت تسميته إلى لجنة معايير المحاسبة المالية (IASB) ابتداءً من 01 أبريل 2001 و المعايير التي يصدرها تسمى معايير المعلومة المالية(IFRS)، مما يميز المعايير المحاسبية الدولية ما يلي²:

قدرتها على تحقيق الإجماع لمشاركة عدد كبير من الأطراف المهتمة بالمحاسبة في إعدادها؛

مرؤونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف المستعملين؛
غير الزامية لأنها لا تكتسب صفة القانون و قوتها تكتسبها من خلال التوافق بين الممارسات المحاسبية السائدة.

3. مساق إعداد المعايير المحاسبية الدولية:

تمر عملية إعداد معايير محاسبية دولية بعدة مراحل يمكن تلخيصها في أربعة مراحل رئيسية و هي³ :

► يقوم المجلس باستدعاء مجموعة من الخبراء التقنيين لتشكيل مجموعة عمل لدراسة المشاكل المرفوعة من قبل المجلس في شكل اقتراح و إعداد ملخص للنقاط التي سوف تتم دراستها؛

¹ Hoarau C, La France, Comptabilité internationale, édition Vuibert, Paris, 1997, p 131

² www.focusifrs.com- rubrique Historique de l'IASB, consulter le 01/04/2015

³ Decock good.C et dosne.F, comptabilité internationale: les IAS/IFRS en pratique, édition economica, paris, 2005, p13

► بعد حصول المجلس على الاقتراح يقوم بإعداد وثيقة تشاور (DSOP, draft statement of principles) لعرضها على المنظمات العضوة و مختلف الأطراف المهتمين للتشاور و التفسير و الشرح و الإثراء؛

► بعد الحصول على الشروحات و الدلائل و مختلف الآراء حول مسودة أو مشروع المشكل و المسائل المطروحة للنقاش يطرح المجلس عملية سبر آراء بحيث يجب أن يلقى المشروع موافقة على الأقل 08 من صوت من أصل 14 صوت تمثل أعضاء المجلس حتى يكون مقبولا و إلا يرفض و يلغى؛

► بعد الموافقة و إقرار المعيار يتم نشره و يصبح قابل للتطبيق.

لقد لقيت المعايير المحاسبية الدولية رواجا و انتشارا كبيرا في العالم و لقيت قبولا واسعا من قبل مختلف المؤسسات خاصة الشركات الكبيرة، ففي أوروبا أصبح إلزاميا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على حوالي 7000 مجمع مسعر في البورصة و 30000 مؤسسة تابعة لها و أن تعد و تعرض قوائمها المالية وفقها ابتداء من 01 جانفي 2005، و في الجزائر اعتمد نظام مالي و محاسبي جديد مبني أساسا على المعايير المحاسبية الدولية سارية المفعول إلى غاية 2004 و هو ملزم التطبيق على جميع المؤسسات الخاضعة لقانون التجاري الناشطة في الجزائر ابتداء من 01 جانفي 2010.

فالمعايير المحاسبية تفرض توفر مجموعة من الشروط في المعلومة التي تعدتها و تنشرها المؤسسات بما يجبر على مختلف احتياجات المستعملين، و يفرض مجموعة محددة من القوائم التي تقدم تلك المعلومات.

II. هيكل IASB و إطارها المفاهيمي

- لقد مر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ نشأته بعدة مراحل أهمها فيما يلي:
- 1973 – 1989: تأسيس(IASC) و وضع معايير أساسية لكن لم تتوفر على آلية لمراقبة الالتزام بها؛
- 1989 – 1995: تم في هذه المرحلة إنجاز مشروع التطوير و القابلية للمقارنة بتعديل عشرة معايير من أجل قبولها من طرف الهيئة المشرفة على الأسواق المالية (SEC)؛
- 1995 – 2001: تم إنجاز مجموعة من معايير (IAS)، و تأسيس مجلس لتقدير المعايير الدولية؛
- من 2001 – 2002: تم إعادة النظر في البنية التحتية لـ (IASC) حيث أصبح مجلس (IASB) هو المكلف بإصدار المعايير الجديدة تحت اسم المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) بداية من سنة 2001.

1. هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

إن الدوافع الأساسية التي أدت إلى إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو بعرض إصلاح لجنة (IASC) التي كانت تسعى إلى التوفيق دون التوحيد المحاسبي الدولي و تتركز النقاط الأساسية في الإصلاح فيما يلي:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) تصبح مؤسسة دولية مستقلة كجزء من مؤسسة (IASCF)؛
- الهيئة المسئولة عن إعداد و اعتماد المعايير الدولية هو مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛
- معايير المحاسبة التي تصدر في المستقبل (ابتداء من 2002) تحمل اسم المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)؛
- المعايير القديمة غير المعدلة تبقى تحتفظ باسم (IAS)، إلى حين تعديلها إذا لزم الأمر و تغيير اسمها.

ومنه فإن التغيير في المصطلحات يعكس رغبة مجلس (IASB) لتوسيع مداه في إعداد القوائم المالية عموماً و ليس فقط السعي للتوحد المحاسبي الدولي. حيث يسعى المجلس إلى وضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، ومفهومه ويمكن أن تطبق في جميع أنحاء العالم، من أجل عرض قوائم مالية ومعلومات ذات جودة عالية وشفافية وقابلية المقارنة وذلك لمساعدة مختلف الفاعلين على مستوى الأسواق المالية و غيرهم من المستخدمين في صنع القرار الاقتصادي¹، و أصبح اليوم هيكل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة يتتألف مما يلي:

- اللجنة التنفيذية تحت الاسم المختصر (IASB): و هي مسؤولة بصورة رئيسية عن توفير الخبرة التقنية لوضع المعايير المحاسبية و التكيف مع المعايير الدولية؛
- مجلس الإشراف (IASCF): و يتكون من أمناء وهم مسؤولين عن تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية من أجل جمع الأموال والمضي قدما في التعديلات التأسيسية؛
- لجنة تفسيرات التقارير المالية (IFRIC): و الذي كان يعرف سابقاً بـ (SIC) و الغرض من ذلك هو تفسير مجموعة المعايير الموجودة لدى المجلس، وكذلك إجراء موافق تقنية بشأن قضايا محددة ريثما يتم إعطاء تعريف نهائي للمعيار؛
- المجلس الاستشاري للمعايير (SAC): و هو يوفر منتدى للمشاركة بواسطة المنظمات والأفراد المهتمين بالقواعد المالية، حيث يجب أن يتم التشاور معها من قبل (IASB) قبل صدور قرارات المجلس.

والشكل الآتي يلخص و يضبط لنا الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) وذلك باعتباره مسؤول عن تصميم و إنتاج و تعميم و نشر نصوص مختلفة

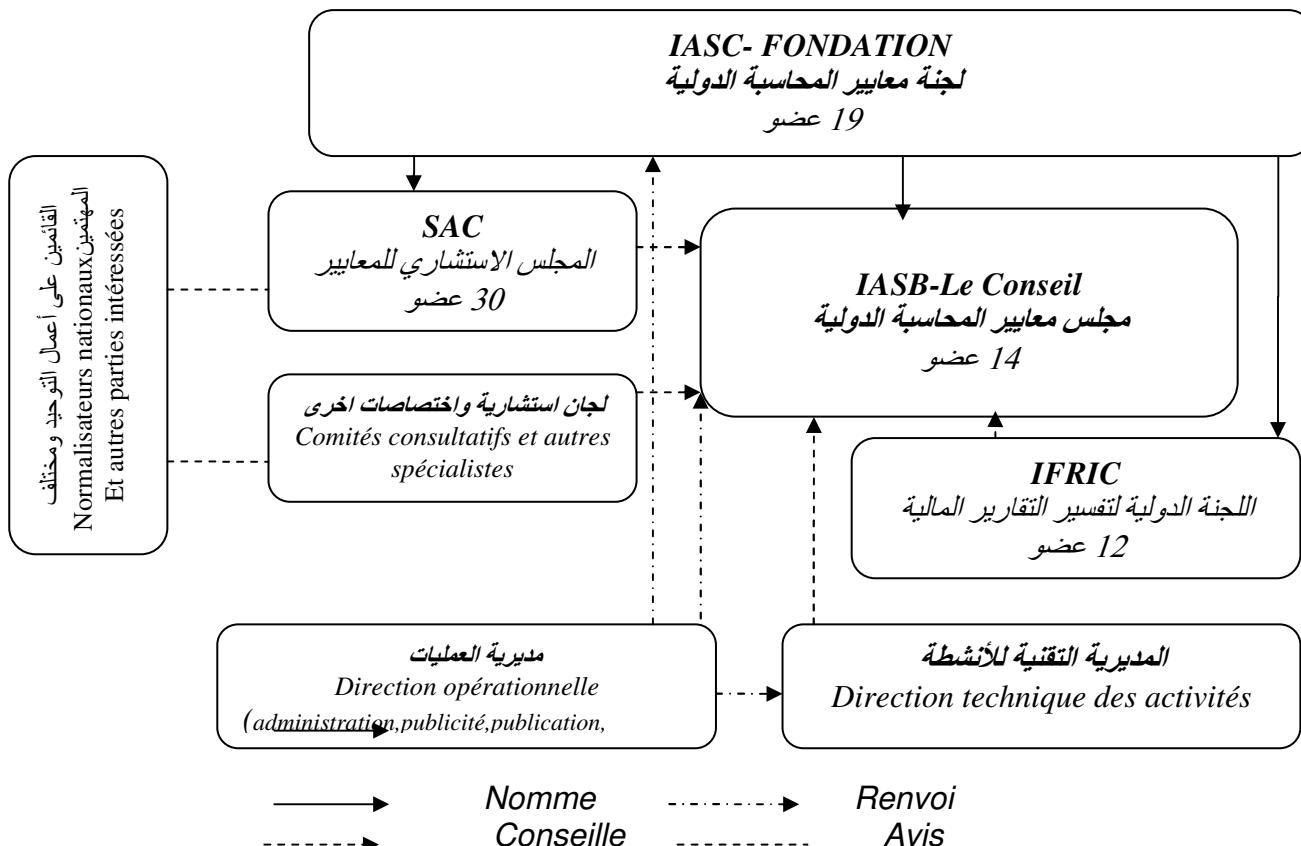
¹ Obert, R, pratique des normes IAS/IFRS, Paris, Dunod, 2003, p 08

الفصل الثاني

عقود الإيجار في إطار المعايير المحاسبية و النظام المحاسبي المالي

(معايير، تفسيرات، بيانات، ... الخ) و تحيط به لجان فنية مثل (IFRIC) و سياسية مثل¹ (SAC).

الشكل رقم (02): الهيكل الحالي لـ (IASB) لمجلس معايير المحاسبة الدولية



Source: Pascal, B, pirere,G, op.cit, p 03

¹ Pascal. B. Pierre, G, instruments financiers et IFRS, Paris, Dunod, 2007, p 03

2. تطوير و إصدار المعايير الدولية IAS/ IFRS

إن عملية إعداد وإصدار معيار محاسبي تخضع إلى إجراءات صارمة معروفة باسم (due presses)، حيث تستند في ذلك على الحوار مع جميع الأطراف المهمة عن طريق المنظمات الوطنية بالاشتراك مع المجلس الدولي (IASB)، وتتبع عملية إعداد أو تعديل المعايير المحاسبية المسار التالي¹:

- تحديد طبيعة المشكلة التي تتطلب إعداد معيار، ثم يقوم المجلس بتعيين لجنة توجيهية تضم عادة ممثلين من هيئات محاسبية في ثلاثة بلدان على الأقل، كما يمكن أن تتضمن ممثلين عن منظمات أخرى؛
- تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالمشروع مع مراعاة المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية، لتعود اللجنة بعدها مخطط عمل حتى يعتمد المجلس؛
- بعد تلقي لجنة التوجيه رداً على اقتراحاتها من المجلس تقوم بإعداد ونشر مسودة المبادئ المقترحة، يتضمن مختلف الحلول و التبريرات المقترحة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه، و تلقي التعليقات من كافة الأطراف المهمة خلال فترة عادة ثلاثة أشهر؛
- بعد تلقي الردود تقوم لجنة التوجيه بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ لتعود بعدها قائمة المبادئ النهائية و التي تعرض على المجلس للمصادقة عليها، و لا ينشرها رسمياً؛
- بعد مصادقة المجلس تقوم لجنة التوجيه بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيصال يتم نشرها لإثرائها و تلقي الردود عليها (خلال فترة شهر) بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بموافقة ثلاثة أعضاء؛
- تراجع لجنة التوجيه التعليقات على مشروع العرض و تعد مشروع معيار محاسبي دولي لمراجعته من قبل المجلس بموافقة على الأقل 8 أعضاء من 14 عضواً.

وإجمالاً فإن مرجعية IFRS تشمل حتى بداية 2015 على 41 معيار للمحاسبة الدولية (IAS)، بعضها حذف مع مرور الزمن والتطورات التي حدثت، بالإضافة إلى خمسة عشر معايير دولية للتقرير المالي (IFRS) آخرها صدر سنة 2015، إضافة إلى العديد من التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية² IFRIC.

¹ طارق حماد، التقارير المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص ص 21 – 22

² <http://www.IASplus.com/new/sitemap.htm>: consulter le 15/04/2015

المبحث الثاني: عرض المعلومة المالية وفقاً للمعايير الدولية

المعلومة المالية هي التي تسمح للرجل المالي و المستثمر باتخاذ وضعية محددة سواء الشراء أو البيع في السوق المالي عن طريق تحديد القيمة التي تكون نتيجة التركيبة بين: المردودية المنتظرة من الاستثمارات و التدفقات النقدية المنتظرة منها في المستقبل؟

المخاطرة التي يمكن أن تترجم عن حالة الشك و عدم التأكد من تحقيق التدفقات النقدية المنتظرة و نتائج ايجابية.

بالإضافة إلى عامل الوقت و الزمن الذي يشكل قيد رئيسي يؤثر على تحقيق التدفقات النقدية و تفادي المخاطرة التي يمكن أن تحصل، بحيث أن الرجل المالي يمكن أن يكون مستثمراً يسعى إلى تعظيم ثروته و أمواله أو يمكن أن يكون مقرضاً لأمواله الذي يسعى إلى قياس قدرة زبونه أو المفترض على تسديد ديونه و فوائد الديون المنتظر تحقيقها. فبين هذين الوجهتين فإن نظرة كل منهما إلى قيدي المردودية و المخاطرة و الوضعية المالية للمؤسسة مختلف لكن التفكير هو نفسه، وكل منهما يوجه اهتمامه إلى النقاط التالية:

+ التركيز على تحليل النتيجة العادية بالإضافة إلى دراسة مستوى المخاطرة عن طريق تحليل العمليات قليلة التكرار و مدى تأثيرها على نتائج و الهيكلة المالية للمؤسسة مثل العمليات الاستثنائية على سبيل المثال؛

+ فصل العمليات التي تأخذ شكل تدفقات نقدية عن العمليات التي ليس لها صبغة نقدية مثل الاعمال و المؤونات التي لها تأثير على النتيجة دون التأثير على خزينة المؤسسة و أيضاً الإيرادات الناتجة عن عمليات الاندماج؛

+ فهم و قياس قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة؛

+ تحديد و قياس المستوى الحقيقي للاستدامة في المؤسسة؛

+ تحديد مستويات المردودية في المؤسسة مثل المردودية الاقتصادية و المردودية المالية و أيضاً النتائج الاستثنائية.

المعايير المحاسبية الدولية تطرح أو تقدم مقاربة جديدة حول المعلومة المالية عن طريق تقديم منطق جديد و مختلف تماماً على ما كان سائداً من قبل بما يمكن من إرضاء و تلبية احتياجات الأسواق المالية بشكل أساسي، و أيضاً إرضاء ما أمكن المستثمرين عن طريق تقديم معلومة تظهر الواقع و الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة عن طريق إظهار صورة أكثر دقة و صحة حول المؤسسة في تاريخ معين، كما تسمح بإجراء المقارنات مع من يقومون بنفس النشاط في أي مكان من العالم.

I. مبادئ عامة لعرض و تقديم القوائم المالية

القوائم المالية التي تظهر و تقدم المعلومة المالية حددت عن طريق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 الصادر في جويلية من سنة 1997 و الذي تم تعديله في الثلاثي الرابع من سنة 2003، حسب هذا المعيار فان المؤسسة ملزمة بعرض و تقديم معلومة مالية كاملة و متكاملة من القوائم المالية و التي تشمل¹:

الميزانية؛

حساب النتيجة؛

جدول تدفقات الخزينة؛

جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

ملحق للقوائم المالية السابقة و عرض الطرق المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسة.

فالقوائم المالية هي عبارة عن عرض مهيكل للوضعية المالية و الأداء المالي للمؤسسة بهدف أساسى و عام هو تقديم معلومات حول الوضعية المالية و الأداء المالي و تدفقات الخزينة المتعلقة بالمؤسسة بحيث تكون نافعة لعدد كبير من المستعملين تمكّنهم من اتخاذ مجموعة مختلفة من القرارات.

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها تنشأ أساساً من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، والتي تتقدّم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات، وانطلاقاً من تحديد قطاعات المستفيدين و حاجياتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية، و هذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الفقرة 12، على أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي و الأداء و التغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وبالأخص المستثمرين باعتبارهم الموردين الأساسيين لرأس المال للمؤسسة، و وبالتالي فإن تلبية احتياجاتهم من المعلومات تلبي و تحقق رضا مستخدمين آخرين.

كما أنه لا بد أن تسمح القوائم المالية الختامية أو التي تقوم المؤسسة بنشرها بشكل دوري بإجراء مقارنات مباشرة بالنسبة لجميع المعلومات ذات الطابع الرقمي المعروضة من خلال إظهار المعلومات الخاصة بالدوره السابقة في نفس القائمة، فالقوائم المالية التي تنشر بشكل دوري تخضع لنفس شروط القوائم المالية الختامية.

بالإضافة إلى ذلك يمكن في حالة وجود معلومات مكملة استعمال إحالات لشرح المعلومات الرقمية بأخرى تفصيلية حولها قد تكون رقمية أو نثرية، مع مراعاة المزايا التي يمكن أن تقدمها لمستعملها و التكلفة التي يمكن أن تنجم عن توفير تلك المعلومة التفصيلية فلا بد من مراعاة قيد التكلفة/عائد فلو كانت تكلفة الحصول أو توفير تلك المعلومة أكبر من المنفعة التي سوف تقدمها فلا حاجة لها.

¹ C.maitlet-baudrier et A. le manh, normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher, paris, 2006, p 21

1. أهداف القوائم المالية

إن الأهداف التي يحددها الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية ترتكز على ثلاثة محاور¹:

❖ **الوضعية المالية:** أول ما تعكسه القوائم المالية هو وضعية النزعة المالية للمؤسسة من خلال تحديد عناصر أصولها و ممتلكاتها و مكونات بنيتها المالية و مستوى سيولتها و قدرتها على الوفاء، و هو ما يظهر من خلال الميزانية.

حيث أن تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق سيولة، و من ثم التسديد لمختلف الدائنين يعتبر عنصر مهم في تحليل وضعيتها المالية الحالية و التمكّن من التنبؤ بوضعيتها المالية المستقبلية، و تحليل التغيرات في صافي مركزها المالي.

❖ **النجاعة و الأداء:** تقصّح القوائم المالية أيضاً عن مستوى أداء المؤسسة، أي قياس قدرتها على تحقيق نتائج أرباح باستعمال الموارد المختلفة التي تتوفّر عليها، و يظهر ذلك من خلال حسابات النتائج.

حيث أن المعلومات التي يمكن الحصول عليها بقياس النجاعة و الأداء تسمح بمعرفة التغيير الحاصل في صافي المركز المالي للمؤسسة، كما يمكن من تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية المستقبلية و قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة و كافية.

❖ **تغير الوضعية المالية:** تسمح القوائم المالية أيضاً بقياس قدرة المؤسسة على تحقيق سيولة و تدفقات نقدية من خلال أنشطتها الاستثمارية و التمويلية و الاستغلالية، كما تسمح أيضاً بتحديد احتياجات المؤسسة من الأموال وفقاً لحجم استثماراتها و سيرورة نشاطها العادي.

2. القواعد العامة للتسجيل المحاسبي

من خلال الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية يمكن تحديد الشروط التي يجب توفرها لتفعيل الأثر المالي للأحداث التي تنشأ في حياة المؤسسة. بحيث نجد²:

❖ **بالنسبة للأصول:** يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بها سوف تتحقق تدفقات نقدية و أن تكلفة الأصل يمكن قياسها بموثوقية.

¹ سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2009/2010، ص 55-72

² Tazdait ALI, maitrise du système comptable et financier, édition ACG, Alger, 2011, pp 33-37

الفصل الثاني

عقود الإيجار في إطار المعايير المحاسبية و النظام المحاسبي المالي

- ❖ **بالنسبة للخصوم:** يتم الاعتراف بالخصم في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن تدفقا خارجا من الموارد التي تشكل منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد التزام حالي، و أن المبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه بموثوقية.
- ❖ **بالنسبة للايرادات:** يتم الاعتراف بالإيراد في حسابات النتائج عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في الالتزام.
- ❖ **بالنسبة للنفقات:** يتم الاعتراف بالنفقات ضمن حسابات النتائج عندما تنشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في الأصول أو الزيادة في الالتزامات.

3. القواعد العامة للتقييم

إن تقييم عناصر القواعد المالية يتمثل في تحديد المبالغ النقدية التي ستظهر بها القوائم المالية، و هو ما يدور حول مبدأين هما التكلفة التاريخية و القيمة العادلة. و لتطبيق هذين المبدأين يتم الرجوع إلى أساس متعددة للتقييم كما يلي:

❖ **التكلفة التاريخية:** تقيم الأصول بمبلغ النقدي الذي تم تسديده او ما يكافئه بتاريخ الحيازة، أما الخصوم فيتم تقييمها فتقيم بمبلغ التحصيلات؛

❖ **التكلفة الجارية:** تقيم الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادله الذي من المفترض تسديده للحصول على أصل مماثل في الوقت الحالي، أما الخصوم فتقيم من خلال المبلغ النقدي أو ما يكافئه من النقد الواجبتسديد؛

❖ **قيمة التحقق:** تقيم الأصول بمبلغ النقد في الوقت الحالي مقابل التنازل عن الأصل، أما الخصوم فتقيم بمبلغ سدادها؛

❖ **القيمة الحالية:** تقيم الأصول بمبلغ المقيم حاليا لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحقيقها، أما الخصوم فتقيم وفقا لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجية.

II. القوائم المالية الواجب إعدادها و عرضها

1. **الميزانية:** هي وثيقة ملخصة لنشاط المؤسسة في تاريخ محدد تظهر الوضعية المالية، فهي تقدم صورة فوتوغرافية حول ذمة المؤسسة و ديونها في ذلك التاريخ، بحيث تعتبر الميزانية الوثيقة الأساسية حسب المعايير الدولية فهي في قلب و جوهر فلسفة المعايير بدلًا من جدول النتيجة من خلال إظهار عناصر الأصول و عناصر الخصوم(الخصوم الخارجية) بشكل منفصل¹.

¹ Claude thomassin, Robin gagnon, finance corporative, Claude Thomassin éditeur, canada, 2003, p43

الفصل الثاني

عقود الإيجار في إطار المعايير المحاسبية و النظام المحاسبي المالي

المعايير المحاسبية الدولية تفرض حد أدنى من المعلومة الواجب عرضها و إظهارها في الميزانية بشكل منفصل يمكن حصرها فيما يلي¹:

» الأصول:

- الأصول غير الجارية غير المادية(المعنوية);
- الأصول غير الجارية المادية;
- الأصول غير الجارية المالية؛
- الأصول البيولوجية؛
- المخزونات؛
- الزبائن و المدينون الآخرون؛
- الخزينة و شبه الخزينة؛
- حقوق على مصالح الضرائب؛
- الضريبة المؤجلة.

» الخصوم:

- الأموال الخاصة قبل توزيع النتيجة مع الفصل بين رأس المال المحرر و غير المحرر، الاحتياطات و النتيجة الصافية للدورة؛
- الخصوم الخارجية؛
- الضرائب المؤجلة؛
- الخصوم المالية؛
- مؤونة الأعباء و الإيرادات المسجلة مسبقاً؛
- الموردون و الدائنين الآخرون؛
- الخزينة السالبة.

أما في حالة عرض الميزانية المجمعة لا بد من إظهار ضمن عناصر الأصول المساهمة المسجلة حسب طريقة الوضع بالتكافؤ و ضمن عناصر الخصوم نصيب الأقلية.

هناك أيضاً معلومات أخرى لدى المؤسسة الحرية في عرضها في الميزانية أو في الملحق، يمكن حصرها فيما يلي²:

- شرح طبيعة و الهدف من كل احتياطي قامت به المؤسسة؛
- تحديد جزء الحقوق و الديون لأكثر من سنة؛
- المبالغ التي سوف يتم تسديدها أو تحصيلها مع المؤسسة الأم، المؤسسات الأخرى التابعة لنفس المجمع، المساهمين و المسيرين...؛

¹ J.F des robert, F. méchin, H. puteaux, op.cit, pp106-107

² يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية: مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الوراق للنشر،الأردن، 2001، ص ص 102-103

- بالنسبة لشركات الأسهم و بالنسبة لكل نوع من الأسهم: عدد الأسهم المسموح بها، المحررة، المحررة جزئياً، القيمة الاسمية للسهم و تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية الدورة..؛
- نصيب السهم من الأرباح المزمع توزيعه، نصيب الأسهم التي تتمتع بامتيازات و شرح التعهدات المالية الأخرى.

إن عرض الأصول و الخصوم في الميزانية يفرض الفصل بين الأصول المتداولة(الجاربة) التي تعبر عن كل ما ينجز أو يباع أو يستهلك خلال دورة الاستغلال التي لا تتعدي 12 شهراً أو 52 أسبوع و كل ما هو خزينة أو شبه خزينة، و الأصول غير المتداولة(غير الجارية) و هي عكس الأصول الجارية و نفس الشيء بالنسبة للخصوم أيضاً لا بد من الفصل بين الخصوم الجارية التي تتضمن كل ما سيدفع خلال دورة الاستغلال و الخصوم غير الجارية، لكن يمكن عرضها حسب درجة السيولة في حال ما إذا كان ذلك يسمح بتقديم و إعطاء معلومة أكثر دلالة و مصداقية مع ضرورة عرض الضرائب المؤجلة سواء كانت في الأصول أو الخصوم ضمن العناصر المتداولة.

2. جدول النتيجة: يمكن تعريفه على أنه جدول يشمل مجموع العمليات التي تؤثر على ذمة المؤسسة سواء بالإيجاب أو السلب أي بالزيادة أو بالنقصان لفترة زمنية محددة¹، فهي وثيقة تلخص الإيرادات و المصاريف التي ينتجها قيام المؤسسة بنشاطها بحيث يظهر على أساس محاسبة التعهدات و ليس على أساس محاسبة الخزينة. فتتجلى من خلال الفرق بين الإيرادات و المصاريف نتيجة الدورة من ربح أو خسارة.

المعايير المحاسبية الدولية تفرض حد أدنى من المعلومة الواجب عرضها و إظهارها في جدول النتيجة بشكل منفصل يمكن حصرها فيما يلي²:

- نواتج و مصاريف العمليات العادية؛
- نتائج العمليات العادية؛
- النواتج و المصاريف المالية؛
- حصة النتيجة المتولدة من الفروع أو المؤسسات التابعة؛
- الضريبة على النتيجة؛
- النتيجة الصافية للدورة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية للسهم بالنسبة لشركات الأسهم.

¹ Vernimmen.P, finance d'entreprise, édition dallouz, paris, 2002, p1095

² Jean-francois bosquet et thomas E. jones et eric delesalle, normes IAS/IFRS Que faut-il faire? Comment s'y prendre?, édition d'organisation, paris, 2005, p15

الفصل الثاني

عقود الإيجار في إطار المعايير المحاسبية و النظام المحاسبي المالي

هناك أيضاً معلومات أخرى لدى المؤسسة الحرية في عرضها في جدول النتيجة أو في الملحق، يمكن حصرها فيما يلي:

- تدهور أو نقص القيمة للأصول الثابتة و المخزونات و استرجاعها؛
- المؤونات أو استرجاع المؤونة؛
- التنازل على التجهيزات أو الاستثمارات الأخرى؛
- تحصيلات مع أطراف متنازع معها؛
- المؤونات الأخرى و استرجاعها.

ما يجدر الإشارة إليه هو عدم تبني المعايير المحاسبية الدولية للعناصر غير عادية أو الاستثنائية لا في جدول حساب النتيجة و لا في الملحق التابع له، كما أن المعايير المحاسبية الدولية لم تحدد نموذج لإعداد جدول النتيجة لكن حددت إمكانية عرضه حسب طريقتين إما وفقاً للطبيعة أو حسب النشاط.

فالطريقة الأولى المرخص لها لعرض جدول النتيجة هي حسب الطبيعة، بحيث تركز هذه الطريقة على تجميع عناصر الإيرادات و المصروفات حسب عائلات مقسمة على أساس طبيعتها مثل عرض إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات الأخرى، تغيرات مخزون المنتجات التامة و الأشغال قيد الانجاز، المواد الأولية و الاستهلاكات، مخصصات الالهادات، مصروف المستخدمين ... الخ.

الطريقة الثانية ترتكز على الأنشطة أو الوظائف في المؤسسة بحيث يتم تصنيف المصروفات و الإيرادات وفقاً لتوجيهها أو استعمالاتها خلال دورة الاستغلال أو دورة الاستثمار و التمويل مثل إيرادات الأنشطة العادية، تكلفة المبيعات، التكاليف التجارية، الإيرادات و المصروفات الأخرى، التكاليف الإدارية... الخ.

3. جدول تدفقات الخزينة:

جدول تدفقات الخزينة هو وثيقة مالية تسمح للمستعمل التعرف و قياس قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية، بالإضافة إلى معلومات أخرى حول استعمالات المؤسسة للخزينة و شبه الخزينة التي هي بحوزتها و مختلف تفاصيل و مراحل تحقيقها¹.

فهو يسمح بتقديم معلومات لتقييم تغير صافي المركز المالي للمؤسسة و وضعيتها المالية من حيث توفر السيولة و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الطويلة أو القصيرة الأجل، بالإضافة إلى قدرتها على تغيير مبالغ و تواریخ استحقاق التدفقات النقدية، كما يسمح بالتعرف على التدفقات النقدية المستقبلية.

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 تعرف الخزينة أو المتاحات على أنها الأموال الموجودة في الصندوق و البنك بحيث يمكن إدراج ضمنها السحب على المكتشوف الذي

¹ Bachy.B et simon.M, analyse financière des comptes consolidés normes IAS/IFRS, dunod, paris, 2005, p78

يمكن تسيدهه عند الطلب و مختلف تسهيلات الصندوق أما شبه الخزينة فهي تعبر عن التعهدات أو التوضيفات قصيرة الأجل في حدود ثلاثة أشهر التي يمكن تحولها بشكل سريع إلى سيولة و التي تخضع لمخاطر ضعيفة جدا و يمكن إهمالها، أما تدفق الخزينة فهو ينبع عن التغير الحاصل بين دخول و خروج الأموال لفترة زمنية معينة.

إن عرض جدول تدفقات الخزينة يكون عن طريق تحديد تغيرات النقدية من حيث المدخلات و المخرجات خلال الدورة على أساس مصدرها أو الدورة المسؤولة عن التدفق النقدي التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة دورات أو مجموعات رئيسية هي دورة الاستغلال إلى الدورة العادية و دورة الاستثمار و دورة التمويل.

► التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العادية¹:

الأنشطة العملية أو المتعلقة بالاستغلال تعتبر المصدر الرئيسي المولد لإيرادات و خزينة المؤسسة، و هي كل الأنشطة المختلفة عن أنشطة الاستثمار و التمويل. فالمعايير المحاسبي الدولي رقم 07 قدم مجموعة من الأمثلة حول الأنشطة العادية أو العملية منها:

- مدخلات الخزينة الناتجة عن بيع السلع أو تأدية الخدمات؛
- تحصيلات الأموال جراء أتعاب و النواتج الأخرى؛
- التسديدات لصالح موردين السلع و الخدمات و تسديد مصاريف العمل؛
- تسديدات الضرائب و الرسوم.

► التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار:

أنشطة الاستثمار هي عملياتحيازة و التنازل على الأصول طويلة الأجل و مختلف التوضيفات الغير مدمجة في خانة أشباء الخزينة، فعلى سبيل المثال نذكر العناصر التالية:

- مدخلات و مخرجات الخزينة الناتجة عن عمليات الحيازة أو التنازل على الاستثمارات المادية أو المعنوية؛
- تسييقات الخزينة أو الاقراض المحقق مع المتعاملين مع المؤسسة باستثناء المؤسسات المالية

► التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التمويل:

أنشطة التمويل تمثل في الأنشطة التي تسمح بتغيير في تركيبة الأموال الخاصة و ديون المؤسسة، فيمكن إدراج الأمثلة التالية حول ذلك:

- مدخلات الخزينة عن عمليات إصدار الأسهم؛
- مخرجات الخزينة إلى المساهمين في المؤسسة من أجل إنقاذ أسهم المؤسسة؛
- تدفقات الخزينة عن تسديد إصدار قروض سنديّة أو قروض عاديّة أو سندات الخزينة و مختلف القروض الطويلة أو القصيرة الأجل.

¹ Anne le manh, catherine maillet, op.cit, p 25

الفصل الثاني

عقود الإيجار في إطار المعايير المحاسبية و النظام المحاسبي المالي

بالنسبة لفوائد القروض و حصة السهم من الربح من الممكن إدراجها ضمن التدفقات المرتبطة بالاستغلال أو المرتبطة بالتمويل لأن المعايير الدولية لم تفرض طريقة معينة لعرضها، أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فإنه يتم حسابها بناءاً على نتيجة الدورة الناتجة عن الأنشطة الثلاثة السابقة الذكر و لا يمكن تقسيمها بينهم لذلك فإنها تدرج ضمن الأنشطة العادية أو أنشطة الاستغلال¹، و فيما يتعلق بتسديد الضريبة على الأرباح فإنها تدرج ضمن تدفقات الخزينة العادية.

4. جدول تغيرات الأموال الخاصة:

جدول تغيرات الأموال الخاصة يشكل وثيقة مهمة لدراسة الحركات التي حصلت في مختلف عناصر الأموال الخاصة خلال الدورة موضوع الإفصاح عنها. فالمعايير الدولية تحدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في هذا الجدول المتمثل في التغيرات حول²:

النتيجة الصافية للدورة؟

تغير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء التي تأثير مباشر على الأموال الخاصة؟

الإيرادات و المصروفات الأخرى المسجلة مباشرة ضمن الأموال الخاصة؟

العمليات المتعلقة برأس المال من زيادة أو تخفيض.. الخ؟

توزيع النتيجة أو التخصيصات المقررة خلال الدورة.

5. ملحق القوائم المالية:

ملحق القوائم المالية يتضمن معلومات و شروحات و تفسيرات لتسهيل فهم و قراءة القوائم المالية الأساسية المعروضة و التي تم ذكرها سابقاً حول الطرق المحاسبية المستعملة لإعداد و عرض تلك القوائم، فهو له دور مهم و جوهري لأنّه يتوفّر على بعض المعلومات غير متضمنة في أي من القوائم المالية السابقة الذكر التي قد يكون لها طابع نثري أكثر منه رقمي، وكل عنصر من عناصر الميزانية و جدول النتيجة و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة من الممكن أن يتوفّر على حالات إلى الملحق الذي يمكن أن يكون في شكل جداول رقمية أو في شكل نثري.

يتوفّر الملحق بشكل أساسي على النقاط التالية³:

الطرق المحاسبية المعتمدة لإعداد و عرض القوائم المالية؟

الإشارة إلى المعلومات المفروض عرضها من طرف المعايير و غير واردة في القوائم المالية الرئيسية؟

معلومات متعلقة بالمؤسسات الفرعية أو المؤسسة الأم و طبيعة العمليات بينها؟

التوافق أو عدم التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية و كل اختلاف مع المعايير الدولية لا بد من شرحه و تفسيره؟

معلومات متعلقة بالمستقبل القريب المؤسسة فلا يقصد بها القوائم التقديرية و إنما معلومات غير متأكد منها يمكن أن تؤثر على المؤسسة؟

تقديم معلومات إضافية و مكملة لقوائم المالية.

¹ Decock good, frank dosne, op.cit, p29

² أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 504

³ C.mailet-baudrier et A. le manh, op.cit, p36

المبحث الثالث: عقد الإيجار التمويلي

لقد ظهر قرض الإيجار كتقنية تمويل سريعة، نتيجة التطور في طرق تمويل استثمارات المؤسسة الاقتصادية، مما أدى إلى تطور المعالجات المحاسبية ومواكبة هذا التطور وذالك ضمن المعايير المحاسبية الدولية، هذا إضافة إلى الدور البارز الذي لعبه قرض الإيجار التمويلي في تطوير العديد من القطاعات في المؤسسة الاقتصادية منها تمويل في القطاع الإنتاجي ومنها تمويل في الجانب العقاري وذالك مما يؤدي تأثير على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

I. مفهوم عقد الإيجار التمويلي

تعتبر عقود الإيجار التمويلي أداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية، وإن الممارسات المحاسبية لهذه العقود أدت إلى التأثير على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، لتكون مسيرة للمعايير المحاسبية الدولية وذلك مما يضمن الخصائص النوعية للقوائم المالية.

1. تعريف عقد الإيجار التمويلي

يمكن القول بأن عقد الإيجار التمويلي هو عبارة عن عملية يقوم من خلالها بنك أو مؤسسة مالية أو مؤسسة تأجير مؤهلة قانونا بوضع آلات و معدات أو أي أصول أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة لها على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية المدة المتعاقد عليها، و يتم التسديد على أقساط يتفق عليها.

كما يمكن تعريف عقد الإيجار التمويلي بأنه عقد إيجار تكتسب بموجبه المؤسسة أصلا التزمت بتأجيره، و من المقدر مع نهاية مدة العقد أن تتمكن من حيازته و امتلاكه بسعر محدد مسبقا يرتبط بالقيمة المتبقية له¹.

بالإضافة لذلك يمكن اعتبار عقد الإيجار التمويلي على أنه عقد إيجار مع خيار الشراء، و انه تقنية تحويل كغيرها باعتبار أن المؤسسة بعد اختيار الاستثمار تتوجه نحو مؤسسة مالية للقرض الإيجاري، ثم يتم تحويل الأصل لها، مع تسديد مبالغ مالية دورية.

من خلال ذلك نستنتج أن عقد الإيجار التمويلي هو عقد إيجار ترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية أصل إلى المستأجر مقرن بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 76

2. خصائص عقد الإيجار التمويلي

المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من العقود و التي تسمى بالمؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الإجمالي للأصل مرة واحدة، و إنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار، و تتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافاً إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة، بالإضافة لمصاريف الاستغلال بالأصل المتعاقد حوله.

حيث أن ملكية الأصل خلال فترة العقد تعود للمؤسسة المؤجرة و ليس للمؤسسة المستأجرة و تستفيد هذه الأخيرة من حق الاستغلال فقط، و تبعاً لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية و مالية بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة إدارية و اقتصادية.

في نهاية فترة العقد تناح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات، إما تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتلقى عليها مجدداً، و تستفيد وبالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكسب ملكيته، و إما أن تشتري نهائياً هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد، و في هذه الحالة تنتقل الملكية للأصل إلى المؤسسة المستأجرة إضافة لحق الاستعمال، أما الخيار الأخير أن تمتلك عن تجديد العقد و تمتلك أيضاً عن شراء الأصل و تنتهي بذلك العلاقة القائمة بينهما، و تقوم بإرجاع الأصل للمؤسسة المؤجرة.

تقوم علاقة عقد القرض الإيجاري بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة و المؤسسة المستأجرة و المؤسسة الموردة للأصل، و في هذه العلاقة تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، ثم تقوم بإجراءات حيازة هذا الأصل و تسدده ثمنه بالكامل المؤسسة المؤجرة و تقدمه للمؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار دون تحويل الملكية.

نظراً للخصائص الإيجابية من الناحية الاقتصادية و التجارية، تم اعتماد هذا النوع من مصادر تمويل المؤسسات من خلال القانون رقم 09-96 المؤرخ في 10/01/1996 و المتعلق بالقرض الإيجاري، و قبل ذلك من خلال القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض لسنة 1990 من خلال المادة رقم 112 بالإضافة للمادة رقم 116 التي تنص على أن البنوك و المؤسسات المالية هي المخولة بممارسة نشاط التمويل عن طريق القرض الإيجاري¹.

¹ الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق لـ 10 يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري

II. منشأ و إشكالية عقود الإيجار التمويلية

1. منشأ عقد الإيجار التمويلي

خدمة التمويل من خلال عقد الإيجار التمويلي ليست حديثة النشأة وإنما عرفت في المملكة المتحدة منذ منتصف القرن التاسع عشر من خلال التطورات التي صاحبت الثورة الصناعية، وفي نفس الفترة بدأت تشهد انتشارا في الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت في التطور وتتنوع الممارسات.

غير أن التطور الحقيقي والمهم كان بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إعادة اعمار أوروبا عن طريق مخطط مارشال الذي طلب وسائل وأموال كبيرة. حيث تتميز عقود الإيجار التمويلي بعدة خصائص حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 ذكر منها¹:

تحويل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة العقد؛

وجود الخيار لشراء الأصل يمنه المؤجر للمستأجر في نهاية العقد بسعر مغر ومشجع بحيث يؤدي إلى ممارسة هذا الخيار؛

مدة عقد الإيجار تمتد لتشمل الجزء الأكبر من المدة الاستعملية للأصل؛

التقييم الحالي لمبالغ أقساط ودفعتات الإيجار يكفي تقريراً القيمة السوقية للأصل؛ الخسائر الناتجة عن فسخ العقد تكون على حساب المستأجر.

فكل عقود الإيجار التي لا تستجيب للشروط سالفة الذكر تدرج ضمن عمليات الإيجار البسيط.

2. التمييز بين الإيجار البسيط والإيجار التمويلي

للتأكد من أن جل المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل قد تم تحويلها إلى المستأجر بحيث يتم تصنيف الأصل موضوع العقد ضمن عقود الإيجار التمويلي يحدد المعيار المحاسبي رقم 17 مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب توفرها، يمكن أن ذكر منها:

في نهاية مدة العقد تنتقل الملكية للمستأجر؛

في نهاية مدة العقد يتمتع المستأجر بخيار شراء الأصل؛

مدة العقد تعطي الجزء الأكبر من المدة الاستعملية للأصل؛

إذا كانت القيمة الحالية للدفعتات تكافئ الجزء الأكبر من قيمة الأصل المستأجر، يعتبر الأصل بذلك في حيازة المستأجر.

من الملاحظ بأن هذه المعايير التي تسمح لنا بالتمييز بين عقد الإيجار التمويلي و عقد الإيجار البسيط هي نفسها خصائص عقد الإيجار التمويلي سالفة الذكر.

¹ Djelloul BOUBIR, contrat de location simple, contrat de location financement, contrat de cession bail en SCF – IFRS, édition sahel, Alger, 2014, pp 24-25

3. إشكالية عقود الإيجار التمويلية

إن عقد الإيجار هو اتفاقية يقوم فيها مؤجر بالتنازل عن حقه في استعمال أصل لمدة محددة مقابل مجموعة من الدفعات. حيث يتميز عقد الإيجار بما يلي¹:

المؤجر يحول للمستأجر حق استعمال الأصل؛

هذا الحق منوح لمدة محددة؛

يدفع المستأجر للمؤجر دفعات.

إن عقود الإيجار تمت معالجتها وفقاً لمبادئ المحاسبة الدولية من خلال المعيار المحاسبي رقم 17، بحيث ترتكز هذه المعالجة على مبدأ هيمنة الجوهر على الشكل الذي يسمح بالانتقال من المنظور القانوني للملكية إلى المنظور الاقتصادي لها، بحيث أنه إذا اعتبر عقد الإيجار ناقلاً لجل المنافع والمخاطر المتعلقة بالملكية من المؤجر إلى المستأجر يصبح الأصل محل الإيجار أصلاً لا بد أن يظهر في ميزانية المستأجر حتى وإن لم يكن المالك القانوني، و في المقابل يجب إظهار الالتزام الناتج عن ذلك ضمن خصوم ميزانية المستأجر للتعبير عن تعهده بدفع الأقساط الإيجارية المتყق عليه، و هذا ما جاء في النظام المحاسبي المالي من خلال المادة رقم 135 الفقرات الأولى إلى الرابعة من الأمر المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي ومحفوبي و عرض القوائم المالية بالإضافة إلى مدونة الحسابات الصادر بتاريخ 2008/07/26.

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 التمييز بين عقود الإيجار البسيطة و عقود الإيجار التمويلية جوهرياً في هذا الإطار، إذ لا تسمح عقود الإيجار البسيطة للمستأجر أن يسجل الإيجار و المصارييف المرتبطة بذلك إلا ضمن مصارييف الدورة في حين يظهر الأصل في ميزانية المؤجر، نجد بان عقود الإيجار التمويلي تسمح للمستأجر إن لم يعتبر الأصل كأنه عملية حيازة تثبت يظهر ضمن أصول الميزانية مقابل التزام يظهر ضمن خصوم الميزانية.

من خلال كل ذلك يمكن القول بأن عقد الإيجار التمويلي هو عقد يتم بمقتضاه تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر، سواء تم تحويل الملكية القانونية في نهاية العقد أم لم يتم تحويلها.

¹ Djelloul BOUBIR, op cit, p15

III. المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي**1. مراحل عملية عقد التمويل الإيجاري**

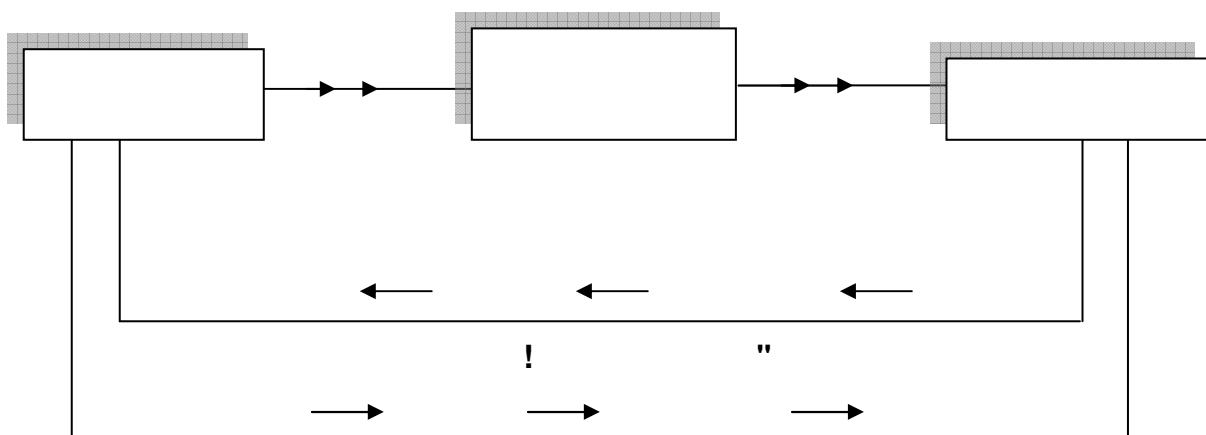
تمر عملية التمويل بالإيجار بثلاثة مراحل¹:

المرحلة الأولى: إنجاز عملية الشراء وفي أغلب الأحيان، يجري الشراء ليس بهدف الشراء فقط ولكن شراء الأصل من أجل تأجيره فيما بعد و هذا بتدخل ثلاثة أطراف، حيث تشتري مؤسسة التمويل الإيجاري الأصل من المورد لتؤجره إلى المستأجر.

المرحلة الثانية: تأجير الأصل تطبيقاً للأحكام المرتبطة التمويل الإيجاري يسلم المؤجر للمستأجر الأصل الذي يريد تأجيره، فيمكنه من حيازته بسهولة خلال مدة التأجير ويعطيه ضماناً ضد المشاكل الناجمة عن حيازة الأصل المؤجر، و بالمقابل لا يوجد أي ضمان من طرف المستأجر لتأمين استعمال الأصل فيما بعد.

المرحلة الثالثة: انقضاء عملية التمويل الإيجاري و تدعى بمرحلة الخيار بحيث في نهاية مدة التأجير المقدرة في العقد يجد المستأجر نفسه أمام ثلاث خيارات، إما رفع خيار الشراء المنصوص عليه في العقد و دفع القيمة المالية المتبقية، و إما طلب تجديد العقد و التفاوض على شروط عقد جديدة و إما إعادة الأصل إلى المؤجر دون الاحتفاظ بها.

يمكن إظهار سير عملية التمويل الإيجاري حسب الأطراف المشاركة حسب الشكل:
الشكل رقم (03) : نشوء عملية الإئتمان الإيجاري بين الأطراف المستأجر، المؤجر، المور



المصدر: journal officiel de l'union européenne IAS 17/2004/PARA 4/P84

التسجيل المحاسبي ضمن أصول المؤسسة للإيجار التمويلي كان فيما سبق يتم في سجلات المالك القانوني للأصل أي المؤجر، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي و الممارسة المحاسبية ظهرت قواعد الهدف منها هو ترجمة الملكية الاقتصادية للأصل من الناحية المحاسبية، وبالتالي السماح للمستأجر بتسجيل الأصل في إطار عقد الإيجار التمويلي ضمن الأصول باعتباره مراقباً من طرفه.

¹ Rabeh TAFIGHOULT, le système comptable financier, édition Aurès emballages, tizi ouzou, Algérie, 2015, pp 110-115

2. في محاسبة المستأجر

في بداية عقد الإيجار تسجل الحقوق أي الأصول و الالتزامات بمعنى الدين الضمني المترتبة عن الإيجار التمويلي كعملية حيازة تثبت يقيم بالقيمة الأضعف ما بين:

- القيمة السوقية أو القيمة العادلة للأصل المستأجر؛
- و القيمة الحالية للتدفقات النقدية الدنيا للعقد.

بحيث تحسب القيمة الحالية للدفوعات الدنيا باستعمال معدل الفائدة الضمني للعقد أو في حالة الانقاء باستعمال معدل الاستدانة الحدي للمستأجر. فمعدل الفائدة الضمني هو معدل التقييم الحالي، بحيث تكون عند إمضاء العقد في بداية القيمة الحالية للايجارات المدفوعة مضافة إليها القيمة المتبقية للأصل في نهاية العقد مساوية لقيمة العادلة للأصل المستأجر.

أما معدل الاستدانة الحدي فيمثل معدل الفائدة الذي كان المستأجر سيدفعه لاقتراض الأموال الضرورية لحيازة الأصل لمدة مكافئة لمدة عقد الإيجار. و تتكون دفعات الإيجار المدفوعة من المستأجر من جزأين:

تسديد الأموال المستثمرة من المؤجر في حيازة الأصل المستأجر (إهلاك القرض الضمني)؛
و أجرة هذه الأموال بمعنى الفوائد.

إن الفوائد هي التي تعتبر نفقة بالنسبة للمستأجر تدرج ضمن المصارييف المالية في حسابات النتائج، أما الجزء الأول فتطرح من قيمة القرض الضمني المسجل في بداية العقد في ميزانية المستأجر. كما تجدر الإشارة إلى أن الأصل المستأجر يهلك بنفس طريقة إهلاك الأصول المماثلة و من نفس الطبيعة، و إذا كان مؤكداً أن المستأجر سيصبح مالكاً في نهاية عقد الإيجار التمويلي، فإن الأصل يهلك على أساس المدة الاستعملية له و إلا فإنه يهلك على أساس مدة عقد الإيجار التمويلي إذا كانت أقل من مدة الاستعمال¹.

¹ Rabeh TAFIGHOULT, op cit, pp 121-129

3. في محاسبة المؤجر

أن المؤجر لا يستفيد من المنافع التي يمنحها الأصل لمستعمله و لا يتحمل المخاطر الناجمة عن استعماله، و بذلك لا بد أن يعتبر مقرضاً يعوض و يكفي بالدفوعات الإيجارية المدرجة في عقد الإيجار التمويلي.

في بداية العقد يقوم المؤجر بالاستثمار في حيازة أصل يكون موضوع إيجار، و من ثم تظهر قيمة الاستثمار المحقق التي تكافئ عموماً القيمة السوقية في الحقوق، بحيث يظهر الجزء طويلاً الأجل ضمن الأصول الثابتة و الجزء قصير الأجل ضمن الأصول المتداولة و يتم إطفاؤها مع دفعات التسديد لأصل القرض.

إن الدفوعات الإيجارية التي يحصلها المؤجر من المستأجر تعتبر بالنسبة للجزء الذي يمثل إهلاك القرض كتحصيل للحق و بالنسبة للجزء الذي يمثل الفائدة كإيراد مالي يظهر في حسابات النتائج. حيث أن التطبيق الواضح لمبدأ هيمنة الجوهر على الشكل في المعالجة المحاسبية التي تقترب منها معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالأصول المحصلة عن طريق الإيجار التمويلي تطرح العديد من النقاط منها ما يخص تحديد معايير تكيف عملية إيجار تمويلي أو إيجار بسيط تخضع لمعايير حكمية ذاتية ناتجة عن عدم الدقة في المعايير من خلال استعمال كلمة **الجزء الأكبر** و عدم تحديد نسب محددة كما تنص عليه المعايير الأمريكية¹.

فالمؤجر يعتبر عملية تأجير الأصل في حالة الإيجار التمويلي كعملية تنازل أو بيع له تسجل ضمن الإيرادات فيما يتعلق بالفائدة في حساب النتائج، و لأن حاصل البيع غير مسدد كلياً من المستأجر يظهر الحق المستحق في ميزانية المؤجر و يطفأ تدريجياً مع دفعات التسديد.

يظهر مبلغ الأصل الموضوع موضع إيجار تمويل لدى المؤجر في الأصول ضمن حساب القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد إيجار التمويلي، وليس في حساب التثبيتات العينية حتى لو أحافظ المؤجر بملكية الأصل على الصعيد القانوني.

¹ Djelloul BOUBIR, op cit, pp 40-43

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم عرضه في التحليل السابق، تطرقنا إلى مفهوم عقد الإيجار التمويلي وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 ومن جهة أخرى حسب النصوص التشريعية المادة 96-09 التي تحتوي عقد الإيجار التمويلي، وكذلكتناولنا في هذا الفصل المراحل التي يمر بها الإيجار التمويلي والمعالجة المحاسبية له، وشمل الجانب النظري المتغير من الدراسة حيث تم عرض القوائم المالية و المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي.

فمن خلال مبدأ الإفصاح و إظهار القوائم المالية بصورة صادقة و شفافة، حرصت المعايير المحاسبية الدولية و من خلالها النظام المحاسبى المالي، و نظرا لأهمية عقود الإيجار التمويلي من الناحية العملية و الممارسات المهنية و لعرض المعلومات المتعلقة بها على تطبيق القواعد الخاصة بعقود الإيجار التمويلي لأصل من الأصول في حال توفر الشروط المنصوص عليها، حيث أن ملكية الأصل لا تكفي لتسجيل الأصل أو التثبيت ضمن أصول المؤسسة و إنما لا بد من النظر للمنافع و الأعباء الناتجة عن استعمال التثبيت على من تقع و على من تعود.

إذ أن تسجيل العقد كإيجار تمويلي لا بد أن يخضع لمجموعة من الشروط و هو إمكانية انتقال الملكية في نهاية العقد المستأجر بالإضافة إلى أنه يقوم بشراء الأصل بسعر يكون أقل بشكل كبير من القيمة السوقية المتوقعة، كما أن مدة العقد لا بد أن تغطي الجزء الأكبر من مدة الاستعمال و حددت في المعايير الأمريكية بـ 75% من العمر الإنتاجي له، و القيمة المحينة للتدفقات النقدية المسددة حسب المعايير الأمريكية على الأقل 90% من القيمة السوقية للأصل المستأجر في بداية العقد و هذا ما لم يحدد بدقة في المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي.

الله
الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كُلُّ شَيْءٍ بِنَعْمَةِ اللَّهِ يَنْتَهِي

تمهيد

من خلال الفصول السابقة حاولنا تقديم في مرحلة أولى الأساسيات و المفاهيم الأولية أو القاعدية التي ترتكز و تقوم عليها المحاسبة في شكل إطار نظري و مفاهيمي تستند إليه، كما حاولنا أيضاً شرح عملية تقييم عقود الإيجار في ظل المعايير المحاسبية الولية و النظام المحاسبي المالي.

فمن أجل إكمال هذه الدراسة ارتأينا التطرق إلى دراسة حالة تطبيقية حول عملية تقييم عقود الإيجار التمويلي في مؤسسة اقتصادية تنشط في قطاع البناء و الأشغال العمومية، هذا في سبيل تعزيز و تقوية الجانب النظري الذي تناولناه في مرحلة سابقة و من أجل إسقاط ذلك في حالة عملية و ذات صبغة رقمية للوقوف على التأثيرات على المعلومة المالية و المحاسبية التي يمكن إنتاجها.

وفي محاولة منا لإسقاط مختلف المفاهيم المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي ارتأينا في هذا الفصل أن نقدم دراسة تطبيقية واضحة ومتکاملة لأثر عقد الإيجار التمويلي على القوائم المالية و المعلومة المالية و المحاسبية، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة اثر تطبيق شروط عقود الإيجار التمويلي على القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية تنشط في قطاع البناء و الأشغال العمومية و استخراج مختلف التأثيرات على القوائم المالية بمقارنة النتائج قبل التعديل و بعد التعديل لتلك القوائم.

SARL CRAFT المبحث الأول: تقديم مؤسسة الأشغال العمومية و البناء كرافت

سننطرق في هذا المبحث لتعريف المؤسسة ونشأتها وموقعها الجغرافي ونوعية نشاطها وأهدافها، ثم سنقوم بدراسة هيكلها التنظيمي وسننطرق إلى مختلف الإدارات و المصالح المشكلة له.

I. لمحه تاريخية عن المؤسسة

1. نشأة المؤسسة

ظهرت مؤسسة الأشغال العمومية و البناء كرافت إلى الوجود عام 2007، وهي ملكية خاصة قبل في إطار فتح مجال النشاط الاقتصادي للخواص في شكل مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، وتعتبر هذه الشركة ذات طابع صناعي وتجاري تهتم بمختلف الأنشطة المرتبطة بالأشغال العمومية و الري و البناء.

2. أهداف المؤسسة

إن للمؤسسة أهداف على الصعيد الداخلي والخارجي، ومبرر وجودها هو تحقيق الأهداف والتي تتميز بالتنوع منها:

- تحقيق أرباح من خلال مضاعفة الإنتاج وتتویعه عن طريق البحث ودراسة إمكانية توسيع نشاطها في السوق؛
- المساهمة بفاعلية للعمل على الاستقرار الاقتصادي بالقضاء على التبعية الأجنبية؛
- الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية بهدف التقليص من التكاليف، وتحسين نوعية و جودة المنتوج الوطني؛
- المحافظة على الزبائن من خلال تزويدهم بالطلبيات بالكمية و الآجال المحددة وفي الوقت المتفق عليه لنيل ثقتهم؛
- السعي لجلب زبائن جدد، والتعریف بالمؤسسة؛
- تسعى المؤسسة إلى منافسة الشركات الداخلية والشركات الخارجية وذلك باحترام توجيه التصنيع التقني الفنى(الجودة ، النوعية، السعر، الوقت، المردودية).

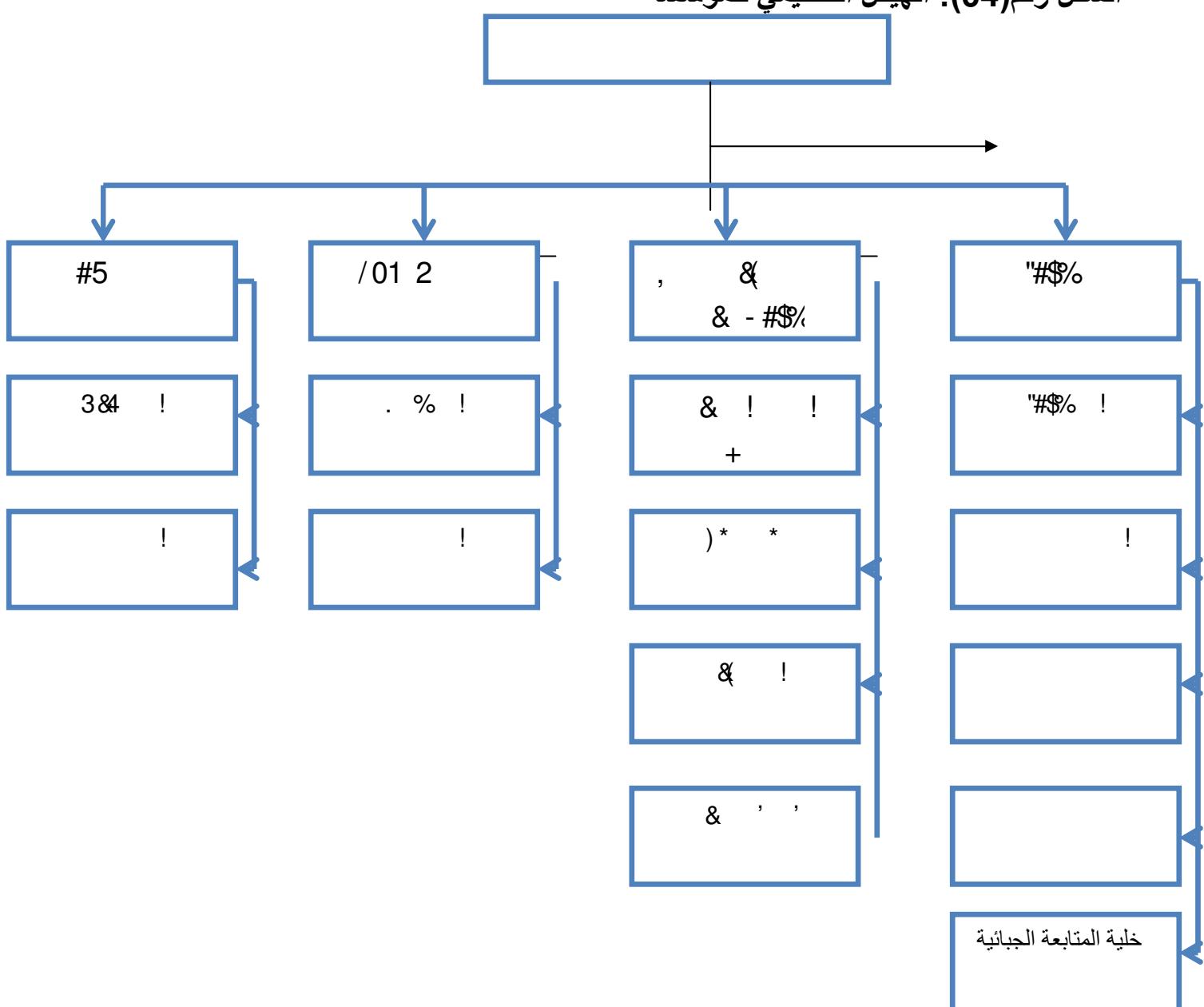
II. دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1. تعريف عام بهيكل المؤسسة

إن الهيكل التنظيمي هو عبارة عن مجموع المهام والمسؤوليات التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فكلما كانت المؤسسة كبيرة، كلما تعقدت المهام والأعمال، مما يؤدي إلى إيجاد هيكل تنظيمي أكثر مرونة من أجل تسهيل العمل وتقسيمه بطريقة جيدة وفعالة، وكذا تحديد المسؤوليات حتى لا يكون هناك تداخل وبذلك تسهيل مراقبة العمل ومتابعته.

لهذا حرصت شركة الأشغال العمومية و البناء كرافت على تنظيم نشاطها وتوزيع مهامها وفقاً للمخطط الذي يتكون من مجموعة من المديريات أوكلت لها مهام وأهداف تعمل على تحقيقها دون إهمال جانب التنسيق فيما بينها.

الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



وظائف وأدوار مديريات المؤسسة

فيما يلي يتم شرح أهم الوظائف والأدوار المنوطه بمديريات المؤسسة:

1.2 مديرية التطوير والتسخير الإداري: تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ❖ قسم مراقبة النوعية والمخابر: يشغله 07 عمال، يهتم بدراسة جودة الأشغال المنجزة، وهذه الأخيرة تتم معاينتها ومراقبتها مطابقتها للمقاييس المعمول بها في المخابر.
- ❖ القسم التقني: يشغل فيه أربعة موظفين يهتمون بمتابعة عملية الانجاز و استحداث طرق جديدة أكثر فعالة وتطويرها.
- ❖ قسم التطوير: يقوم بدراسة مدى ملائمة التقارير المقترحة من القسم التقني وتحضير دفاتر الأعباء، وأيضاً ضمان التوجيه الأمثل للاستثمارات الجديدة.
- ❖ خلية خدمة النوعية: أنشئت هذه الخلية حديثاً قصد تطبيق معايير الجودة ISO 9001.

1.2 مديرية الاستغلال: هي التي تسير كلتا الورشتين، و تنقسم إلى قسمين:

- ❖ قسم الإنتاج: يشغل فيه 50 عامل، و هو بدوره ينقسم إلى:
 - مصلحة التخطيط: تقوم بإعداد برنامج الأشغال (وحدات، آجال،)؛
 - مصلحة الانجاز لمختلف البرامج و المشاريع؛
 - ورشة النجارة: مكلفة بانتاج مختلف المستلزمات من النوافذ والأبواب.
- ❖ قسم الصيانة: يشغل فيه 06 عمال و ينقسم إلى:
 - مصلحة الخدمات الميكانيكية: يقوم بتصليح العتاد الميكانيكي؛
 - مصلحة المنافع: الكهرباء، الغاز.

3.2 المديرية التجارية: يشغله 10 موظفون ويرتكز على:

- ❖ قسم التموين: يشغل فيه 05 عمال، هو مكلف بتمويل الورشات بالمواد الأولية و مختلف المستلزمات الضرورية ل مختلف أعمال البناء و الانجاز؛

- ❖ مصلحة تسخير المخزونات: تعمل على تسخير مخزون المشتريات، و هي في علاقة دائمة مع قسم الانجاز.

❖ قسم المبيعات: يشغل فيها 05 موظفون و تنقسم إلى 02 مصالح:

- مصلحة الزبائن: و هي على اتصال مباشر مع الزبائن بحيث تقوم باستقباله واستلام الطلبات و متابعة المناقصات، و تدرس شكاوى الزبائن و تنظم و تسير شؤونهم اتجاه المؤسسة؛

- مصلحة التحصيلات: تقوم بمتابعة عملية تحصيل حقوق المؤسسة مروراً بكل الإجراءات الضرورية.

4.2 مديرية الإدارة و المالية

لهذه الدائرة أهمية كبيرة في المؤسسة فهي العنصر التقني المحرك لها نظراً لطبيعة الأعمال التي تقوم بها ومدى خطورتها، بحيث تقوم بتنفيذ وضبط مختلف العمليات والحسابات المالية التي تنشأ نتيجة تعامل المؤسسة مع الزبائن وال媦دين وتكون من عشرة (10) عمال وهي تنقسم إلى مصلحتين وهما¹:

▪ مصلحة المالية و المحاسبة: وهي تنقسم إلى:

❖ قسم المالية: يتمثل دوره في ما يلي:

- بهتم بعملية الاقتراض من البنوك؛
- مراقبة النشاط التجاري للمؤسسة من أجل تحديد وضعيتها المالية؛
- القيام بتقسيم العمليات المالية؛
- اقتراح السياسات المالية لتحسين وضعية المؤسسة؛
- تسخير خزينة المؤسسة؛
- متابعة تسديد دفعات الاستثمار مع المؤسسات الأجنبية؛
- دفع تسبiqات على الأجر؛
- مراقبة التخطيطات المالية الدورية والسنوية.

▪ قسم المحاسبة: تتكفل بكل من:

- محاسبة الأجر؛
- محاسبة المشتريات والمبيعات؛
- محاسبة الزبائن والموردين كل نهاية الشهر.

بحيث يمكن تبيان المهام المخولة لهذه المصلحة كما يلي²:

- جمع الوثائق المحاسبية و دراستها وترتيبها بحسب طبيعتها؛
- تحليل العمليات من أجل تحديد الحسابات المعنية بالمدينة والدائنة بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي؛
- تسجيل كل العمليات أو التدفقات المالية حسب النظام المحاسبي المالي وذلك وفق تسلسلها الزمني؛
- تبويب العمليات المالية في حسابات مستقلة توضح فيه (مديونية و دائنة المؤسسة، مصاريف المؤسسة وعائداتها، موجودات المؤسسة والتزاماتها)؛

¹ وثائق داخلية للمؤسسة

² وثائق داخلية للمؤسسة

- إعداد الجرد السنوي و القوائم المالية؛
- دراسة العلاقة بين المؤسسة و البنك ومصلحة الضرائب؛
- تحليل تقارير العمليات الشهرية والثلاثية والسنوية لتحقيق الأهداف؛
- فتح دفتر الأستاذ لمعرفة أرصدة كل حساب في أي وقت؛
- كما أن المؤسسة تعمل وفق النظام المركزي أي فتح عدة يوميات مساعدة، وهذا من أجل تسهيل عملية المراقبة وتسهيل العمل ومن أهم اليوميات (اليومية المساعدة للمشتريات، للمبيعات، للبنك، للصندوق، للعمليات المختلفة)؛
- وشهرياً تجري عملية ترصيد اليوميات المساعدة في اليومية الرئيسية.

بحيث أن كل هيأكل و مصالح المؤسسة تكون تحت إشراف المديرية العامة و التي تمثل الجهاز المركزي للمؤسسة فهي تتکفل بجمع العمليات الهامة التي تخصل المؤسسة، وتقوم بتوفیر جميع الوسائل الضرورية لإنجاحها كما تقوم بتحليل البيانات الخاصة بالمؤسسة واقتراح السياسات المستقبلية التي من شأنها أن ترفع الإمکانیات وتحقيق الأهداف وتتولى استقبال المعلومات وتقديم المعلومات اللازمة ولها وظائف ولها وظائف استشارية ومساعدة كالأمانة.

المبحث الثاني: معالجة تأثير عقد الإيجار التمويلي على القوائم المالية لشركة CRAFT

I. القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي

المؤسسة محل الدراسة تقوم بإعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي و التي تشمل كل من الميزانية و حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى ملحق للقوائم المالية، و التي تم الحصول عليها من خلال التربص التطبيقي و تحليلها و دراستها بشيء من التفصيل، و هذا ما سوف نتطرق له في هذا الجزء من البحث الأمر الذي سمح لنا بالوقوف على عدم تطبيق قواعد و إجراءات تقييم عقود الإيجار التمويلي وفقاً لمقتضيات النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية و إنما المؤسسة تقوم بتطبيق الإجراءات و النصوص الضريبية في هذا الصدد.

لذلك سوف ينصب اهتمامنا على تحليل القوائم المالية خاصة الميزانية و حسابات النتائج لدوره 2013 باعتبارها آخر دورة تم إعداد قوائمها المالية و المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات و الجمعية العامة للشركة، مع دراسة تأثير تصحيح معالجة عقود الإيجار التمويلي على القوائم المالية السالفة الذكر.

1. الميزانية

الجدول رقم 01: الميزانية قبل التعديل

2012	2013				الأصول
المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	الاهمالات و المؤونات	المبلغ الإجمالي	ملاحظة	
13 661 903,50	54 990 666,88	52 933 615,99	107 924 282,87		<u>الأصول غير الجارية</u>
72 933,37	50 833,37	84 666,63	135 500,00		الثبيتات المالية
-	-		-		الثبيتات المعنوية
53 995,00	53 995,00		53 995,00		الثبيتات قيد الانجاز
					الثبيتات المالية
13 788 831,87	55 095 495,25	53 018 282,62	108 113 777,87		مجموع الأصول غير الجارية
					<u>الأصول الجارية</u>
214 443 083,37	231 521 439,69	-	231 521 439,69		المخزونات
807 750 447,88	878 526 660,07	11 049 103,29	889 575 763,36		الربائين و الحسابات المشابهة
7 329 485,40	14 244 275,09		14 244 275,09		مدينون آخرون
25 345 879,15	38 334 745,11		38 334 745,11		الضرائب
44 272 313,11	249 929 915,14		249 929 915,14		الخزينة و شبه الخزينة
1 099 141 208,9	1 412 557 035,1	11 049 103,29	1 423 606 138,3		مجموع الأصول الجارية
1	0		9		
1 112 930 040,7	1 467 652 530,3	64 067 385,91	1 531 719 916,2		المجموع الإجمالي للأصول
8	5		6		

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة

2012	2013	ملاحظة	الخصوم
1 000 000,00	1 000 000,00		<u>الأموال الخاصة</u>
100 000,00	100 000,00		رأس المال المحرر
			علاوات و احتياطات
-622 921 868,09	-625 744 916,97		فرق إعادة التقييم
68 815 473,36	48 880 602,51		مرحل من جديد
-553 006 394,73	-575 764 314,46		نتيجة الدورة
			المجموع 01
			<u>الخصوم غير الجارية</u>
			قرض و ديون مالية
			ضرائب مؤجلة
			ديون أخرى غير جارية
7 091 384,26	34 746 384,26		إيرادات معقولة سلفا
7 091 339,60	34 746 384,26		مجموع الخصوم غير الجارية 02
			<u>الخصوم الجارية</u>
1 452 834 386,6 5	1 748 951 223,6 2		موردون و حسابات ملحة
26 250 627,59	30 823 520,37		ضرائب
179 760 081,67	228 895 716 ,56		ديون أخرى
			خصوم الخزينة
1 658 845 095,9 1	2 008 670 460,5 5		مجموع الخصوم الجارية
1 112 652 530,3 5	1 467 652 530,3 5		المجموع الإجمالي للخصوم

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة

2. حسابات النتائج

الجدول رقم 02: حسابات النتائج قبل التعديل

البيان	ملاحظة	2013	2012
رقم الأعمال والإيرادات الملحقة		352 504 437,45	297 118 825,05
تنغيرات المخزونات والمنتجات التامة والمنتجات قيد الانجاز	-	-	-
إنتاج المؤسسة لاحتياها الخاصة	-	-	-
إعانت الاستغلال			
1. إنتاج الدورة			
المشتريات المستهلكة			297 118 825,05
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى		217 700 113,94	146 318 199,76
2. استهلاكات الدورة		146 318 199,76	9 635 510,28
3. القيمة المضافة للاستغلال		228 823 715,94	155 953 710,04
مصاريف العمال			141 165 115,01
الضرائب و الرسوم			70 316 657,36
4. الفائض الإجمالي للاستغلال			125 096,68
الإيرادات العملية الأخرى		68 978 219,23	70 723 360,97
المصاريف الأخرى العملية		120 900,40	
5. النتيجة العملية			
مخصصات الأهلابات و المؤونات		419 747,28	2 374 652,00
استرجاع خسائر القيمة و المؤونات		4 930 102,66	2 562 487,16
الإيرادات المالية		2 526 361,99	2 104 696,67
المصاريف المالية			
6. النتيجة المالية			68 430 829,14
7. النتيجة العادلة قبل الضريبة			384 644,22
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادلة		1 335 718,00	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادلة			384 644,22
مجموع إيرادات الأنشطة العادلة			68 815 473,36
مجموع مصاريف الأنشطة العادلة			
8. نتائج الأنشطة العادلة			
الإيرادات غير العادلة			299 878 121,27
مصاريف غير عادلة			231 062 647,91
9. نتائج غير عادلة			68 815 473,36
10. النتيجة الصافية للدورة			
			68 815 473,36
			48 880 602,51

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة

3. تحليل عناصر الميزانية و حسابات النتائج

من خلال الميزانية و حسابات النتائج يمكن استخراج العناصر التالية:

الجدول رقم 03: الميزانية المختصرة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
-575 764 314	الأموال الخاصة	55 095 495	الثبيتات
34 746 384	الخصوم غير الجارية	231 521 439	المخزونات
2 008 670 460	الخصوم الجارية	931 105 681	الحقوق
1 467 652 530	المجموع	1 467 652 530	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الثبيتات} \\ 55\,095\,495 &- 34\,746\,384 = \\ -555\,415\,203 &= \end{aligned}$$

نلاحظ بأن المؤسسة تعاني من عجز و ضعف كبير في رأس المال العامل الدائم، أي أن أموالها الدائمة لا تغطي أصولها الطويلة الأجل و هذا راجع إلى الخسائر المتراكمة للسنوات الأخيرة و ذلك بالنظر لطبيعة نشاطها الذي يحتم تحقيق إيرادات في نهاية المشاريع خاصة الاعتراف بالإيرادات حسب طريقة الإئتمان، بالإضافة لضعف في حجم الاستدانة طويلة الأجل.

$$\begin{aligned} \text{احتياج رأس المال العامل} &= \text{المخزونات} + \text{الحقوق} - \text{الخصوم الجارية} \\ 231\,521\,439 &+ 931\,105\,681 - 2\,008\,670\,460 = \\ 846\,043\,340 &- = \end{aligned}$$

من خلال هذا المؤشر نلاحظ بأن موارد دورة الاستغلال ممثلة في الديون قصيرة الأجل تغطي استخدامات دورة الاستغلال، الأمر الذي يبرز بأن المؤسسة تعتمد على الاستدانة قصيرة الأجل بشكل ملحوظ في نشاطها الاستغلالي مع نوع من الفعالية في التعامل مع زبائنها و تسهيل جيد لحقوقها الضريبية.

$$\begin{aligned} \%58 &= \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المؤشر السيولة العامة}} = \frac{1\,162\,627\,120}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \\ &\quad \frac{2\,008\,670\,460}{\text{الديون طويلة الأجل}} \end{aligned}$$

هذا المؤشر يبرز العجز الذي تواجهه المؤسسة في تسديد ديونها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة الأمر الذي يعرضها لخطر الإفلاس على أكثر من 40%.

الديون طويلة الأجل

$$\text{مؤشر المديونية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الموجودات}}$$

من خلال الميزانية نلاحظ بأن المؤسسة ليست مستدامة تجاه البنوك و مؤسسات الإقراض، رغم أنها تحصلت على قرض إيجاري لحيازة مجموعة من التثبيتات لم يتم الاعتراف بها كثبيتات ولم تسجل ضمن الخصوم غير الجارية تطبيقاً لقواعد الضريبة و ليست المحاسبية، الأمر الذي يستدعي إجراء تعديل على القوائم المالية للاعتراف بها.

$$\text{الموجودات} = \frac{-575\,764\,314}{2\,043\,416\,844} = -28\%$$

$$\text{مجموع الخصوم} = \frac{2\,043\,416\,844}{-575\,764\,314} = -28\%$$

نلاحظ بأن هذا المؤشر سالب و هو دلالة على العجز الكبير في الأموال الخاصة التي لا يمكن أن تغطي ديون المؤسسة.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{54\,581\,601}{-541\,017\,930} = \%10-$$

$$\text{الأصول الاقتصادية}^1 = \frac{541\,017\,930}{54\,581\,601}$$

نلاحظ بأن المردودية الاقتصادية سالبة و هذا راجع لضعف الأصول الاقتصادية لتأثيرها بالحجم الكبير للديون القصيرة الأجل.

$$\text{معدل النتيجة الصافية} = \frac{48\,880\,602}{352\,504\,437} = \%14$$

$$\text{رقم الأعمال} = \frac{352\,504\,437}{48\,880\,602}$$

نلاحظ بأن المؤسسة حققت ربح أي نتيجة موجبة بنسبة 14%.

$$\text{معدل القيمة المضافة} = \frac{123\,680\,721}{437\,504\,352} = \%28$$

$$\text{رقم الأعمال} = \frac{437\,504\,352}{123\,680\,721}$$

¹ الأصول الاقتصادية = التثبيتات + النقديات + احتياط رأس المال العامل

E.B.E

$$\text{معدل الفائض الإجمالي للاستغلال} = \frac{\%15}{\text{رقم الأعمال}}$$

نلاحظ بأن كل من القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال موجبين بالمقارنة مع رقم الأعمال، و هذا مؤشر على فعالية الأداء في المؤسسة و الرشادة في التسيير.

بالإضافة لذلك نلاحظ بأن قيمة مصاريف الخدمات تمثل ما نسبته 41 % من رقم الأعمال كما أن مخصصات الإهلاك تمثل أقل من 1 % .

$$\begin{aligned} \text{طاقة التمويل الذاتي} &= \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الإهلاك و تدهور القيمة} \\ &= 2\,526\,361 + 48\,880\,602 \\ &= 51\,406\,963 \end{aligned}$$

طاقة التمويل الذاتي رغم أنها موجبة إلا أنها ضعيفة نوعا ما.

كما أنه من خلال تحليل مختلف الوثائق المحاسبية و التسييرية و مقارنتها بالحسابات و القيود المحاسبية المدرجة في الميزانية و حسابات النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة قامت خلال شهر نوفمبر 2012 بحياة حافلة لنقل العمال في إطار عقد إيجار تمويلي بمبلغ قدره 080 000 080 دج. و على هذا الأساس سوف نقوم بتصحيح و تعديل القوائم المالية أخذًا بعين الاعتبار هذه المعلومة و أثرها على القوائم المالية.

II. معالجة عقد الإيجار التمويلي

من خلال العقد المبرم بين الشركة و البنك تحصلنا على المعطيات التالية:

- طبيعة العقد: عقد إيجار تمويلي
- مبلغ العقد: 080 000 دج
- مدة العقد: 36 شهر
- القيمة المتبقية: 800 30 دج
- تاريخ بداية العقد: 2012/11/01
- العقد معفى من الرسم على القيمة المضافة

من خلال ذلك لا بد من التوصل إلى تحديد معدل الفائدة الضمني للعقد من خلال العلاقة التالية:

$$\text{loyer} \times \frac{l - (1+i)}{i}^{-n} + \frac{\text{valeur résiduelle}}{(1+i)^n}$$

و من خلال الملحقين رقم 01 و رقم 02 يمكن التوصل إلى أن معدل الفائدة الضمني يساوي 19%.

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 فان عقود التمويل الإيجاري هي التي تتتوفر على الشروط التالية:

- تحويل ملكية الأصل في نهاية مدة العقد إلى المؤجر له؛
- يقدم المؤجر إلى المؤجر له الحق في الاحتفاظ بالأصل في نهاية العقد بقيمة منخفضة؛
- مدة العقد لا بد أن تغطي الجزء الأكبر من مدة منفعة الأصل.

1. إهلاك القرض الإيجاري

بالاعتماد على ذلك يمكن إعداد جدول إهلاك مبلغ القرض الإيجاري على النحو التالي:

الجدول رقم 04: أهلاك قرض الإيجار التمويلي

الباقي للتسديد	الفاندة	المبلغ الأصلي	الدفعة	
3 079 440,03		931 135,00	931 135,00	المساهمة
2 148 305,03	41 050,31	43 067,69	84 118,00	الاستحقاق 01
2 105 237,34	40 227,37	43 890,63	84 118,00	الاستحقاق 02
2 061 346,71	39 388,70	44 729,30	84 118,00	الاستحقاق 03
2 016 617,41	38 534,00	45 584,00	84 118,00	الاستحقاق 04
1 971 033,40	37 662,97	46 455,03	84 118,00	الاستحقاق 05
1 924 578,37	36 775,29	47 342,71	84 118,00	الاستحقاق 06
1 877 235,67	35 870,66	48 247,34	84 118,00	الاستحقاق 07
1 828 988,32	34 948,74	49 169,26	84 118,00	الاستحقاق 08
1 779 819,06	34 009,20	50 108,80	84 118,00	الاستحقاق 09
1 729 710,26	33 051,71	51 066,29	84 118,00	الاستحقاق 10
1 678 643,97	32 075,92	52 042,08	84 118,00	الاستحقاق 11
1 626 601,89	31 081,49	53 036,51	84 118,00	الاستحقاق 12
1 573 565,38	30 068,06	54 049,94	84 118,00	الاستحقاق 13
1 519 515,43	29 035,26	55 082,74	84 118,00	الاستحقاق 14
1 464 432,69	27 982,72	56 135,28	84 118,00	الاستحقاق 15
1 408 297,41	26 910,08	57 207,92	84 118,00	الاستحقاق 16
1 351 089,49	25 816,93	58 301,07	84 118,00	الاستحقاق 17
1 292 788,42	24 702,90	59 415,10	84 118,00	الاستحقاق 18
1 233 373,33	23 567,59	60 550,41	84 118,00	الاستحقاق 19
1 172 822,91	22 410,57	61 707,43	84 118,00	الاستحقاق 20
1 111 115,49	21 231,45	62 886,55	84 118,00	الاستحقاق 21
1 048 228,94	20 029,80	64 088,20	84 118,00	الاستحقاق 22
984 140,74	18 805,19	65 312,81	84 118,00	الاستحقاق 23
918 827,94	17 557,18	66 560,82	84 118,00	الاستحقاق 24
852 267,12	16 285,32	67 832,68	84 118,00	الاستحقاق 25
784 434,43	14 989,16	69 128,84	84 118,00	الاستحقاق 26
715 305,59	13 668,23	70 449,77	84 118,00	الاستحقاق 27
644 855,82	12 322,06	71 795,94	84 118,00	الاستحقاق 28
573 059,87	10 950,16	73 167,84	84 118,00	الاستحقاق 29
499 892,04	9 552,05	74 565,95	84 118,00	الاستحقاق 30
425 326,09	8 127,23	75 990,77	84 118,00	الاستحقاق 31
349 335,32	6 675,18	77 442,82	84 118,00	الاستحقاق 32
271 892,50	5 195,39	78 922,61	84 118,00	الاستحقاق 33
192 969,89	3 687,31	80 430,69	84 118,00	الاستحقاق 34
112 539,20	2 150,43	81 967,57	84 118,00	الاستحقاق 35
30 800,00		30 800,00	30 800,00	القيمة المتبقية
	826 396,60	3 079 668,40	3 906 065,00	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول السابق نلاحظ بان تأثير هذا القرض على القوائم المالية لدورة 2014 يبدأ من الاستحقاق الرابع عشر، لذلك لا بد من تعديل المعلومة المالية لما قبل 2014 ثم التأثير على القوائم المالية لنفس الدورة كما يلي:

الجدول رقم 05: إهلاك قرض الإيجار التمويلي

الباقي للتسديد	الفائدة	المبلغ الأصلي	الدفعة	
3 079 440,03		931 135,00	931 135,00	01/11/2012
2 148 305,03	41 050,31	43 067,69	84 118,00	01/12/2012
			1 015 253,00	المجموع
41 050,31		974 202,69		
2 105 237,34	40 227,37	43 890,63	84 118,00	01/01/2013
2 061 346,71	39 388,70	44 729,30	84 118,00	01/02/2013
2 016 617,41	38 534,00	45 584,00	84 118,00	01/03/2013
1 971 033,40	37 662,97	46 455,03	84 118,00	01/04/2013
1 924 578,37	36 775,29	47 342,71	84 118,00	01/05/2013
1 877 235,67	35 870,66	48 247,34	84 118,00	01/06/2013
1 828 988,32	34 948,74	49 169,26	84 118,00	01/07/2013
1 779 819,06	34 009,20	50 108,80	84 118,00	01/08/2013
1 729 710,26	33 051,71	51 066,29	84 118,00	01/09/2013
1 678 643,97	32 075,92	52 042,08	84 118,00	01/10/2013
1 626 601,89	31 081,49	53 036,51	84 118,00	01/11/2013
1 573 565,38	30 068,06	54 049,94	84 118,00	01/12/2013
	464 744,40	1 559 924,60	2 024 669,00	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

2. التسجيل المحاسبي للقرض الإيجاري

من خلال ذلك يمكن تسجيل القيود المحاسبية التالية:

الدان	المبلغ	البيان	رقم الحساب	
			الدان	المدين
3 080 000	3 080 000	-----2013/12/31----- معدات النقل ديون عقد الإيجار التمويلي تسجيل عقد الإيجار التمويلي -----//-----	167	218
718 666	616 000 102 666	مخخص الإهلاك مرحل من جديد إهلاك معدات النقل $616 000 = 3 080 000 \times 20\%$ $102 666 = 3 080 000 \times 20\% \times 2/12$	2818	681 11

المبلغ		البيان	رقم الحساب	
الدائن	المدين		الدائن	المدين
1 009 416 1 015 253	2 024 669	-----2013/12/31----- - حساب انتظار مصاريف كراء مرحل من جديد إلغاء المصاريف -----//----- مصاريف مالية ديون عقد الإيجار التمويلي مرحل من جديد حساب انتظار تصحيح عملية التسديد	61 478	478 11 661 167 11
2 024 669	423 694 1 559 924 41 051		478	

3. التأثير على القوائم المالية

و عليه العناصر التي سوف تتغير في القوائم المالية يمكن حصرها فيما يلي:

جانب الأصول:

الجدول رقم 06: التعديلات على جانب الأصول

القيمة الصافية	الاهمالات	القيمة الإجمالية	البيان
الثبيتات المادية			
54 990 666	52 933 615	107 924 282	- قبل التصحيح
2 361 334	718 666	3 080 000	- مبلغ التصحيح
57 352 000	53 652 281	111 004 282	- بعد التصحيح

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول السابق نلاحظ بان القيمة الإجمالية للثبيتات ارتفعن بما نسبته 2.8 % و القيمة المحاسبية الصافية ارتفعت بدورها بما نسبته 17%.

جانب الخصوم:

الجدول رقم 07: التعديلات على مرحل من جديد

القيمة الإجمالية	البيان
مرحل من جديد	
-625 744 916	- قبل التصحيح
-871 533	- مبلغ التصحيح
-624 873 383	- بعد التصحيح

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف في حساب المرحل من جديد.

الجدول رقم 08: التعديلات على نتيجة الدورة

القيمة الإجمالية	البيان
<u>نتيجة الدورة</u>	
48 880 602	- قبل التصحيح
-30 278	- مبلغ التصحيح
48 850 324	- بعد التصحيح

المصدر: من إعداد الطالبة

أيضاً نتيجة الدورة لم تتأثر كثيراً لأن هناك جزء من الأثر تم تحميشه في حساب المرحل من جديد الذي يستقبل نتائج السنوات السابقة التي لم توزع بعد.

الجدول رقم 09: التعديلات على قروض بنكية

القيمة الإجمالية	البيان
<u>قروض بنكية</u>	
00	- قبل التصحيح
1 520 076	- مبلغ التصحيح
1 520 076	- بعد التصحيح

المصدر: من إعداد الطالبة

خانة الديون البنكية تأثرت بشكل واضح لأن عقد الإيجار التمويلي يعتبر تمويل خارجي لحيازة تثبيتات، لذلك هذه الخانة استقبلت الجزء المتبقى من مبلغ القرض الذي لم يسدد بعد، الأمر الذي سوف يؤثر على مجموع الأموال الدائمة.

حسابات النتائج**الجدول رقم 10: التعديلات على حسابات النتائج**

القيمة الإجمالية	البيان
<u>الخدمات الخارجية</u>	
146 318 199	- قبل التصحيح
1 009 416	- مبلغ التصحيح
145 308 783	- بعد التصحيح

المصدر: من إعداد الطالبة

بحكم انخفاض مبلغ الخدمات الخارجية فإن القيمة المضافة للاستغلال و الفائض الإجمالي للاستغلال سوف يتحسنان بنفس قيمة انخفاض الخدمات الخارجية أي بواقع 1 009 416 دج.

من خلال ما سبق يمكن الحصول على قوائم مالية جديدة على النحو التالي:

الميزانية:

جاتب الأصول

الجدول رقم 11: الميزانية بعد التعديل

2013				الأصول
بعد التعديل	التعديل	قبل التعديل	ملاحظة	
57 352 000,88	2 361 334	54 990 666,88		<u>الأصول غير الجارية</u>
50 833,37	/	50 833,37		الثبيتات المادية
	/	-		الثبيتات المعنوية
53 995	/	53 995,00		الثبيتات فيد الانجاز
	/			الثبيتات المالية
57 456 829,25	2 361 334	55 095 495,25		مجموع الأصول غير الجارية
231 521 439,69	/	231 521 439,69		<u>الأصول الجارية</u>
878 526 660,07	/	878 526 660,07		المخزونات
14 244 275,09	/	14 244 275,09		البيان و الحسابات المشابهة
38 334 745,11	/	38 334 745,11		مدينون آخرون
249 929 915,14	/	249 929 915,14		الضرائب
				الخزينة و شبه الخزينة
1 412 557 035,1	/	1 412 557 035,1	0	مجموع الأصول الجارية
1 470 013 864,3	2 361 334	1 467 652 530,3	5	المجموع الإجمالي للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة

جانب الخصوم

الخصوص	ملاحظة	قبل التعديل	تعديل	بعد التعديل
<u>الأموال الخاصة</u>				
رأس المال المحرر		1 000 000,00		1 000 000
علاوات واحتياطات		100 000,00		100 000
فرق إعادة التقييم				
مرحل من جديد		-625 744 916,97	871 533	-624 873 383
نتيجة الدورة		48 880 602,51	30 278-	48 850 324
المجموع 01		-575 764 314,46	841 255,46	-574 923 059
<u>الخصوم غير الجارية</u>				
قروض وديون مالية			1 520 076	1 520 076
ضرائب مؤجلة				
ديون أخرى غير جارية				
إيرادات مقيدة سلفاً		34 746 384,26		34 746 384,26
مجموع الخصوم غير الجارية 02		34 746 384,26	1 520 076	36 266 460,26
<u>الخصوم الجارية</u>				
موردون وحسابات ملحة		1 748 951 223,6	/	1 748 951 223,6
ضرائب		2		2
ديون أخرى		30 823 520,37	/	30 823 520,37
خصوم الخزينة		228 895 716 ,56	/	228 895 716 ,56
مجموع الخصوم الجارية		2 008 670 460,5	/	2 008 670 460,5
المجموع الإجمالي للخصوم		5		5
		1 467 652 530,3	2 361 331,46	1 470 013 864,81
		5		5

المصدر: من إعداد الطالبة

حسابات النتائج

الجدول رقم 12: حسابات النتائج بعد التعديل

البيان	ملحوظة	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
رقم الأعمال والإيرادات الملحقة		352 504 437,45		352 504 437,437,45
تغيرات المخزونات والمنتجات التامة و المنتجات قيد الانجاز		-		-
إنتاج المؤسسة لاحتياجها الخاصة		-		-
إعانت الاستغلال		-		-
5. إنتاج الدورة		352 504 437,45		352 504 437,45
المشتريات المستهلكة				217 700 113,94
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى		217 700 113,94	-	217 700 113,9
6. استهلاكات الدورة			1 009 416	1 009 416
7. القيمة المضافة للاستغلال				146 318 199,76
مصاريف العمال				227 814 305,5
الضرائب والرسوم			1 009 416	1 009 416
8. الفائض الإجمالي للاستغلال				124 690 137,5
الإيرادات العملية الأخرى				124 690 137,5
المصاريف الأخرى العملية				68 978 219,23
مخصصات الأهلالكات و المؤونات				120 900,40
استرجاع خسائر القيمة و المؤونات			1 009 416	55 591 017,88
6. النتيجة العملية				419 747,28
الإيرادات المالية				4 930 102,66
المصاريف المالية				3 142 361,99
8. النتيجة المالية			393 416	47 938 300,51
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية				1 335 718,00
الضرائب المؤجلة (غيرات) عن النتائج			423 694	423 694
9. النتيجة العادية قبل الضريبة				912 024
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			423 694	48 850 324,51
9. نتائج الأنشطة العادية			30 278	30 278
مجموع إيرادات الأنشطة العادية				
مجموع مصاريف الأنشطة العادية				
11. نتائج غير عادية				
الإيرادات غير العادية				
مصاريف غير عادية				
12. النتيجة الصافية للدورة				
				48 850 324,51
				30 278
				48 880 602,51

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الميزانية و حسابات النتائج لدورة 2013 بعد التعديل و التصحيح فإن الأصول الدائمة المادية غير الجارية التي تظهر في القوائم المالية على أساس تكالفة الحيازة مطروح منها مجموع الالهلاكات المتراكمة، كما تم تطبيق القواعد و الأسس حسب نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 16. كما أنه تم الأخذ بعين الاعتبار مدة منفعتها كمدة الإهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ بداية استهلاك منافعها الاقتصادية عن طريق تطبيق طريقة الإهلاك الخطي.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم الأخذ بعين الاعتبار عقود الإيجار التي تم تحويل المخاطر و المنافع من هذه الأصول من المالك إلى المؤجر، تم إدراجها ضمن عقود التمويل الإيجاري حسب ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 . حيث أن الأصول المادية التي تم حيازتها في شكل عقود التمويل الإيجاري فقد تم تسجيلها ضمن الأصول الدائمة مع ما يقابلها ضمن الخصوم في الديون المالية.

كما يمكن استخراج العديد من التغيرات على مؤشرات التوازن المالي و النسب الخاصة بالهيكل المالي و النسب المتعلقة بالأداء و المردودية على غرار طاقة التمويل الذاتي التي تحسنت بحكم ارتفاع مخصصات الإهلاك التي تغيرت ولو بشكل طفيف، بما يقدم معلومات أكثر دقة و مصداقية و شفافية حول الوضع المالي و الأداء في المؤسسة، و هذا تطبيقاً للقواعد المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية .

خلاصة الفصل

من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة و التي تنشط في قطاع البناء و الأشغال العمومية بالرجوع إلى ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لدورة 2013، فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي، فقد توصلنا إلى أن المؤسسة لا تطبق محاسبة عقود الإيجار التمويلي وفقا لما يقتضيه النظام المحاسبي المالي وإنما تعتبره عقد إيجار بسيط باعتبار أن القانون الضريبي الجزائري لا يسمح بتسجيله ضمن التثبيتات.

لذلك و من أجل الإلمام بمختلف المعطيات قمنا بدراسة الوثائق المتعلقة بالعقد، و دراسة توفر الشروط التي تمكنا من الحكم على أن العقد هو عقد إيجار تمويلي و ليس عقد إيجار بسيط و قمنا بتعديل القوائم المالية على هذا الأساس لنقدم قوائم مالية قبل التعديل و بعده بعد شرح لمختلف التعديلات سواء ما تعلق بالأصول أو الخصوم و حسابات النتائج.

من خلال ذلك يمكن القول بأن محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية، وأن محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها تأثير في ملائمة القوائم المالية، وأن الرقابة على محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية، وأن إدراج محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في قابلية للمقارنة بما يؤثر على المعلومة المالية و المحاسبية و على نتائج الدورة.

الْمَلَائِكَةُ الْعَالِيَّةُ

حاولنا من خلال تطرقنا لموضوع تقييم و معالجة عقود الإيجار وفقا للنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية مع دراسة حالة تطبيقية حول تأثير عقود الإيجار التمويلي على القوائم المالية، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول أهمية و طريقة الإفصاح و التقييم و المعالجة لعقود الإيجار التمويلي خاصة في المؤسسة الاقتصادية، من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة و انطلاقا من الفرضيات و التساؤلات الأساسية المشار إليها في المقدمة.

حيث أن النظام المحاسبي هو نظام معلومات يهدف إلى الإفصاح عن البيانات المالية و إعداد التقارير المالية بما يستجيب لمتطلبات و احتياجات مستعملى هذه المعلومات، و عليه تختلف المبادئ التي يرتكز عليها هذا النظام و تتعدد المفاهيم و قواعد المعالجة و التقييم و تختلف طرق العرض، و هذا راجع بالدرجة الأولى للخلفية الاقتصادية و القانونية و الثقافية السائدة.

فالجزائر حاولت تكييف نظمها المحاسبي مع المرجعية الدولية من خلال المعايير المحاسبية الدولية و هو ما نتج عنه النظام المحاسبي المالي، غير أن تطبيق هذا النظام في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عرف مجموعة من الصعوبات بسبب التغيير الكبير في النظرة العامة للمحاسبة و حتى في قواعد التقييم مما كان سائدا من قبل. و في هذا الإطار نجد عقود الإيجار التمويلي التي تعبّر عن نظرة جديدة من خلال مبدأ محاسبي و هو تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني بعد أن كانت الملكية لعناصر الأصول تمثل الشرط الأساس للتسجيل ضمن عناصر الأصول من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.

نتائج اختبار الفرضيات

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تطرقنا إليها في مختلف فصول و أجزاء البحث توصلنا أثناء اختبار الفرض إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى وال المتعلقة بتأثير الفكر المحاسبي على عملية الإفصاح. فقد تم إثبات هذا الفرض وذلك بالاعتماد على ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من هذا البحث، حيث أن عملية الإفصاح في القوائم المالية تختلف حسب طبيعة الفكر المحاسبي السائد في ظل نظام و نجد بأن عملية الإفصاح و عرض المعلومة تطورت بشكل كبير مع التطور الاقتصادي و التجاري و المالي للاقتصاديات، لذلك يمكن القول بأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم بشكل كبير في زيادة فعالية و كفاءة الإفصاح المحاسبي.

أما بخصوص الفرضية الثانية وال المتعلقة بأن محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها تأثير في ملائمة القوائم المالية. هذا الفرض لقد تحقق من خلال أن الاعتراف عن الأصل المستأجر بصفتي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية يزيد في مصداقية القوائم المالية، وأن عدم حصول المستأجر على حق ملكية الأصل وحصوله على مكاسب و خسائر هذا الأصل تؤثر في مصداقية القوائم المالية، وأن إلغاء المستأجر لعقد الإيجار التمويلي وتحمله لخسارة المؤجر

الخاتمة العامة

المتعلقة بالإلغاء تؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأن تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقى قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأن الإيجار لفترة ثانية بایجار أقل من الإيجار السائد في السوق قد تؤثر في مصداقية القوائم المالية، وأن انخفاض قيمة الأصل في الإيجار التمويلي لها تأثير على مصداقية القوائم المالية؟

حيث تعد عقود الإيجار التمويلي كأحد الصيغ التمويلية للمؤسسات، بحيث يعتبرها النظام المحاسبي المالي كأصول بالنسبة للمؤسسة المستأجرة إذا توفرت مجموعة من الشروط، غير أن النظام الضريبي الجزائري يعتبرها مصاريف عادية للدورة تطبقا لمبدأ الملكية الذي يمكن من تسجيلها ضمن الأصول.

فيما يخص الفرضية الثالثة والمتعلقة بتأثير تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي على القوائم المالية لمؤسسة CRAFT محل الدراسة المالية، فقد تم إثباته و ذلك يظهر جليا من خلال تقييم للأصل محل عقد الإيجار التمويلي و إدراجها ضمن الأصول في خانة التثبيتات و ما ينتج عنه من زيادة في مجموع الأصول الثابتة و مجموع الأصول و الالحات، بالإضافة للزيادة في خانة الخصوم غير الجارية من خلال الديون المالية و المصاريف المالية من جهة أخرى، مع حذف مبلغ الكراء من مصاريف الدورة في حسابات النتائج الأمر الذي أعطى معطيات و قيم جديدة تؤثر بشكل كبير على نتيجة الدورة و مختلف المؤشرات المالية و مؤشرات التوازن المالي.

من خلال ما ورد في البحث المتضمن في الفصول النظرية و الدراسة التطبيقية، يمكن القول بان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و بالأخص المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 المتعلق بعقود الإيجار يتماشى مع مؤهلات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و المحيط الاقتصادي الجزائري، سوف يساهم في زيادة الإفصاح المحاسبي كما يحسن من شفافية و جودة القوائم المالية لهذه المؤسسات بما يتماشى و متطلبات السوق.

الخلاصة و النتائج

يتأثر الإطار المحاسبي الجزائري وعملية الإفصاح عن المعلومات بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن ثم فانه من الضروري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن توافق تلك التغيرات تجاوبا وتقاعلا يتاسب مع وحجم وأهمية وسرعة تلك التغيرات، سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي، وهذا يتطلب إعادة تقييم الموقف المهني والأكاديمي ليتوافق مع المتطلبات الحالية والمتوقعة في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.

إن المفاهيم الخاصة بأهداف القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية والعناصر التي يجب أن تحتويها و يتم الإفصاح عنها، تغير في إطار المعايير المحاسبية الدولية، حيث أصبحت المعلومة تخدم أطرافا داخلية وخارجية، ولم تعد تمثل هذه الأطراف في الاحتياجات على المستوى المحلي فقط، كما أصبحت جودة المعلومات ضرورة لترشيد متعدد القرارات،

الخاتمة العامة

حيث نسجل كذلك أن القوائم المالية لا بد أن تظهر بشكل صادق ووضعية المؤسسة المالية ونتائجها وحركة خزينتها، ما أدى بالاستجابة إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01.

التوصيات

من خلال التطرق لموضوع الدراسة المبين في الفصول الثلاثة السابقة، وبناء على النتائج المتوصل إليها وسعيا لإعطاء فائدة أكبر لهذا البحث يمكن في هذا المجال أن نقدم بعض التوصيات التي ندرجها فيما يلي:

- الاتجاه إلى تقليل الفجوة بين القانون الذي يعبر عن الطبيعة القانونية للعمليات، وقواعد النظام المحاسبي المالي الذي يشير إلى المضمون الاقتصادي للعمليات، ما يدعم تحقيق التقارب والتوافق بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبة لها؛
- تهيئة محظوظ المؤسسات لاستيعاب المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي، من خلال توفير الهيئات التي تمكن من تامين المعلومات والبيانات لمعرفة ما تستهدفه المؤسسات، بالإضافة إلى توفير مراكيز تكوين الكفاءات في طرق ونماذج التقدير والتقييم بما يمكن من تطبيق متطلبات المعالجات المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي.
- توفير الإمكانيات الضرورية وبذل الجهد اللازم بغية إنجاح عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي لتحسين ظروف التسيير و توفير المعلومات الازمة للمؤسسات، ما يسمح باتخاذ القرار في الوقت المناسب و بالمصداقية المطلوبة، و للرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية أمام نظيراتها الأجنبية. و للسماح للمؤسسات المحلية من الحصول و الوصول إلى مصادر التمويل الدولية؛
- العمل على إحداث هيئات مستقلة تتولى عملية السهر على تطبيق المعايير الدولية، والمهتم بذلك على مراقبة الالتزام بها من طرف المؤسسات المعينة.

آفاق البحث

لقد تناولت الدراسة أثر محاسبة و تقييم عقد الإيجار التمويلي على القوائم المالية، وذلك من الجانب المحاسبي حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن لمحاسبة عقد الإيجار التمويلي أثر على الخصائص النوعية للقوائم المالية، لذلك لا يمكن الإحاطة بكل جوانب الموضوع، فهذه الدراسة تعتبر مساهمة لدراسة المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي، فمن هنا كل معيار محاسبي يمكن أن يكون موضوع بحث و دراسة مستقلة من خلال تطبيقاته و تأثيره على المؤسسات الجزائرية.

يمكن أيضا دراسة تأثير تطبيق المعايير الدولية على عملية المراجعة و فحص حسابات المؤسسات من خلال مهمة مراجعة الحسابات، كما يمكن التطرق إلى دراسة مدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الحالي في الدول النامية و السائدة في طريق النمو.

المراجع

المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب

1. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004
2. ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003
3. جيرائيل كحالة، و آخرون، المحاسبة المالية بين النظرية و التطبيق، دار زهران، الأردن، 1997
4. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000
5. خالد أحمد أمين و آخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1990
6. خيرت ضيف، أحمد رجب عبد العال، محمد شوقي، المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981
7. رضوان حلوة حنان و آخرون، أسس المحاسبة المالية، دار و مكتبة حامد، عمان، 2004
8. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل، عمان، أحمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، 2003
9. طارق حماد، التقارير المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
11. عبد الحي مرعي، أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، 1991
12. عبد الحي مرعي؛ محمد سمير الصبان؛ التطور المحاسبي و المشاكل المعاصرة؛ دار النهضة العربية؛ بيروت؛ 1988
13. عبد السميم الاسيوفي، أساسيات المحاسبة المالية، دار وائل، الأردن، 2002
14. محمد أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005
15. محمد بوتين، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
16. محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000
17. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات القياس و العرض و الإفصاح، دار وائل، عمان، 2004
18. هاشم أحمد عطيه، مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
19. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004
20. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم؛ دراسات متقدمة في المحاسبة المالية؛ دار الجامعة الجديدة؛ الإسكندرية، 2006
21. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية: مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الوراق للنشر، الأردن، 2001

الوثائق الرسمية

22. القانون التجاري الجزائري، نسخة 2007
23. الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق لـ 10 يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري
24. القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 25 / 11 / 2007

الأطروحة

25. سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2009 /2009

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

26. BACHY.B et simon.M, analyse financière des comptes consolidés normes IAS/IFRS, dunod, paris, 2005
27. C.mailet-baudrier et A. le manh, normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher, paris, 2006
28. Cailliau J. C.: Cadre conceptuel de la comptabilité, paris, 1996
29. Claude thomassin, Robin gagnon, finance corporative, Claude Thomassin éditeur, canada, 2003,
30. Decock good.C et dosne.F, comptabilité internationale: les IAS/IFRS en pratique, édition economica, paris, 2005
31. Deroover R, la comptabilité à travers les ages, bibliothèque royale ALBERT, 1970
32. Djelloul BOUBIR, contrat de location simple, contrant de location financement, contrat de cession bail en SCF – IFRS, édition sahel, Alger, 2014
33. Garnier Pierre, la technique comptable approfondie et les comptabilités spéciales, 2^{ème} édition,dunond, paris 1972
34. Hoarau C, La France, Comptabilité internationale, édition Vuibert, Paris, 1997
35. Jean-francois bosquet et thomas E. jones et eric delesalle, normes IAS/IFRS Que faut-il faire? Comment s'y prendre?, édition d'organisation, paris, 2005
36. Jean-luc siruguet, Lydia koessler, le contrôle comptable bancaire, la revue banque éditeur, paris, 1998

37. Klee Lois, Image fidèle et représentation comptable, édition Economica, Paris, France, 2000
38. Nikitine mare et Regent M.O. introduction à la comptabilité, édition ammond colin, paris, 2000
39. Obert, R, pratique des normes IAS/IFRS, Paris, Dunod, 2003
40. Pascal. B. Pierre, G, instruments financiers et IFRS, Paris, Dunod, 2007
41. Rabeh TAFIGHOULT, le système comptable financier, édition Aurès emballages, tizi ouzou, Algérie, 2015
42. Robert maséso, André philipps et Chrisian raulet, comptabilité financière, édition dunod, France, 2005
43. Robert obert, comptabilité approfondie et révision, édition dunod, paris, 2000
44. Saci Djelloul, comptabilité d'entreprise et système économique, expérience algérienne, OPU, 1991
45. Sami Bouassida et Mohamed Mourad lakhdar, les normes IAS/IFRS en entreprise, VIP groupe et C.S.B audit et conseil, 2005
46. Tazdait ALI, maitrise du système comptable et financier, édition ACG, Alger, 2011
47. Vernimmen.P, finance d'entreprise, édition dallouz, paris, 2002

Revues

48. Revue strategica, N°16, JANVIER 2006

Site interne

- www.iasb.org
- www.Aicpa.org
- www.focusifrs.com
- www.IASplus.com

	الإهداء
	كلمة شكر
IV.....	الملخص
V.....	ملخص الفهرس
VI.....	قائمة الاختصارات
VI.....	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق

المقدمة العامة

أ.....	المقدمة العامة
ب.....	إشكالية البحث
ب.....	الأسئلة الفرعية
ج.....	فرضيات البحث
ج.....	مبررات اختيار الموضوع
ج.....	أهداف الدراسة
ج.....	منهجية الدراسة
د.....	الدراسات السابقة
ه.....	خطة البحث

الفصل الأول: الإطار العام و الفكرى للمحاسبة

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة
03.....	١. تطور المحاسبة
03.....	١. حقبة العصور القديمة
04.....	٢. حقبة العصور الوسطى
05.....	٣. حقبة العصر الحديث
06.....	٤. الأفكار المؤثرة في المحاسبة
06.....	١. الأفكار الرياضية
07.....	٢. الأفكار القانونية
08.....	٣. الأفكار الاقتصادية
11.....	المبحث الثاني: العناصر الفكرية للمحاسبة
11.....	١. المحاسبة و المعلومة المالية و المحاسبية
11.....	١. تعريف المحاسبة
12.....	٢. أهمية المحاسبة
13.....	٣. المعلومة المالية و المحاسبية
18.....	٤. وظائف و أدوار المحاسبة
18.....	١. وظائف المحاسبة

20.....	2. الأدوار الأساسية للمحاسبة
24	المبحث الثالث: الفرض و المبادئ المحاسبية
24	1. الفروض المحاسبية
24	1. فرض الوحدة المحاسبية
25.....	2. فرض الاستمرارية
25.....	3. فرض ثبات وحدة القياس النقدي
26.....	4. فرض الدورية
27.....	II. المبادئ المحاسبية
27.....	1. مبدأ القيد المزدوج
27.....	2. مبدأ التكلفة التاريخية
28.....	3. مبدأ الحيطة و الحذر
28.....	4. مبدأ عدم المقاومة
28.....	5. مبدأ ثبات الطرق المحاسبية
29.....	6. مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية
29.....	7. مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف
29.....	8. مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني
29.....	9. مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية
30.....	10. مبدأ الصورة الصادقة
31.....	11. مبدأ الأهمية النسبية
32.....	III. المفاهيم الأساسية لعناصر القوائم المالية
32.....	1. الأصول
32.....	2. الخصوم
32.....	3. الأموال الخاصة
34.....	4. الإيرادات
34.....	5. المصاريف
35.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: عقود الإيجار في إطار المعايير المحاسبية و النظام المحاسبي المالي	تمهيد
37.....	المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية
38.....	I. فلسفة و إطار معايير IAS/IFRS
38.....	1. لماذا المعايير المحاسبية الدولية
38.....	2. تعريف معايير المحاسبة
40.....	3. مساق إعداد المعايير المحاسبية الدولية
41.....	II. هيكل IASB و إطارها المفاهيمي
41.....	1. هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية

43.....	2. تطوير و إصدار المعايير الدولية IAS/ IFRS
45.....	المبحث الثاني: عرض المعلومة المالية وفقاً للمعايير الدولية
46.....	1. مبادئ عامة لعرض و تقديم القوائم المالية
47.....	1. أهداف القوائم المالية
48.....	2. القواعد العامة للتسجيل المحاسبي
49.....	III. القوائم المالية الواجب إعدادها و عرضها
49.....	1. الميزانية
51.....	2. جدول النتيجة
52.....	3. جدول تدفقات الخزينة
54.....	4. جدول تغيرات الأموال الخاصة
55.....	5. ملحق القوائم المالية
56.....	المبحث الثالث: عقد الإيجار التمويلي
56.....	1. مفهوم عقد الإيجار التمويلي
56.....	1. تعريف عقد الإيجار التمويلي
57.....	2. خصائص عقد الإيجار التمويلي
58.....	II. منشأ و إشكالية عقود الإيجار التمويلية
58.....	1. منشأ عقد الإيجار التمويلي
58.....	2. التمييز بين الإيجار البسيط والإيجار التمويلي
59.....	3. إشكالية عقود الإيجار التمويلية
60.....	III. المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي
60.....	1. مراحل عملية عقد التمويل الإيجاري
61.....	2. في محاسبة المستأجر
62.....	3. في محاسبة المؤجر
63	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية

65.....	تمهيد
66.....	المبحث الأول: تقديم مؤسسة الأشغال العمومية و البناء كرافت SARL CRAFT.
66.....	I. لمحه تاريخية عن المؤسسة
66.....	1. نشأة المؤسسة
66.....	2. أهداف المؤسسة
67.....	II. دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة
67.....	1. تعريف عام بهيكل المؤسسة
68.....	2. وظائف و أدوار مدیریات المؤسسة

المبحث الثاني: معالجة تأثير عقد الإيجار التمويلي على القوائم المالية لشركة CRAFT	71
1. القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي	71
1. الميزانية	71
2. حسابات النتائج	73
3. تحليل عناصر الميزانية و حسابات النتائج	74
II. معالجة عقد الإيجار التمويلي	77
1. إهلاك القرض الإيجاري	77
2. التسجيل المحاسبي للقرض الإيجاري	79
3. التأثير على القوائم المالية	80
خلاصة الفصل	86

الخاتمة العامة

الخلاصة العامة	88
نتائج اختبار الفرضيات	88
الخلاصة و النتائج	90
النوصيات	90
آفاق البحث	91
قائمة المراجع	93